مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

سلسلة كتب اقتصادية جامعية

التخطيط الاقتصادي والحسابات القومية

إعداد

الدكتور/ أحمد جابر بدران

مدير مركز الدراسات الفقهية والاقتصادية

أستاذ الاقتصاد-كلية الاقتصاد والإدارة جامعة 6 أكتوبر

رئيس جمعية نهضة مصر لإحياء التراث الإسلامي

الفهرس

الفهرس ....ب

محتويات الكتاب ....ج

المقدمة 1

الباب الأول ماهية التخطيط الاقتصادي 3

الفصل الأول مفهوم التخطيط الاقتصادي 4

الفصل الثاني أسباب ومراحل للتخطيط الاقتصادي 38

الفصل الثالث أدوات المخطط و القرارات الفنية في تحضير الخطة 79

الفصل الرابع متابعة تنفيذ الخطة وتقييم أدائها 129

الباب الثاني الحسابات القومية 151

الفصل الأول الدخل القومي وكيفية قياسه 152

الفصل الثاني إعداد الخطة القومية 190

المراجع 217

محتويات الكتاب

الموضوع
المقدمة:
الباب الأول ماهية التخطيط الاقتصادي
الفصل الأول مفهوم التخطيط الاقتصادي
-1-تعريف التخطيط الاقتصادي
-2-تعريف علم التخطيط الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الأخرى
-3-أهمية وأهداف التخطيط الاقتصادي
-4-تطور تاريخ التخطيط الاقتصادي
-5-أنواع التخطيط الاقتصادي
-6-المقومات والمبادئ العامة للتخطيط الاقتصادي
الفصل الثاني أسباب ومراحل للتخطيط الاقتصادي
-1-الأسباب الداعية للتخطيط الاقتصادي
-2-مراحل العملية التخطيطية والبعد الزمني للخطة
-3-بناء الخطة القومية(الإطار التنظيمي)
الفصل الثالث أدوات المخطط و القرارات الفنية في تحضير الخطة
-1-أدوات المخطط في تحضير الخطة وضمان تناسقها
-2-القرارات الفنية في تحضير الخطة
-3-تحديد الأسعار في ظل نظام التخطيط المركزي
-4-تحديد معايير الاستثمار أو معايير اختيار المشروعات

الفصل الرابع متابعة تنفيذ الخطةوتقييم أدائها
-1-متابعة تنفيذ الخطة
-2-الرقابة على تنفيذ الخطة
-3-مؤشرات التنفيذ والنجاح
-4-تقييم أداء الخطة
الباب الثاني الحسابات القومية
الفصل الأول الدخل القومي وكيفية قياسه
-1-بعض المفاهيم العامة في الدخل
-2-أهمية قياس الدخل القومي
-3-تحديد المستوى التوازني للدخل القومي
-4-دورة الدخل القومي والإنفاق لقومي
-5-تحديد مستوى توازن الدخل والناتج باستخدام لمعادلات الجبرية
-6-الاستثمار والادخار
-7-الاستهلاك
الفصل الثاني إعداد الخطة القومية
-1-البيانات الأساسية اللازمةللخطة القومية
-2-عناصر الخطة القومية
المراجع:

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وبعد،

فيعد التخطيط ضرورةً من ضرورات الحياة للإنسان، وذلك بسبب الخوف المستمر من المجهول، والأخطار، والكوارث التي تحدق به؛ لذا حتَّمت عليه الظروف توخي الحيطة والحذر لمواجهة ذلك المجهول، فبدأ يُخطط لنشاطاته المختلفة؛ للتغلُّب على ذلك المجهول وما يتعلق به من متغيرات وتقلبات في ظروف البيئة الطبيعية التي يعيش فيها؛ لذا فالإنسانُ يَهدف بالتخطيط إلى تنظيم شؤون حياته، ولتطويع المستقبل المجهول لأهدافه وأغراضه.

ولقد ارتبط التقدم في العصر الحديث ارتباطا وثيقا بالتخطيط إذ أن الدولة الأكثر تقدما هي الأحسن "تخطيطا" خاصة في ظل الارتفاع المتواصل لمستوى الحياة الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد الدولي، ونتيجة لتعقد وتشابك العلاقات والمتغيرات الاقتصادية، وصعوبة تلقائيتها في ضمان معدلات نمو متناسقة ومتوازنة في القطاعات الاقتصادية وكذلك تصاعد المنافسة الإنتاجية بين المنشات والشركات في تسويق منتجاتها وتحقيق أعلى عائد ممكن بأقل تكلفة ممكنة ،كل ذلك وغيره اكسب التخطيط الاقتصادي أهميته الكبيرة ،حيث لم يعد هذا الأخير مجرد نظريات تضع الأهداف الاقتصادية في إطارات منطقية مترابطة فقط ،بل يعبر الآن عن كونه تكتيكا للمتغيرات الاقتصادية وأسلوبا لضبط حركتها وتحريكها بما يحقق أعلى كفاءة في استخدامها و بالعلاقة فيما بينها ، حيث يعتبر التخطيط الاقتصادي وظيفة أساسية ترتكز عليها وظائف المؤسسة إذ انه يمثل الوظيفة الأولى فيها.

وقد رأينا تقسيم هذا المؤلف إلى بابين: الباب الأول ويتكلم عن التخطيط الاقتصادي ويحتوى على ثلاث فصول:

الفصل الأول: مفهوم التخطيط الاقتصادي.

الفصل الثاني: أسباب ومراحل للتخطيط الاقتصادي.

الفصل الثالث: أدوات المخطط و القرارات الفنية في تحضير الخطة

الفصل الرابع: متابعة تنفيذ الخطة وتقييم أدائها

أما الباب الثاني ويتكلم عن الحسابات القومية:

الفصل الأول: الدخل القومي وكيفية قياسه

الفصل الثاني: إعداد الخطة القومية

وفى النهاية لا يسعدنا إلا أن نشكر المولى عز وجل في توفيقه لنا بإخراج هذا الكتاب في صورة تحظى بالقبول العام.

وأخر دعواتنا أن الحمد لله رب العالمين

د/ أحمد جابر بدران

الباب الأول

ماهية التخطيط الاقتصادي

الفصل الأول

مفهوم التخطيط الاقتصادي

-1-تعريف التخطيط الاقتصادي

التخطيط الاقتصادي ليس بقاصراً على مجموعة من الدول ، بل يستخدم كأسلوب للتنمية الاقتصادية في معظم الدول مع الاختلاف في درجة شموله ودرجة إلزامه، وذلك ينطبق علي الكثير من الدول التي تدين بفلسفة اجتماعية معينة كالدول الإسلامية أو الدول الاشتراكية أو حتى التي تأخذ بالنظام الرأسمالي نفسه.

وهناك تعريفات عدة للتخطيط ومعاني وظائفية وضمنية كثيرة أهمها:-

أولاً: التخطيط وسيلة وليس غاية:- التخطيط أسلوب علمي منظم لحصر الموارد البشرية والاقتصادية والمالية وتقدير احتياجات المجتمع، ثم تحديد وتعبئة استغلال هذه الموارد بأقل تكلفة اجتماعية واقتصادية وبأقل قدر من الضياع.

ثانياً: التخطيط أسلوب علمي اشتراكي:-التخطيط أسلوب علمي لأنه يتبع النظريات والمبادئ العلمية التي يمكن تطبيقها في عمليات التنمية بمعدلات محدودة لاستخدام الموارد واستغلالها أكفأ استغلال ولإشباع أفراد المجتمع أفضل إشباع، وهو أسلوب اشتراكي لأنه يحدث هذا لإشباع أفراد المجتمع من العمليات الإنتاجية، لرفع الكفاية الإنتاجية في الإنتاج ويضمن عدالة وتوزيع هذا الإنتاج.

وإذا كان هدف الدولة الاشتراكية القضاء على التخلف والفقر ورفع مستوى المعيشة فإن أسلوب التخطيط يكون صحي لأنه الوسيلة الوحيدة التي تضمن التزايد المضطرد في الدخل القومي بسبب تفوق زيادة السكان.

ثالثاً: التخطيط أسلوب اقتصادي عام:-أسلوب علمي اقتصادي من حيث حصر الموارد وتوظيفها أفضل توظيف علمي من حيث كفاية الاستغلال ثم ترتيب المشروعات وأدوات ومستلزمات الإنتاج وفقا لأولويات اقتصادية معينة، وذلك كله وفقاً لخطة اقتصادية معينة.

ومن خلال ما سبق يمكننا تعريف التخطيط الاقتصادي: بأنه عملية حصر وتجميع موارد المجتمع (مادية أو بشرية) وتنظيم طريقة استغلالها بما يكفل تحقيق أهداف معينة خلال أقصر فترة زمنية ممكنة.

نستنتج من التعريف الآتي:

أ- عملية حصر الموارد: (موارد مادية أو بشرية).

ويتم ذلك عن طريق الجهاز الإحصائي القائم لكن بشرط أن يكون الحصر سليماً لتوقف العملية التخطيطية على دقته.

ب- عملية تحديد الأهداف المطلوب تنفيذها خلال فترة معينة.

والمختص في هذه العملية هي السلطة السياسية العليا في أي مجتمع، فالجهاز التخطيطي يقوم بوضع مجموعة من الأهداف البديلة، وتقوم السلطة السياسية باختيار البديل الذي يقترب بدرجة أكبر من الصورة التي تطلبها للمجتمع.

ج- عملية تجمع موارد المجتمع (بشرية أو مادية)

هذا يعمل علي زيادة حجم رأس المال (العيني أو البشري).

رفع معدل الإضافات السنوية إليه.

د- عملية تنظيم استخدام الموارد من حيث توطينها ومزج عوامل الإنتاج بما يحقق أقصي كفاية تخطيطية ممكنة، ونستنتج من التعريف السابق، أن العمليات الأربع التي ينطوي عليها هذا التعريف ليست بالضرورة أن تكون متتابعة زمنياً ذلك أن كل عملية منها تكون جزءاً من العملية التخطيطية ككل والتي لن تكون سليمة إلا إذا توافر لها شرط الاستمرار.

مثلاً :

في الوقت الذي يقوم المجتمع بتنفيذ خطة معينة، فإن الأجهزة المختصة تقوم بتجميع الموارد وتنظيم استخدامها وتغير بعض الأهداف أو تضع أهداف بديلة لها إذا أثبتت التجربة ضرورة ذلك.

وفي الوقت نفسه يقوم الجهاز الإحصائي بعملية حصر للموارد ولتطور الإنتاج ليتمكن من متابعة تنفيذ الخطة وتقييمها والتمهيد لوضع الخطة التالية.

أي أنه يوجد تداخل وتشابك بين العمليات التي ينطوي عليها التعريف.

-2-تعريف علم التخطيط الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الأخرى

-لقد عرف الأستاذ دورين التخطيط الاقتصادي بأنه وسيلة لإدارة الاقتصاد القومي عن طريق سلطة اقتصادية مركزية تكون مهمتها توجيه المشروعات والأفراد مجال الإنتاج والأسعار.

-ولقد عرفه بارباراواتي بأنه الاختيار الواعي المقصود من جانب سلطة عامة لأمور ذات الأولوية من الناحية الإقتصادية.

-ولقد عرفه م. ل. سيث بأنه "تخطيط استغلال موارد الدولة، وتنفيذ ذلك التخطيط لإحلال المشروع العام محل الخاص والرقابة كذلك لتحقيق هدف معين في مدة زمنية معينة.

-ويمكن تعريف التخطيط الاقتصادي بأن "ذلك الأسلوب العلمي الاقتصادي الذي تتبعه المجتمعات الاشتراكية من أجل عملية تنظيم وتنفيذ ورقابة العمليات الإنتاجية القطاعية القومية بغية رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، وهو يضمن حصر وتوظيف الموارد البشرية والاقتصادية والمالية وأفضل توظيف للحصول على أكبر ناتج قومي بأقل جهد وأقل فترة زمنية وبأفضل كمية ونوعية مع أقل ضياع ممكن في الموارد الاقتصادية.

*علم التخطيط الاقتصادي وعلاقته بالعلوم الأخرى: التخطيط يتعلق بجميع قطاعات الاقتصاد القومي وبواسطة التخطيط لا تتمكن الدولة من حل المشاكل العامة للاقتصاد القومي فقط بل أيضا تتوفر لديها إمكانية تطور القطاعات والأقاليم والمشروعات.

فعلم التخطيط يستند إلى علم الاقتصاد السياسي بشكل عام حيث الأخير يمد الأول بالأساس النظري العام له. ولما كان علم التخطيط منوط به اكتشاف طرق وأدوات تضمين السياسة العامة للدولة في الخطط الاقتصادية فإنه بالتالي وثيق الصلة بعلم الاقتصاد الكلي. فالتخطيط يبحث في كيفية التحكم في نظام الاقتصاد الكلي خلال الخطط لتأمين أدائه وسيره في الاتجاهات المستهدفة. ويترتب على ذلك انه مع تطور النظرية الإقتصادية وعلم الاقتصاد الكلي يتطور معها علم التخطيط الاقتصادي.

كذلك يرتبط علم التخطيط الاقتصاد القومي ارتباطا وثيقا بالاقتصاديات الوظيفية والقطاعية واقتصاديات المشروع فهو يعتبر بمثابة أساس نظري لهذه العلوم مثل اقتصاديات الاستهلاك الاستثمار والاسعار والتجارة الخارجية والزراعية والصناعة والنقل والاقتصاديات الجزئية للمشروعات، ومن هنا تبدو العلة الوثيقة بين علم التخطيط الكلي وعلوم الاقتصاد الجزئي.

ولما كان التخطيط في واقع الأمر عملية معلومات فإنه بالتالي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإحصاء. فبدون البيانات الإحصائية والاعتماد على الطرق التي ينتجها علم الاحصاء يصبح الحديث عن التخطيط شبه لغو. فلا تخطيط بلا إحصاء.

إن التخطيط لا يقتصر فقط على الجانب الاقتصادي، ففي الخطط الاقتصادية القومية تنعكس التغيرات التي تحدث في البناء الإجتماعي والمشاكل الإجتماعية المرتبطة بحياة الناس والانسان وبذلك سوف يستعين علم التخطيط بالعلوم الاجتماعية مثل علم الاجتماع والقانون والفلسفة وعلم النفس وغيرها من العلوم الإجتماعية.

وتوطدت العلاقات بين علم التخطيط الاقتصادي والعلوم الرياضية والهندسية.

-3-أهمية وأهداف التخطيط الاقتصادي

أولاً: أهمية التخطيط الاقتصادي: التخطيط عبارة عن تحديد الأهداف المراد تحقيقها وفق أولويات تحددها المصلحة العامة تكون محددة وفق تسلسل زمني محدد؛ مستعملة وسائل مناسبة لتحقيق تلك الأهداف التي تمّ التخطيط لها. هذا على الصعيد الفردي إلا أنّ التخطيط لا يقتصر على الفرد، بل بات السمة التي يمتاز بها عصرنا الراهن والمجتمعات المتقدمة التي باتت تعد مجتمعات مخططة؛ كونها تقوم بالتخطيط على المستوى الاجتماعي والاقتصادي الدقيق

وعلى مراحل محددة بصورة واقعية.

ومن هنا تأتي أهمية التخطيط الاقتصادي لما يمكن أن تحققه من رؤية واضحة لقدرات وإمكانيات المجتمع أو الدولة المادية والبشرية والمالية وكيفية استثمار تلك القدرات بالشكل الأمثل والأقدر وفق تسلسل زمني محدد وواضح. وللتخطيط الاقتصادي كذلك أهمية كبيرة في نمو المجتمعات وتطورها وتحقيق مستويات عالية من الإنتاج والاستيعاب من خلال تقدير مقدرات الدولة المادية والاقتصادية ووضع برامج وخطط مستقبلة تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع مستهدفة استغلال كافة طاقات وإمكانات المجتمع بالطرق العلمية التي تحقق أفضل الإيرادات.

وللتخطيط السليم لا بدّ من الاعتماد على أسس المعرفة الواقعية بصورة المجتمع وإمكاناته المتاحة وأن تكون الغايات المخططة متناسبة مع الوضع القائم وليس تخطيطاً بعيداً عن بيانات ومؤشرات الواقع وحقائقه حتى تحقق عملية التخطيط أهدافها المنوطة بها من رفع مستوى الاستهلاك للجماهير وزيادة الفائض الاقتصادي للتراكم لتأسيس قطاع اقتصادي قوي متين مستفيداً من طاقات الدولة كافة وقادراً على النمو والتطور وفق متطلبات التغير المستمر.

فما نحتاجه هو تحديد دقيق لقدراتنا الاقتصادية وإمكاناتنا المتوفرة، لذا لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الأولويات التي تبرز عند صياغة منطلقات التخطيط للتقدم الاقتصادي والاجتماعي لدينا ومن ثم المفاضلة بين أولوية التركيز على المشروعات التي توفر الرأسمال الكبير وأولوية التركيز على المشروعات التي تستوعب الأيدي العاملة الكبيرة لتحقيق التوازن في حركة سوق العمل والقوة العاملة،

في حين يرجح المخططون الذين يعملون بوحي المصالح العامة للمجتمع الاعتماد على خلط الاتجاهين، فمن جهة يتحقق إمكانية توفير أدوات المكنات والآلات المتقدمة الضرورية للمشروعات الكبيرة والعملاقة التي تحتاج إلى تمويلات كبيرة ورأسمال تستطيع الدولة فقط توفيرها لرفع مستوى الإنتاج داخل المؤسسات، ومن جهة أخرى استيعاب القوة العاملة الموجودة لإنجاز الأعمال ورفع كفاءتها من خلال الممارسة المستمرة.

بالإضافة إلى ذلك لا بد من الأخذ بالاعتبار نوعية العلاقات الاقتصادية السائدة لدينا والتي هي في الأعم علاقات إنتاج ما زالت متخلفة وأحياناً بدائية مقارنة بتلك العلاقات السائدة في الدول المتقدمة والمعتمدة على التكنولوجيا المتطورة المكنة الحديثة والأيدي العاملة الخبيرة والممتلكة لقدرات مهنية عالية ومستوعباً طبيعة تلك العلاقة.

فما نحتاجه أيضا هو إعادة المراجعة لهيكلية وبنية اقتصادنا القومي على أسس معرفية صحيحة لتحديد أولويات النهوض والنمو والتخطيط القائم على القراءة الواقعية الصحيحة للواقع.

فالتخطيط الاقتصادي يتيح فرصة التعرف على الاحتياجات المالية المستقبلية والاستعداد لها بشكل مسبق كما يتيح أيضا الفرصة للتعرف على ما سيكون عليه المركز الاقتصادي والمالي و الادارى و ربحية المؤسسة في المستقبل من أجل اتخاذ الإجراءات التصحيحية إذا احتاج الأمر إلى ذلك.

مما يكسب التخطيط الاقتصادي أهمية خاصة لأنه يتناول تحديد الأولويات والحاجة اللازمة و كمية هذه الحاجة ومدتها وتوقيعها ومصدر تغطيتها بالإضافة إلى طريقة تسديدها.

ولقد أثبتت التجربة في المؤسسات الاقتصادية أن عدم إتباع التخطيط يؤدي إلى فشل هذه المؤسسات ولقد ازدادت أهمية التخطيط نتيجة توسع المؤسسات و تعقد أعمالها.

إذ أن الاقتصاد المخطط يجعل جميع مؤسسات الدولة تعمل كوحدة وفق نسق متكامل ونظرة استشرافية واقعية لغايات المستقبل تجعل النتائج اضمن وأكثر فعالية للمجتمع بأسره.

ثانياً: أهداف التخطيط الاقتصادي: تختلف أهداف التخطيط الاقتصادي من دولة إلى أخرى، طبقا لفلسفة النظام الذي تعتنقه، إلا أنه يمكن بوجه عام أن نحدد الأهداف الرئيسية لأي خطة اقتصادية واجتماعية على النحو التالي:

1-زيادة معدل النمو الاقتصادي: يعتبر هذا الهدف من أهم الأهداف التي يسعى التخطيط الاقتصادي إلى تحقيقها. ويتمثل معدل النمو الاقتصادي في معدل نمو الدخل الفردي الحقيقي، وعلى ذلك فإن رفع معدل النمو الاقتصادي، إنما يعني زيادة متوسط ما يخص الفرد من الدخل القومي الحقيقي. والذي يعنينا هنا هو الدخل الحقيقي وليس الدخل النقدي، إذ أن ارتفاع هذا الأخير لا يعني الضرورة ارتفاع الدخل الحقيقي، كما هو الحال عند حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل يفوق نسبة الزيادة في الدخل القومي.

فإذا علمنا أن معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي الحقيقي –معدل النمو السكان- لا تضح لنا ضرورة أن يكون معدل نمو الدخل القومي الحقيقي أكبر من معدل نمو السكان، وكلما زاد الفرق بينهما زاد بالتالي معدل النمو الاقتصادي. أما إذا كان معدل نمو السكان يعادل معدل نمو الدخل القومي لأصبح معدل النمو الاقتصادي صفر.

ويراعى أن وسيلة تحقيق هذا الهدف (أي زيادة معدل نمو الدخل القومي ومن ثم معدل النمو الاقتصادي) هي المدخرات، التي يقتطعها المجتمع من دخله ليوجهها نحو الاستثمار، أو بمعنى آخر، معدل تكوين رؤوس الأموال. ويساعد ارتفاع الدخل القومي على تخصيص جانب منه للاستثمار، الأمر الذي يؤدي إلى زيادات متلاحقة في هذا الدخل، وبالعكس فإن انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى ضعف معدل الاستثمار، أي ضعف إمكانيات تكوين رؤوس الأموال، الأمر الذي يزيد من مشكلات الدولة المختلفة اقتصاديا.

ويراعى أن زيادة معدل الاستثمار في السلع الإنتاجية عنه في السلع الاستهلاكية يعطينا معدلا أكثر ارتفاعاً لزيادة الدخل القومي (1) كما أن زيادة مستويات الاستهلاك يتعذر تحقيقها إلا بعد تهيئة الاقتصاد القومي وتنميته بحيث تتوافر كمية كبيرة من أدوات الإنتاج تساعد على إنتاج فائض من السلع والخدمات، ومن ثم كان علينا أن نفاضل بين أحد أمرين:

(أ)الاستمرار في رفع معدل التكوين الرأسمالي.

(ب)المحافظة على مستوى التكوين الرأسمالي وتوجيه كافة الموارد للوفاء باحتياجات الأفراد من السلع الاستهلاكية.

2-تقليل التفاوت في توزيع الدخول: رأينا كيف أن التخطيط الاقتصادي يستهدف زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي، الواقع أن الاتجاهات الحديثة تسعى إلى تحقيق التلازم بين هذا الهدف وبين تقليل التفاوت في توزيع الدخول عن طريق إعادة توزيع الدخول في صالح الطبقات محدودة الدخل.

ويتمشى تحقيق هذا الهدف مع الفكر الكينزي الذي ينادي بإعادة توزيع الدخول لصالح الطبقات محدودة الدخل، وذلك لزيادة الطلب على الاستهلاك، ومن ثم رفع الطلب الفعال إلى مستوى التوظف الكامل. وتتطلب إعادة توزيع الدخول تهيئة فرص التملك الفردي والتعاوني في الزراعة والصناعات الصغيرة والريفية والإسكان.

ولما كان سوء توزيع الثروات هو أهم أسباب سوء توزيع الدخول، لذلك فإن إعادة توزيع الثروات تؤدي إلى تقليل التفاوت في توزيع الدخول، كذلك يتطلب الأمر تحديد حد أدنى للأجور لا يجوز أن تنقص عنه، وحد أعلى لها، مما يحد من التفاوت الكبير بين الدخول الأفراد.

وعلى الرغم من أن هذا الهدف تغلب عليه الصفة الاجتماعية، إلا أنه له من النتائج التي تتمشى مع الهدف الاقتصادي للتخطيط. فإعادة توزيع الدخول يزيد من درجة الإشباع العام لأفراد المجتمع، إذ ستنقل بعض وحدات النقد ذات المنفعة الحدية المنخفضة من أصحاب الدخول المرتفعة، إلى أصحاب الدخول المنخفضة، حيث ترتفع المنفعة الحدية لوحدات النقد. هذا بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الهامة التي تترتب على إعادة توزيع الدخول والتي يوليها الاقتصاديون جانبا غير قليل من دراستهم.

3-تحقيق التوظف الكامل: أصبح هدف تحقيق التوظف الكامل أمرا مسلما به الآن بين كتاب الفكر الاقتصادي بحيث تسعى الدولة بكافة السياسات الاقتصادية إلى تحقيقه.

وتتضح أهمية هذا الهدف على وجه الخصوص في البلاد المتخلفة اقتصاديا حيث يزداد عدد السكان بها، وهو ما ينعكس في انتشار البطالة البنيانية. ولذلك منطقيا أن يستهدف التخطيط الاقتصادي إلى إتاحة فرص العمل للكثير من العمال وتوجيه الفائض من العمال الزراعيين إلى أوجه النشاط الإنتاجي الأخرى، وعلى وجه خاص النشاط الصناعي، وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى القضاء على البطالة بين العمال كما يعمل على رفع مستوى المعيشة بينهم.

ويؤدي تحقيق هدف التوظف الكامل – بزيادة فرص العمل أمام العمال- إلى زيادة الإنتاج لأنه يؤدي إلى سحب الأيدي العاملة التي تنخفض إنتاجيتها الحدية إلى فروع النشاط الأخرى حيث تزداد هذه الإنتاجية كثيرا.

كذلك يؤدي إلى زياد الكفاية الإنتاجية للعمال عن طريق رفع مستواهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتطوير الدائم لقدراتهم الإدارية والفنية.

4-تحقيق النمو المتوازن للاقتصاد القومي: ان نجاح التنمية الاقتصادية يتطلب أن تقوم على تحقيق الإنماء المتوازن لقطاعات الاقتصاد القومي المختلفة، بعبارة أخرى فإن نجاح التنمية الاقتصادية يقتضي تبني سياسة التنمية المتوازنة بين مختلف قطاعات الزراعة والصناعة وغيرها.

والتخطيط الاقتصادي هو الذي يضمن تحقيق النمو المتوازن في جميع أوجه النشاط الاقتصادي، بحيث يتحقق التوافق بين معدلات النمو في جميع القطاعات، فلا يتخلف قطاع عن آخر فيعوق بقية القطاعات عن النمو. فالتصنيع يحتاج إلى زيادة كبيرة في الإنتاج الزراعي حتى يمكن توفير المواد الخام من جهة وسد حاجة السكان الغير مشتغلين بالزراعة من جهة أخرى، وهذا يتطلب اتباع أحدث الطرق في وسائل الإنتاج الزراعي كالآلات الزراعية والمستحدثات العلمية

وغيرها، وهذه يجب إنتاجها صناعيا، ومن ثم تتطلب الصناعات تجديد الزراعة وترشيدها. كذلك فإن الأخيرة تحتاج إلى التصنيع كما أن التنمية الزراعية والصناعية تتطلب خدمات المرافق العامة والنقل والمواصلات إلى غير ذلك.

كذلك فإن التخطيط الاقتصادي يضمن إقامة مشروعات البنية الأساسية التي قد يمتنع الأفراد عنها، أما لأنها تتطلب رؤوس أموال كبيرة، أو لأنها لا تدر عائد كبيرا، أو لأن عائدها لا يتحقق إلا بعد فترة طويلة، رغم ما قد يكون لهذه المشروعات من أهمية بالغة للاقتصاد القومي. ومن الأمثلة على هذه المشروعات السكك الحديدية والطرق والموانئ.

5-زيادة القوة الدفاعية للدولة: اتسمت أهداف التخطيط الاقتصادي في السنوات الأخيرة بالطابع السياسي، وأصبح من المسلم به ضرورة تحقيق نمو وتقدم الصناعات، وخاصة الثقيلة منها، لكي تساعد على قيام الصناعات التي تعزز القوة الدفاعية للدولة، وبهذا فإن التخطيط الاقتصادي بهدف إلى تحقيق التقدم الصناعي حتى يمكن زيادة قوة الدولة الدفاعية، ولا جدال أنه من الممكن تحويل أوجه نشاط هذه الصناعات وقت السلم إلى الإنتاج المدني، وبهذا يتحقق رفع مستوى معيشة الأفراد.

6-تحقيق توازن ميزان المدفوعات: من الأهداف الهامة التي يسعى التخطيط الاقتصادي إلى تحقيقها العمل على تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. ولا شك في أهمية هذا الهدف على وجه خاص بالنسبة للبلاد المختلفة اقتصاديات، نظرا لأن تحقيق تنميتها الاقتصادية يكون مصحوبا بزيادة حجم الواردات التي تتمثل في مستلزمات ووسائل الإنتاج، في الوقت الذي لا يقوى فيه الجهاز الإنتاجي على زيادة حجم الصادرات.

وإذا كان تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هدفا يسعى التخطيط الاقتصادي إلى تحقيقه فيجب أيضا ألا ننسى أنه يتطلب مرور فترة زمنية معينة.

7-تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار: تسفر المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية عن حدوث ارتفاع في الأسعار. والسبب في ذلك أن توزيع الدخول الجديدة على عناصر الإنتاج التي شاركت في العملية الإنتاجية يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية، هذا في الوقت الذي يتسم فيه العرض الكلي للسلع والخدمات بعدم المرونة. ومن هنا لا مناص من ارتفاع الأسعار، وما يؤدي إليه من حدوث التضخم بآثاره السيئة وعلى ذلك فإن التخطيط يسعى -تفاديا لهذه الآثار- إلى ضرورة العمل على تحقيق بعض المرونة في العرض الكلي للاستهلاك بحيث يستجيب للزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية.

علاوة على ما تقدم تتضح أهمية تحقيق الاستقرار النسبي للأسعار عند المستويات العليا للتوظف، حينما لا يستجيب العرض الكلي لسلع الاستهلاك للطلب عليها.

-4-تطور تاريخ التخطيط الاقتصادي

جرت أولى محاولات التخطيط الاقتصادي في الاتحاد السوفييتي منذ عام 1920 وكان هدفها البعيد هو إنجاز عملية التصنيع لاقتصاد زراعي بالدرجة الأولى في إطار نظام أوامري صارم بقيادة الاقتصاد الوطني.

وقد كان لنجاح الممارسة التخطيطية في الاتحاد السوفييتي أكبر الأثر في اعتبار التخطيط أداة وأسلوباً للتغلب على الصعوبات الاقتصادية من قبل العديد من الدول غير الشيوعية وخاصة الصعوبات التي كانت سائدة عقب أزمة الثلاثينات وفي فترة مابين الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولم يأت عقد الخمسينات من القرن الماضي إلا وكانت جميع الدول تأخذ بمقولة أن تسهم الدولة إسهاماً بارزاً في الشأن الاقتصادي وأن تمارس بعضها شكلاً من أشكال البرمجة والتخطيط وتوجيه النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية مرغوبة. وتواصل هذا الاتجاه في الستينات والسبعينات مع اختلاف طرائق التخطيط والتوجيه باختلاف النظم الاقتصادية والسياسية.

ففي مجموعة البلدان الاشتراكية جرى تبني أسلوب التخطيط المركزي والتخطيط التفصيلي لجميع فروع الإنتاج المادي والخدمي في إطار الملكية العامة لوسائل الإنتاج والإدارة المركزية للموارد الوطنية، وكان الأمر يتطلب اتخاذ قرارات مركزية وتفصيلية بما يجب إنتاجه وبمستوى الأسعار والأجور ومستوى الاستثمار والتجارة الخارجية والداخلية وبالنسبة لجميع المتغيرات الاقتصادية.

وكان التبرير النظري لذلك أن قوى السوق لا تقيم، بل ولا يمكنها أن تقيم اعتباراً للقيم والمبادئ الاجتماعية ، وهي تخضع أساساً لمصلحة أصحاب النزوات وتؤمن مصالحهم بالدرجة الأولى، إضافة إلى أن قوى السوق هذه عاجزة عن إمكانية تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج واستخدامها بكفاءة وفعالية.

وحقيقة الأمر أنه لم يأت عقد السبعينات من القرن العشرين إلا وكانت جميع الدول العربية والنامية تمارس شكلاً من أشكال البرمجة والتخطيط ولديها وزارات أو إدارات للتخطيط.

وبانهيار الاتحاد السوفييتي ومجموعة البلدان الاشتراكية الأوربية انتهت الممارسة التخطيطية لهذه البلدان، وحلت محلها إجراءات للتحول بسرعة إلى آلية السوق ومحاولات لإبعاد الدولة عن التدخل في الحياة الاقتصادية.

وفي مواجهة هذه التغيرات على الساحة الدولية وتنامي الاتجاهات الليبرالية الجديدة شرعت الدول الاشتراكية الأخرى بمحاولة إعادة هيكلة اقتصادها على نحو تستطيع معه جذب رؤوس الأموال الأجنبية مع المحافظة على أثر الدولة في إدارة الاقتصاد الوطني وتوجيه أنشطته.

-5-أنواع التخطيط الاقتصادي

ان فن التخطيط الاقتصادي وسيلة وليس غاية، فتضمن تحديد كل من الاهداف القومية مع تحديد الوسائل التي تعبئ كلا من الامكانيات الراسمالية والبشرية والطبيعية لتحقيق تلك الاهداف خلال فترة زمنية معينة محدودة فيقسم التخطيط الاقتصادى إلى:

أولاً: التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل. ثانياً: التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي. ثالثاً: التخطيط التوجيهي والتخطيط الامر. رابعاً: التخطيط الطويل والمتوسط وقصير المدى. خامساً: التخطيط العام والتخطيط القطاعي.

سادساً: التخطيط الاصيل والمساعد. سابعاً: التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي. ثامناً: التخطيط الاقليمي والتخطيط القومي. تاسعاً: التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي. عاشرا: التخطيط المادي والتخطيط المالي. حادي عشر: التخطيط من القمة للقاعدة ومن القاعدة للقمة .

أولاً: التخطيط الجزئي والتخطيط الشامل:-

* التخطيط الجزئي:-عرفه الاستاذ آرثرلويس بأنه ذلك الاسلوب الذي يحقق نموا قطاعيا تدعوا اليه حاجة بعض القطاعات الاخرى الى ان ليونيل روبنز يعتبر التخطيط الجزئي يزيد الموقف سوءا لو لم يكن هناك حاجة الى تجزئة التخطيط كبداية للتخطيط الشامل لذلك التخطيط الجزئي موقت وليس دائم ويؤدي الى فقد الاتزام بين القطاعات الاقتصادية.

* التخطيط الشامل:-هو أسلوب تخطيطي لكافة القطاعات الانتاجية والإستهلاكية والخدمية ويسمح بايجاد التوازن حيث انه يشمل جميع القطاعات القومية.

ثانيا التخطيط الوظيفي والتخطيط التركيبي:-

* التخطيط الوظيفي:-هو الاسلوب الذي يخدم القطاع الخاص في الاطار الرأسمالي وتشجيعه بكافة الوسائل الراسمالية والعملية والتنظيمية والتدريبية حتى يحقق اهداف التخطيط الوظيفي ويؤدي إلى دفع العجلة الاقتصادية التي تأخذ بيدها الدولة.

* التخطيط التركيبي:-هو الاسلوب الذي يحدث تغيرات عميقة بالمجتمع وجذرية في الهيكل الاقتصادي القومي.

ثالثا التخطيط التوجيهى والتخطيط الامر:-

* التخطيط التوجيهى:-هو الأسلوب الذي يستند الى استمالة المشروع الخاص واقناعه بانتهاج نوع معين من السلوك في الميدان الاقتصادي ويستند الى التخطيط الوظيفي في ترغيب الناس في المشروعات التي ترعاها الدولة فالتخطيط التوجيهى لا يلزم اصحاب رؤوس الأموال بمشروعات معينة فيمارسون الحرية في ظل النظام الراسمالي ولا يرتبطون باهداف اقتصادية او انتاجية معينة

التخطيط الامر:-هو التخطيط الذي يعتمد على المشروع العام ولا يعتمد على القطاع الخاص فالقطاع العام يمثل قاعدة اقتصادية للمجتمع يلعب فيها المشروع العام الدور الاول.

-وهنا يؤكد بيكون (انه لا يوجد اسلوب تخطيطي سايم الا اعتمد على اوامر رشيدة ومباشرة لتحقيق الاهداف) وانتقد أسلوب التخطيط الأمر حيث أنه يهدد اخلاقيات الحرية الاقتصادية الفردية.

-بيتما رد على هذا النقد سيث الاقتصادي الهندي ان هذا ما هو الا تهديد ظاهري لان التخطيط الكامل هو الذي يضمن العدالة الاجتماعية لكل فرد والتخطيط الآمر اكثر دقة وفعالية.

رابعاً: التخطيط الطويل والمتوسط والقصير المدى: إن الخطة السنوية هي تلك القصيرة المدى وهى جزء من الخطة متوسطة المدى التي تستغرق من ثلاثة إلى سبعة سنوات ، وهى كذلك جزء من خطة طويلة المدى، قد يطول مداها إلى عشرين سنة.

وعند جعل التخطيط ديناميكيا بحيث توضع ثلاث أنواع من الخطط:-

الخطة الأولى للسنة التالية ، والخطة الثانية للفترة القصيرة التي تعقبها ، وهى تمتد من ثلاثة إلى سبعة سنوات متوسط المدى ، و الخطة الثالثة تمتد إلى عشرة أو إلى عشرين سنة طويلة المدى.

خامساً: التخطيط العام والتخطيط القطاعي: *التخطيط العام هو الأسلوب الذي يحدد أهداف كل من التنمية (الاقتصادية/ الاجتماعية).

-يحدد الوسائل والعناصر والاستثمارات والعمالة لتحقيق أهداف إنتاجية وخدمية.

***فالأهداف الإجمالية محصلة الأهداف القطاعية القرعية**

***الخطة العامة إحدى اختصاصات السلطة العليا للدولة**

***فالأهداف الإجمالية للخطة العامة تتجزأ إلى أهداف قطاعية ثم إلى أهداف على مستوى المشروع ويتكون هنا 3 أهداف:**

1- على مستوى القطاع. 2- على مستوى اقليمي. 3- على المستوى القومي.

سادساً التخطيط الأصيل والمساعد: * التخطيط الأصيل:- هو الذي يشمل كل القطاعات الاقتصادية سواء إنتاجية: (كقطاع الصناعة أو الزراعة)

أو خدمية (كقطاع التعليم والصحة والنقل والمواصلات والإسكان والمال والتجارة).

*** التخطيط المساعد:- يهدف إلى وضع البرامج المساعدة للتخطيط العام مثل (تخطيط القوى العاملة / تخطيط الأجور / تخطيط الأسعار).**

****فالعلاقة وثيقة جدا بين كل من التخطيط الأصيل والمساعد لأن التخطيط المساعد يهيئ المواد البشرية بالأعداد والتوعيات والمؤهلات اللازمة لكل من القطاعات والمشروعات على السواء.**

يضمن التوازن بين كل من الإنتاج والخدمات وبين الطلب والعرض على السلع والخدمات والقوى العاملة.

الموازنة بين كل من الإنتاج والاستهلاك وبين التجارة الداخلية والخارجية وبين سياسة الأجور الأسعار.

يربط بين الأسعار وسياسة (توزيع الدخل وعدالة هذا التوزيع).

سابعاً التخطيط الرئيسي والتخطيط التكميلي:

* التخطيط الرئيسي: هو المبين على تخطيط الدولة لبعض قطاعاتها ولبعض مشروعاتها، وعلى أن تكون الدولة مشرفة على التنفيذ والمتابعة والتقييم ويفضله بعض رجال التخطيط الاقتصادي في حالة الافتقار إلى الاستثمارات القومية الكافية لجميع مشروعات الخطة القومية.

* التخطيط التكميلي:-هو تخطيط بعض المشروعات التكميلية المعتمدة على القطاع الخاص لقصر خطط وبرامج التخطيط الرئيسي وهذا النوه لا لزوم له في الدول الاشتراكية التي لا يوجد بها قطاع خاص.

ثامناً: التخطيط الإقليمي والتخطيط القومي:-

* التخطيط الإقليمي:-هو التخطيط الذي يعتمد على دراسة المشروعات الاقتصادية على المستوى الإقليمي دراسة اقتصادية وفنية وفقا لطبيعة الموارد الاقتصادية والطبيعية.

* التخطيط القومي:-هو الأسلوب الذي ينظر إلى الاقتصاد القومي والموارد نظرة إجمالية.

-ويهدف لتحقيق التوازن بعد كل من الإنتاج والاستهلاك مع توزيع الدخل القومي دون حدوث ضغوط انكماشية أو تضخمية.

لا يوجد تناقض بين كل من التخطيط الاقليمي والقومي حيث التخطيط القومي يعتمد على الاقليمي والتخطيط القطاعي، والتخطيط الاقليمي يضمن الترابط والتكامل والتوازن على كل من المستوى الاقليمي والقومي.

تاسعاً التخطيط المركزي والتخطيط اللامركزي:

* التخطيط المركزي:-هو إحدى سمات النظام الاشتراكي وتتولى عملياته التكتيكية السلطة المركزية ممثلة في جهاز مركزي للتخطيط وتصدر القرارات الخاصة بتنفيذ الخطة والقرارات الخاصة بتحديد نوع الإنتاج وحجمه وحجم الاستثمارات العينية والمالية وحجم الأجور وعوائد الملكية ومستويات الأثمان كما أن (التخطيط المركزي يعتمد على القطاع العام) وعلى ملكية وسائل الإنتاج ويقضى بالتنسيق بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية

* التخطيط اللامركزي:-يمكن تنفيذه في النظام الرأسمالي حيث أنه يقوم على أساس ملكية عامة تشمل الجزء الأكبر من أدوات الانتاج.

يقوم جهاز التخطيط المركزي بعمليات التخطيط اللامركزي من جوانب ثلاثة هي:

1-تحديد الحجم الكلي للاستثمارات.

2-تحديد سعر الفائدة.

3-تحديد أثمان الأنتجة والأثمان التي تتم على أساسها المعاملات بين كل من السلع الاستثمارية والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وكذلك أثمان الإنتاج.

عاشراً التخطيط المادي والتخطيط المالي:-

*** التخطيط المادي:-هو الإسلوب الذي يعتمد أساسا على الموارد الحقيقية اللازمة لعملية الإنتاج مثل (الخامات والآلات والمعدات والقوى العاملة).**

*** التخطيط المالي:-هو تخطيط الموارد المالية اللازمة لإشباع حاجات مشروعات الخطة وفقا لاحتياج كل مشروع على حدة فالتخطيط المادي يجب أن يسبقه التخطيط المالي ويجب الموازنة بين كل من التخطيط المادي والمالي.**

حادي عشر:-التخطيط من القمة للقاعدة ومن القاعدة للقمة:-

***التخطيط من القمة للقاعدة:-هو الأسلوب الذي يبدأ من القمة للقاعدة وهو يتسم بالدقة ويعتمد الاتحاد السوفيتي على هذا الأسلوب.**

***التخطيط من القاعدة للقمة:-هو الاسلوب الذي يعتمد على دراسة المشروعات على مستوى القاعدة وإلى توفير الاستثمارات ومستلزمات الإنتاج الأخرى على المستوى الأدنى، ثم إقرارها على مستوى القمة.**

6-المقومات والمبادئ العامة للتخطيط الاقتصادي

إن الأداة التي يستخدمها التخطيط في تحقيق أهدافه هي الخطة القومية "National Plon" التي يقوم باعداها الجهاز المركزي للتخطيط وتقوم بتنفيذها كافة الوحدات الانتاجية على مستوى الاقتصاد القومي، بل يلتزم بها في حقيقة الأمر جميع افراد المجتمع.

أولا : المبادئ العامة التي يجب أن تتوفر في الخطة القومية:-

1-واقعية الخطة "Realism": تهدف عملية التخطيط إلى تغيير الواقع القائم والانتقال بالمجتمع إلى وضع جديد ويقتضي معرفة الواقع لكي تتماش الخطة مع المجتمع والحقائق الاقتصادية القائمة فيه ويتطلب ذلك أن تكون الأهداف المراد تحقيقها متلائمة مع حقيقة الوضع القائم فيجب وضع خطة قومية تتلائم مع الواقع الاقتصادي الموضوعي للمجتمع وحساب الامكانيات والعوائق.

2- الشمول "Comprehens Veness": يعني مبدأ الشمول الخطة أن يكون للخطة السيطرة والتوجيه على كافة موارد المجتمع المتاحة. فلا تقتصر الخطة على نشاط دون نشاط ولا تؤثر في متغير دون متغير آخر. فنتيجة لتشابك وترابط جميع المتغيرات الاقتصادية لا يمكن ولا يصح أن يقتصر التخطيط على متغير أو مظهر من مظاهر الاقتصاد القومي دون باقي المتغيرات وإلا انتفت عنه حفة الشمول وانتفى عن تلك السياسة حفة التخطيط.

3- مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ:-

تعنى مركزية التخطيط هنا أن يقوم الجهاز المركزي للتخطيط باتخاذ القرارات الأساسية في وضع الخطة، ولا يعني هذا المبدأ عدم اشتراك الوحدات الانتاجية في صياغة واتخاذ القرار التخطيطي، إلا أن سلطة اتخاذ القرارا النهائي يكمن في يد السلطة المركزية للتخطيط هي التي يتوافر لديها الحقائق والصورة العامة للاقتصاد القومي ككل

وذلك لا يتوافر للمستويات الأخرى ومن ثم فإن اتخاذها القرار يعني انها أخذت في الاعتبار الاثار المتعلاقة بكافة جوانب الاقتصاد القومي وهذه الصورة العامة المتكاملة للاقتصاد القومي لا تتوافر عادة لدى المستويات الأخرى غير الجهاز المركزي للتخطيط. العملية التخطيطية لا تدور في فراغ ولكنها تدور في اطار اداري وتنظيمي معين ومن ثم حتى يكون للقرار التخطيطي الفعالية والكفاءة العالية يجب أن يتم في اطار تنظيمي يضمن ذلك. وهذا يؤدي إلى التساؤل عن ذلك الإطار التنظيمي الذي يضمن أعلى كفاءة ممكنة للقرار التخطيطي، ولا شك ان مركزية واللامركزية في اتخاذ القرارات هي إحدى المسائل الهامة في هذا الصدد وهي لا شك تتحدد لعوامل متعددة لعل أمها درجة النمو الاقتصادي في المجتمع. ففي المراحل الأولى للتنمية يكون الاقتصاد القومي على درجة بسيطة من التنوع وحيث تقل عدد المشروعات وحيث لا يتوافر الكفاءات الفنية والادارية الكافية فإن ازدياد درجة المركزية في اتخاذ القرارات واتساع حجم القرارات التي تتخذ مركزيا يعتبر أمرا مرغوبا فيه، فإن ارتفاع درجة المركزية في اتخاذ القرارات يعني استخدام هذه الكفاءات النادرة امثل استخدام ممكن.

أما بعد أن ينمو المجتمع ويتوسع وتزداد عدد وحدات الإنتاجية وتكبر فإن حجم القرارات التي يتم اتخاذها مركزيا يجب أن يقل حتى لا تمثل المركزية الزائدة عائقا امام التنفيذ الأمثل للخطة القومية.

الدول الناحية في بداية عملية التنمية يجب أن تزداد درجة المركزية في اتخاذ القرارات نظرا لعدم توافر الخبرات والقدرات الإدارية على كافة المستويات القادرة على اتخاذ القرار التخطيطي.

4-تناسق "Consisteney": التناسق يعني أن تكون أجزاء الخطة المختلفة كلا متكاملا متناسقا تناسقا منطقيا ينبغي أن يتحقق التناسق بين الأهداف بعضها مع بعض، وبين الوسائل بعضها ببعض وبين الأهداف والوسائل المستخدمة لتحقيقها كذلك يجب أن يتحقق التناسق بين حجم الموارد المتاحة والاستخدامات المخططة لهذه الموارد منعا لظهور الاختناقات ويجب أن تتلائم وتتناسق الوسائل والأهداف مع الإمكانيات ولاشك أن الشمول والمركزية يضمنان تحقيق هذا التناسق بين أجزاء الخطة المختلفة ويترتب على تحقيق تناسق الخطة سهولة تنفيذها وتحقيقها لأهدافها.

5- مرونة الخطة: يعني مبدأ المرونة أن تكون الخطة قابلة للاستجابة للظروف الطارئة أي قابلة للتعديل والتغير حتى تتمكن من مواجهة الظروف الجديدة والطارئة التي يواجهها المجتامع اثناء تنفيذ الخطة، ولا يتنافى مع مبدأ المرونة مبدأ الزامية الخطة فلا يعني الالزام أن تكون الخطة جامدة.

6- الالزام: الخطة هي برنامج عمل تلتزم به كافة الوحدات الانتاجية في الاقتصاد القومي وكافة الافراد في المجتمع على جميع المستويات وبدون هذا الالزام لن يكون في استطاعتنا ضمان حد أدنى من التنفيذ للخطة ويعتبر الالزام صفة أساسية من صفات التخطيط المركزي الشامل.

7- الاستمرار: تعتبر العملية التخطيطية عملية مستمرة لا تنتهي بانتهاء وضع الخطة فبعد وضع الخطة تأتي مرحلة التنفيذ والمتابعة ولا يعني التخطيط انتهاء الخطة بمجرد تنفيذها ثم يبدأ العمل في وضع خطة جديدة لا صلة لها بالخطة الماضية فالعملية التخطيطية عملية مستمرة تنظر إلى عنصر الزمن على أنه عامل مستمر ويتحقق هذا الاستمرار بوجود خطط تتفاوت إطاراتها الزمنية

فهناك خطة طويلة الأجل يوضع في إطارها خطة متوسطة الأجل وهذه بالتالي يوضع في إطار كل منها خطط قصيرة الأجل.

8-التكامل : يهتم التكامل بالعلاقات المترابطة والمتشابكة بين المشروعات بحيث تدرس هذه العلاقات بشكل دقيق من خلال الاستناد إلى بيانات ومعلومات مستنبطة من الواقع الاقتصادي واختيار المشروعات التي تتوفر فيما بينها علاقات تكاملية تفوق غيرها من المشاريع وبحيث يتحقق من خلال هذه العلاقات أكبر قدر من الإسهام في التحفيز على تحقيق أهداف الخطة من أجل تحقيق التنمية وبأقل التكاليف .

9-الكفاءة : يجب أن تحقق عملية التخطيط أقصى الأهداف بما يضمن تلبية أكثر الاحتياجات أولوية وبأقصى قدر ممكن وبأقل الموارد والتكاليف والجهود والإمكانات عن طريق اختيار وسائل مناسبة وبغير ذلك تكون العملية التخطيطية غير علمية ولا مدروسة ولا واقعية ولا محققة لأهدافها المبتغاة.

10-الديمقراطية : تهدف الخطة المقترحة إلى رفع المستوى المعاشي للجماهير من جهة وتستخدم موارد المجتمع وإمكاناته من ناحية ثانية لذلك فإن مشاركة الجماهير في اقتراح الخطة ووضعها وإقرارها أمر أساسي يوفر اندفاع الجماهير إلى تنفيذ هذه الخطة من خلال مشاركته بها .

وتشكل المبادئ التي ذكرناها مزايا إن توافرت في العملية التخطيطية فإنها تضمن نجاحها

ثانياً: الشروط الواجب توافرها لنجاح العملية التخطيطية: يمكن أن نلقي الضوء على الشروط الواجب توافرها في هذه الخطة حتى تكون ناجحة ومحققة للهدف المنشود والتي من بينها بعض المبادئ ويمكن تلخيص هذه الشروط فيما يلي :

الكفاءة الاقتصادية: يتحقق مبدأ الكفاءة الاقتصادية عندما لا يستطيع المجتمع زيادة إنتاج سلعة معينة أو بعض السلع بدون الإقلال من إنتاج السلع الأخرى وذلك عن طريق إعادة توزيع الموارد الاقتصادية المحددة بين الأنشطة المختلفة .

وعند تطبيق مبدأ الكفاءة الاقتصادية فإن عملية إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين الأنشطة المختلفة غالباً ما تؤدي إلى زيادة الإنتاج في بعض الانشطة مع نقصه في أنشطة أخرى وهنا يواجه المسؤولون عن التخطيط مشكلة المفاضلة بين الكمية المكتسبة والكمية المضَّحى بها وتقرير ايهما أفضل وهناك طرق ووسائل علمية مختلفة تستخدم لحل هذه المشكلة ومن بينها البرامج الخطية والأرقام القياسية .

التوافق المنطقي : يقصد بالتوافق المنطقي في الخطة الاقتصادية تطابق كمية الموارد المخطط استخدامها في القطاعات المختلفة مع الكمية المتاحة منها في المجتمع وكذلك تناسق كمية الموارد المخصصة لكل قطاع مع الكمية المخطط إنتاجها ، هذا علاوة على ضرورة تعادل الكمية المخطط إنتاجها مع الكميات الموزّعة على استخداماتها النهائية .

الاقتصاد في وقت وتكاليف إعداد الخطة : تحتاج العملية التخطيطية إلى وقت وتكاليف، فبالنسبة للوقت :فإنه كلما زادت فترة إعداد الخطة كلما ازدادت درجة الدقة نتيجة الحصول على بيانات وإحصاءات أحدث تاريخاً وأكثر صحّةً ولكن زيادة هذه الفترة تؤدي إلى زيادة تكاليف إعداد هذه الخطة ، لذلك يجب على المسؤولين عن التخطيط مقارنة وقت إعداد الخطة وتكاليفها مع درجة الدقة المكتسبة ومحاولة تقليل وقت وتكاليف إعداد الخطة بحيث تكون معدة قبل إعداد الفترة الزمنية التي تعدّ عنها .

مرونة الخطة : لابدّ أن تتضمّن الخطة وسائل وإجراءات يمكن بواسطتها تعديل السياسات المقررة بحيث تتوافق مع الأهداف المرغوب تحقيقها في ظل الظروف والأوضاع الجديدة وبذلك فإن عنصر المرونة يمنع وجود الطاقات العاطلة وينقص من احتمال حدوث الأزمات .

توافر الاستقرار السياسي : إن عدم توافر الاستقرار السياسي يؤدي إلى تغلّب المصالح الفردية على المصلحة العامة ،لأن أفراد المجتمع لن يشعروا بمسؤوليتهم القومية والمسؤولين عن الحكم لن يشعروا بواجبهم نحو تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية، ونحو تحقيق التقدم والرفاهية . وحتّى يتحقق الاستقرار السياسي لابدّ من توافر عدّة شروط أهمها :

وجود حكومة ديمقراطية وطنية وشعبية .

تعاون أفراد الشعب مع الحكومة نتيجة رضائهم عنها .

ثبات نظام الحكم وعدم تغيره من فترة لأخرى بسبب قيام الثورات والانقلابات العسكرية .

فإذا ما هذه الشروط توافرت يتهيّأ المناخ السياسي الملائم لنجاح الخطة .

المشاركة الإيجابية لأفراد الشعب : لا يمكن أن تنجح الخطة ما لم يؤمن بها أفراد المجتمع وما لم يشاركوا في تنفيذها عن طريق تعاونهم مع بعضهم ومع السلطات العامة . وعليه فإنه يجب غلى المسؤولين إفهام أفراد المجتمع بطرق مبسّطة وأسلوب سهل ما هو المقصود بالتخطيط ،وما لهدف منه وما هو الدور الذي يجب أن تقوم كل هيئة وكل فرد في المجتمع حتى يصبح من الممكن تحقيق أهداف الخطة خلال الفترة الزمنية المحددة لتنفيذها ، ويتم ذلك عن طريق اتصال المسؤولين بالشعب وهيئاته بواسطة وسائل الإعلام المختلفة (إذاعة- تلفزيون- سينما- صحافة) .

كما يمكن نشر الوعي التخطيطي عن طريق المدارس والمعاهد والجامعات والندوات والمحاضرات العامة ، كما يجب إرسال كتيّبات ونشرات دورية إلى الهيئات المختلفة كالنقابات والجمعيات العامة وغيرها .

توافر البيانات والإحصاءات : إن التخطيط الاقتصادي في مراحله المختلفة (الإعداد والتنفيذ والمتابعة) يحتاج إلى بيانات وإحصاءات سواء كانت مجاميع إحصائية أو بارامترات إحصائية وحتى تكون هذه البيانات والمعلومات ذات فائدة يجب أن تتميز بما يلي :

الشمول : حيث يجب أن تغطي هذه المعلومات كافة احتياجات التخطيط الاقتصادي في جميع فروعه ومراحله.

الدقة : حيث يجب أن تجمع هذه المعلومات وتبوّب ، كما يجب أن تراعى الدقة في تركيب وإعداد البارامترات الإحصائية .

السرعة : إن سرعة نشر البيانات والإحصاءات بحيث لا تمضي فترة طويلة على جمع البيانات قبل نشر نتائجها مما يفقد هذه الإحصاءات جزءاً كبيراً من قيمتها لأنها تصبح غير مطابقة للواقع.

واقعية الأهداف وعدم المبالغة فيها : إن الهيئات الشعبية والسياسية في الدول النامية تكون مدفوعة بالطموح وتبالغ في تحديد أهداف الخطة الاقتصادية ، وهذه الظاهرة تبدو بوضوح في الدول النامية التي حصلت على استقلالها السياسي في السنوات الأخيرة بعدما كانت ترزح لفتراتٍ طويلةٍ في ظلّ الاستعمار الأمر الذي أدّى إلى تخلّفها اقتصادياً واجتماعياً .

لذا يجب عند تحديد الأهداف دراسة الموارد الطبيعية والمادية والبشرية التي يملكها المجتمع والوصول على ضوء هذه الدراسة العملية إلى الاستخدام الأمثل للموارد. وإن هذا الاسلوب العلمي يضمن واقعية الأهداف وعدم المبالغة فيها.

توافر عددٍ كافٍ من خبراء التخطيط : أصبح التخطيط الاقتصادي أحدث تطورٍ مرحليٍّ وأرقى منهاجٍ تطبيقيٍّ للنظرية الاقتصادية، والأمر الذي لا شك فيه هو أن التخطيط الاقتصادي رغم حداثته النسبية له طرائقه وأساليبه العلميةسواء ما كان منها متعلقاً بإعداد الخطة أو تنفيذها أو متابعة تنفيذها .

وقد يستدعي توافر الخبراء الاستعانة بالخبراء الأجانب أو إرسال البعثات العلمية إلى الدول التي وصلت إلى درجة عالية من التقدم في مجال التخطيط الاقتصادي للوقوف على أحدث الطرق والأساليب العلمية للتخطيط الاقتصادي واكتساب الخبرة العلمية في هذا المجال .

إعادة تنظيم القوانين واللوائح المالية والإدارية : إن القوانين واللوائح المالية والإدارية السائدة في الدولة من أهم العوامل المؤثرة في نجاح أو فشل الخطة الاقتصادية في تحقيق أهدافها . وإن القوانين واللوائح المالية والإدارية في الدول النامية تتميز بأنها :

معقدة وغامضة وبالتالي يصعب فهمها فتلحقها الكثير من التعليمات والمذكرات التفسيرية .

بالية وعتيقة لم تعد تساير التنظيم الإداري الحديث .

متحجرة جامدة تعتبر المواطنين غير أمناء فتحيط تصرفاتهم بكثير من الإجراءات والقيود .

مطولة ومتعددة يصعب إيجاد شخص واحد يلمّ بكل ما جاء فيها.

متضاربة ومتناقضة لا تأخذ بعين الاعتبار جميع الحالات التي ستطبق عليها .

وقد استخدمت الدول النامية أحدث الأساليب الفنية في الإنتاج التي تستخدمها الدول الصناعية الكبرى بينما لا تزال تتبّع أساليب الإدارة التي كانت تتبعها دول العصور الغابرة . ويؤكّد خبراء المنظمات الدولية أن الدول النامية بأمس الحاجة لثورة إدارية أكثر من حاجتها لثورة صناعية .

دراسة تجارب الدول الأخرى : إن دراسة تجارب الدول الأخرى في مجال التخطيط الاقتصادي تعتبر من العوامل المساعدة لتهيئة الظروف الملائمة لنجاح الخطة في تحقيق أهدافها . ويمكن الاستفادة من تجارب الدول الأخرى التي وصلت إلى درجة عالية في مجال التخطيط الاقتصادي عن طريق الوسائل التالية :

إيفاد البعثات العلمية لدراسة طرق و أساليب التخطيط الاقتصادي الحديثة.

إيفاد البعثات العلمية لدراسة الخطوات العلمية لإعداد الخطة وتنفيذها ومتابعة تنفيذها .

استقدام الخبراء الأجانب لتدريب العاملين في الهيئة المركزية للتخطيط وإلقاء المحاضرات العامة وعقد الندوات لمناقشة المشاكل التي تعترض المسؤولين عن التخطيط .

الاشتراك في المجلات العلمية والدوريات المتخصصة التي تعالج قضايا التخطيط وإنشاء مكتبة خاصة بها تضم كذلك جميع المراجع التي تعالج هذا الموضوع .

إنّ مما لا شكّ فيه أنّ دراسة تجارب الدول الأخرى لا تقضي تطبيق الطرق والوسائل والسياسات والإجراءات المطبّقة والمتبة في هذه الدول وإنما على كل دولة أن تختار ما يناسب ظروفها و أوضاعها الخاصة بها .

ثالثا : المتطلبات الأساسية للخطة وللتخطيط :

1-لابد من وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات وبالنوعية المطلوبة لبناء الخطة ويتطلب هذا وجود أجهزة على درجة عالية من الكفاءة لجمع وتحضير البيانات فالخطة يمكن أن ينظر إليها على أنها تدفق مستمر من المعلومات والبيانات إلى جهاز معين يتم فيه تحويل هذه البيانات إلى مجموعة من القرارات النهائية.

2-لابد من وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطية وهو ما يمكن تقسيمه إلى عدة مكونات أساسية:-

أ-لكي يكون لهذا الجهاز مقومات الجهاز التخطيطي لابد ان تكون لقراراته الطابع النهائي والإلزامي. وهذا يعني أنه لابد أن تتمركز القرارات الأساسية للتخطيط في الهيئة العليا للتخطيط كما يجب أن يكون من سلطة هذه الهيئة الزام كافة المستويات المختلفة على المستوى القومي والقطاعي بها وأن يكون في سلطتها متابعة تنفيذها والتأكد من سيرانها.

ب-لابد أن يتوفر لهذا الجهاز الكادر الفني القادر على اتخاذ القرارات التخطيطية ويقتضي هذا الشرط أن يحوى جهاز التخطيط مجموعة من الخبراء والمتخصصين القادرين على سياغة خطة متكاملة.

3-يجب أن يتوافر الكادر الفني على مستوى الوحدات الانتاجية القادر على فهم احتياجات هذه الوحدات ويكون قادرا عن التعبير عنها للجهاز التخطيطي، كما يجب أن يكون في مقدوره القيام بفهم وتنفيذ القرارات التي تصل إليه من الجهاز المركزي، كذلك يجب أن يتوفر الكادر السياسي الكفء القادر على تعبئة كافة القوى والجهود في سبيل تنفيذ الخطة.

4-يقتضي نجاح التخطيط توافر القدرة على متابعة تنفيذه ويحتاج تحقيق هذا الشرط تكوين الأجهزة اللازمة لمتابعة التنفيذ دون عرقلة التنفيذ.

وبجانب هذه المقومات الأساسية اللازمة لنجاح التخطيط كأسلوب لاستخدام وتوجيه الموارد، هناك بعض المبادئ الأساسية العامة للتخطيط التي يجب أن تتوفر في الخطة القومية ويقوم عليها بناء هذه الخطة وهذه المبادئ هي:-

رابعا: التخطيط ومكانة في نظام الإدارة الاقتصادية: يشير مصطلح الإدارة الاقتصادية على الإدارة الكلية (macromanagement) للنظام الاقتصادي ككل دون الدخول في مجالات الإدارات الجزئية أي إدارات الوحدات الإنتاجية والاقتصادية وكذلك دون التعرض للإدارة الأعم للنظام الاجتماعي الاقتصادي ككل.

فالنظام الاقتصادي الحديث عبارة عن كائن حركي بالغ الكبر والتعقيد، يتبادل فيه مئات بل وألوف الوحدات الإنتاجية الاقتصادية التأثير والتأثر فيما بينها كما تتفاعل عملياته مع بعضها ومع غيرها من العمليات الاجتماعية السياسية فالنظام في أدائه وحركته يستهدف تحقيق أهداف معينة كلية وجزئية فمكوناته في حركة مستمرة مع الزمن، ومع الزمن تزداد كثافة العلاقات المتبادلة بين أجزائه.

-يمكن تقسيم النظام الاقتصادي إلى نظامين متميزين:-

نظام مدار – نظام مدير

النظام المدار هو ما اصطلحا على تسميته بالنظام الاقتصادي خالياً من الإدارة.

أما النظام المدير فهو في حد ذاته نظام كبير ومعقد جدا ويشمل:-

1)من زاوية العمليات:- التحليل، والبرمجة، وإجراء الحسابات وتحديد انماط السلوك لتحديد الأهداف.

2)ومن ناحية الوظائف يشمل أنشطة عديدة مثل توفير المعلومات والتنبؤ والتخطيط والتنظيم والمتابعة والتوجيه والرقابة.

3)من ناحية الأجهزة قد يشمل أجهزة عديدة، مثلا في مصر وزارات التخطيط والمالية والاقتصاد والتموين والصناعة والزراعة والأجهزة المركزية للتعبئة العامة والاحصاء والمحاسبات والتنظيم والإدارة وعددا من اللجان الوزارية.

وبافتراض غياب الإدارة الاقتصادية فإن أداء النظام يمكن اعتباره محصلة التفاعل بين احتياجاته أو أهدافه وموارده والمنغصات الداخلية والخارجية التي يعيشها ويتعرض لها.

وباختصار ثمة ميل طبيعي للنظام الاقتصادي للاتجاه نحو مزيد من اللاتنظيم أو الفوضى وهذا يستلزم ضرورة تطور الإدارة وتكييفها للحيلولة دون تحقيق هذا الميل.

لذلك تقول انه كلما كانت الادارة أكثر ديناميكية وأكثر تكيفا حسنت كفاءتها أو على الأقل موقط عليها وكلما جمدت الإدارة زادت درجة الفوضى واستمرار الجمود يعني السماح بأن تقل درجة الفوضى إلى ذروتها الأمر الذي يعني انهيار النظام.

فليس هناك نظام اقتصادي يعمل دون إدارة أو تحكم ما. وذلك التحكم قد يكون عفويا أو تلقائيا أو قد تتم الإعارة أو التحكم عن وعي وإدراك منتظم.

ومن المنطقي أن يغيب التخطيط كقاعدة عامة في نظم الإدارة العفوية أو التلقائية بينما يظهر التخطيط في نظم الإدارة التي تتحقق بالوعي والإدراك المنتظم.

والتخطيط بهذا المعنى يعتبر شكلا هاما من أشكال النشاط الاجتماعي يوفر على الأقل إمكانية تأمين الأداء والتطور الآمنين للنظام الاقتصادي غير أن هذه الإمكانية لا تتحقق بمجرد بناء خطط ممتازة فإدخالها في التطبيق ومتابعتها وتحريك الاقتصاد القومي وفقا لها عملية بالغة التعقيد.

الفصل الثاني

أسباب ومراحل للتخطيط الاقتصادي

-1-الأسباب الداعية للتخطيط الاقتصادي

إذا أردنا أن نبحث عن الدوافع التي أدت إلى التجاء بعض المجتمعات لأسلوب الاقتصاد المخطط أو المدار فمن خير الطرق في البحث أن نستخلص ماذا أفضى إليه عدم التخطيط أي لماذا فشل النظام الرأسمالي الحر؟ فعندما نلاحظ أن فلسفة الاقتصاد الرأسمالي الحر تقوم على أساس حق الفرد في أن يكون حراً يعمل حيثما وكيفما يشاء ، ويستهلك أو لا يستهلك من السلع طبقاً لرغبته وإرادته. ونلاحظ أيضا أن هذه الحرية النظرية تعني شيئاً مغايراً تماماً عند التطبيق إذ أنها تؤدي إلى حرية لدى فريق معين وقيود لدى غالبية المواطنين في المجتمع الرأسمالي. فترك بعض الأفراد أحراراً يتحكمون في حجم الإنتاج ونوعه من شتى السلع، وترك أثمان السلع لعوامل الطلب والعرض لم يؤد إلى تحديد تلك الأثمان بما يحقق الرفاهية للغالبية من المستهلكين. وبخاصة إذ علمنا أن حافز الحصول على أكبر ربح ممكن يجعل المنظمين في سعى مستمر لخفض الأجور وهي العنصر الأكبر عادة في نفقة الإنتاج، وإعراضهم عن إنتاج السلع الرخيصة الخاصة بالطبقات الفقيرة.

وحرية المنتج غالباً ما تؤدي في النهاية إلى تحكمه في دخول الطبقة العاملة، كما تؤدي كذلك إلى تحكمه في غذاء الأفراد وكسائهم ومعنى هذا أن المنتج قد يصبح حراً في شخصه ولكنه سيد لغيره. وما يقال في الرأسمالية الحرة عن سيادة المستهلك وبأنه المرجع الأخير المسير للإنتاج لأنه يمثل جانب الطلب يعتبر هذا القول ضرباً من الخيار ذلك لأن المستهلك عادة محدود الدخل ومقيد الاختيار في حدود هذا الدخل، وهو أيضا مقيد بدفع ثمن معين ومقيد في فرصة العمل،

وبخاصة في أنواع النشاط التي تزداد فيها ظاهرة التخصيص وتقسيم العملية الإنتاجية، وإذا لم تكن هناك قيود على الاحتكار في مجتمع رأسمالي وتركت للمنتجين حرية التكفل فإن هذا يكون أسوأ أثراً على فريق المستهلكين والعمال. وعن حرية العمل كذلك يمكننا القول أنها تكاد تكون معدومة وبخاصة في المجتمعات التي يعترضها الأزمات الدورية وموجات البطالة إذ لا حرية حقيقية في العمل دون وجود عمل ولابد للحرية أن تترجم على أنها إعطاء العامل حقه في العمل مع تهيئة الفرصة له بإيجاد سبيل للعمل. وهذه الحرية بمعنى (حق وفرصة) لن تتوافر في نظام طليق بل يجب أن تكون من مسئوليات ومن وظائف الدولة.

وهذه بعض أخطاء فلسفة الحرية كما شاهدنا إنطباقها في الرأسمالية الحرة، على أن النظم الرأسمالية قد تمخضت كذلك عن فشل في نواحي اقتصادية واجتماعية متعددة لابد من التعرف عليها حتى يتضح لنا ما يجب علاجه في أي نظام نريد أن نستبدل به الرأسمالية الطليقة. ويجب أن نميز هنا بين نوعين من أنواع الفشل يوجدان في النظم الرأسمالية الحرة لما لهذه التفرقة من أهمية في تقرير هذه النظم.

والنوع الأول: هو الذي يمكن تسميته المشاكل الاقتصادية للنظام الرأسمالي ونعني بذلك نواحي الفشل الجزئية في صناعة أو قطاع أو مرفق أو مشروع، وهذه المشاكل تنتج عن عدم كفاية جزئية وتعالج علاجا نوعياً، مثال ذلك المشاكل التي قد تحدث في قطاع البنوك نتيجة إسراف مؤقت في خلق الأثمان أو أزمة في مرفق السكك الحديدية نتيجة عدم كفايتها وتجديد أصولها ومنافسة وسائل النقل الأخرى لها، أو إنهيار صناعة نتيجة نقص كبير في الطلب على منتجاتها. ومن الواضح أن علاج مثل هذه المشاكل ينحصر في إزالة أسباب الأزمة في الصناعة، أو ذاك القطاع من النشاط الاقتصادي لكي يعود إلى حالة الأداء الأمثل (الكفاية الإنتاجية المثلى) ضمن النظام الرأسمالي القائم.

أما النوع الثاني: من نواحي فشل الرأسمالية الحرة هو الذي يفيدنا هنا فهو ما يمكن تسميته بالمشاكل الجوهرية أو المتأصلة وهي مشاكل شاملة تعم النظام الاقتصادي الرأسمالي كله وليست محصورة في قطاع واحد. إنها تلك المشاكل الناتجة عن فشل النظام الرأسمالي في أن يحقق الرفاهية الإنسانية، وهذه المشاكل لا تحل بعلاج مخفف في ناحية أو أخرى وإنما تحل بتغير جوهري في الأسس التي يقوم عليها النظام الرأسمالي الاقتصادي وإبداله إذا ما دعت الحاجة بنظام آخر هذه المشاكل المتأصلة هي التي هددت أغلب النظم الرأسمالية بالفشل، وهي التي نبهت الأذهان إلى ضرورة إقامة التنظيم الاجتماعي والاقتصادي على أسس جديدة تختلف عن تلك التي قامت عليها الرأسمالية الحرة. وأهم هذه المشاكل التي يتميز بها النظام الرأسمالي والتي تكون باعثاً ودافعاً قوياً لمحاولة تغيير النظام الرأسمالي الحر بنظام مخطط. ولابد أن يتبع التغير في الهيكل الاقتصادي تغييراً كذلك في الهيكل الاجتماعي والسياسي.

وفيما يلي بعض نواحي إخفاق النظام الرأسمالي التي أدت إلى اقتصاد مخطط وهي:

أولاً: التضارب بين القيم المادية والرفاهية الإنسانية: إن النظام الرأسمالي يقوم على أسس أو قياسات نقدية قد لا تكون لها علاقة مباشرة بالرفاهية الاجتماعية فهذا النظام يقوم على أساس من الأثمان، والقيمة والثروة ونفقة الإنتاج، والربح، وكلها قياسات مادية قياسات بالقرش والدولار والجنيه. وهذه القياسات النقدية هي التي ترشد المنظمين والمنتجين، وبما أن مجموع تصرفات هؤلاء يمثل النشاط الاقتصادي في مجموعه فمعنى ذلك أن النظام الاقتصادي قائم على أسس مادية تختلف عن تلك التي يجب أن تقوم عليها التصرفات الهادفة إلى تحقيق الرفاهية الإنسانية.

فالمنظمون يتوسعون في الإنتاج عند ما يزيد سعر السوق عن التكلفة ويقللونه عند ما يحدث العكس. وهم يستخدمون طريقة الإنتاج التي تخفض التكلفة النسبية إلى أقل ما يمكن. ويستنزفون الموارد الطبيعية ويوظفون الأيدي العاملة دون مراعاة لأية اعتبارات سوى خفض التكلفة النسبية. وهنا الأثمان تقاس قياساً نقديا. ولذا فإن تصرفات المنظمين قوامها النقود، ولا يهم في تقديراتهم ما قد ينتج عن هذه التصرفات من أضرار تلحق بالطبقة العاملة أو طبقة المستهلكين. كما أنهم لا يعبأون بالاعتبارات طويلة الأجل، وما قد ينتج عنها عن أضرار اجتماعية (كاستنزاف الثروة الطبيعية أو استمرار موجة بطالة تشمل ملايين الأفراد).

وتفترض الرأسمالية أن كل توسع في إنتاج السلع التي لها قيمة سوقية يعود بفائدة، وكل تخفيض في التكلفة النسبية يعود بالنفع على الجهاز الاقتصادي، بينما ارتفاع التكاليف يجلب الضرر وهذه الافتراضات خاطئة. إذ أنها ترتكز على الاعتبارات النقدية فقط دون غيرها. والبناء الاجتماعي يهمه نوع السلعة المنتجة بقدر ما يهمه ثمنها وتكلفتها. ولذلك تحاول الحكومات أن تحرم هذا أو ذاك من أنواع الإنتاج وفرض تسعيرات جبرية لبعض السلع ولكن الجهود محصورة النطاق وأثرها الاجتماعي ضعيف. ومهما كانت درجة الإشراف أو التدخل الحكومي في الحياة الاقتصادية فإنها لن تنتظر من المشاريع الخاصة أن تضع اعتبارات الرفاهية فوق اعتبارات التكاليف والأثمان، أو أن يضحى المنظمون بأرباحهم في سبيل إرضاء المستهلكين أو رفع مستوى معيشتهم.

والأمثلة كثيرة لأنواع هذا التضارب الذي يضيق المجال لشرح تفصيلاته ولكن الذي نستنتجه من نظام قوامه تلك القياسات المادية هو انعكاس آثارها على القيم الاجتماعية، ففي المجتمع الرأسمالي (البحت) يقاس النجاح بمدى تحصيل الثروة المادية. وتتخذ بالتالي أنواع النشاط الاجتماعي قياسات مادية أيضا. فيصبح النشاط الفني والموسيقى والأدبي والترفيهي متأثراً بمدى قدرته على تحقيق الرواج أو الكسب المادي. وحتى قيمة التعليم العالي أو الجامعي تتخذ قياساً أساسه فرصة الكسب المادي التي تتحقق لحاملي الشهادات الجامعية. وإن كنا لا نستطيع تقدير مدى أثر هذه القيم المادية على حياة المجتمع ورفاهية أفراده، إلا أن وجودها حقيقة ملموسة وتغييرها لن يتم إلا بتغيير النظام الرأسمالي الحر. وما به من قيم مادية بحتة.

ثانياً: التفاوت الاقتصادي: نقصد بالتفاوت الاقتصادي سوء توزيع الثروة القومية وسوء توزيع الدخل وهذا من أبرز العلل الاجتماعية في الاقتصاد الرأسمالي. فنجد أن الأقلية تمتلك أكبر نسبة من مصادر الثروة والدخل، بينما الأغلبية وهي الطبقات الفقيرة لا تحصل إلا على نسبة ضئيلة من مجموع الدخل القومي. ففي المجتمع الأمريكي مثلا – وهو المجتمع الشهير بفريق أصحاب الملايين – نجد أن ثلث الدخل القومي يقع من نصيب الطبقة الغنية التي لا تمثل سوى 10% من مجموع السكان بينما نجد في الطرف الآخر من السلم الطبقي أن 10% من الأفراد يمثلون أصحاب أقل الدخول الذين لا يزيد نصيبهم من الدخل القومي على جزء واحد من مائة، وإذا كان هذا يحدث في المجتمع الأمريكي المتقدم اقتصادياً والذي يعتبر مستوى معيشة أفراده من أعلى المستويات في العالم

والذى منه نحصل الطبقة الأجيرة على أعلى معدلات الأجور المدونة في الدول الصناعية الكبرى. فما بالنا بالمجتمعات الأخرى التي لم تصل بعد إلى هذا المستوى من التقدم أو ارتفاع مستوى المعيشة.

وجدير بالذكر أن التفاوت في الدخل معناه التفاوت في القدرة الشرائية فيقتصر استهلاك السلع المرتفعة الثمن على طبقة ذوي الدخل المرتفع. وتظهر لنا علل اجتماعية واضحة ألا وهي المفاوقات الواضحة بين البذخ والترف ومعيشة الحرمان والضنك. كما أن التفاوت في الثروات معناه تفاوت في فرص التعليم بدرجاته المختلفة. فتصبح الأعمال والوظائف التي تتطلب خبرة وثقافة عالية مقصورة على الطبقات المقتدرة إلا إذا تدخلت الحكومات ففتحت أبواب التعليم والتوظيف للأكفاء من ذوي الدخول المنخفضة، بالإضافة إلى كل تدبير من شأنه تقليل حدة الفوارق المادية.

وإن كان التفاوت الاقتصادي ظاهرة لا يمكن إنكارها في النظام الرأسمالي الحر، إلا أن بعض الكتاب يعارضون في إلقاء مسئولية هذا التفاوت على الاقتصاد الرأسمالي وحده، ويدعون عدم وجود علاقة سببية واضحة بين الرأسمالية والتفاوت الاقتصادي. والرد على الإعتراض يتضح من دراسة جانب التوزيع في الاقتصاد الرأسمالي. ويمكننا تعليل ذلك بالنظر إلى مظاهر ثلاثة في الرأسمالية الحرة تلقي الضوء على مسئولية هذا النظام في إيجاد التفاوت الاجتماعي. وهذه الخصائص هي السوق الحرة والملكية الخاصة للعناصر الطبيعية ونظام الوراثة.

ففي السوق الحرة حيث يتحدد ثمن السلع وثمن عناصر الإنتاج بقوى العوض والطلب تكون الندرة سبباً مباشراً في ارتفاع الثمن. ويكون دخل المنظمين كفرق بين نفقة الإنتاج وسعر البيع كلما كان الطلب على المنتجات شديداً بينما يظل العرض محدوداً – مما يؤدي فعلا إلى استمرار حصول المنظمين على دخول مرتفعة نهيئ أمامهم فرص للاحتكار،

كذلك نجد أن ازدياد عرض غير المهرة من العمال مع قصور الطلب عليهم يؤدي إلى انخفاض أجور هذه الفئة التي تكون عادة الغالبية من الطبقة العاملة، كما أن فرصتهم في الجهود النقابية لرفع الأجور تكون ضئيلة لسهولة إحلال الآلات محل العمل الذى لا يتطلب مهارة فنية.

أما الملكية الخاصة لعنصر الطبيعة فهي تساعد على وجود أو خلق التفاوت الاقتصادي بين أفراد المجتمع، فاستغلال الثروات الطبيعية الكامنة في باطن الأرض بكميات غالبا ما تكون غير معروفة سلفا بواسطة أفراد أو شركات خاصة تؤدي إلى حصول هؤلاء على دخول مرتفعة جداً، وهذه الثروات ذات ندرة طبيعية، بل أن أغلبها يصبح أكثر ندرة كلما طالت فترة استنزافها. كما أنها محدودة الكمية ولابد أن نتوقع ارتفاعاً في قيمتها بمرور الزمن وازدياد عدد السكان فتزداد بذلك دخول الملاك. وقد يحقق بعضهم ثروات طائلة لمجرد امتلاكه لقطعة أرض ترتفع قيمتها أضعافاً لمجرد تزايد الطلب على خدماتها. وترتبط بظاهرة الملكية الخاصة ظاهرة الإرث التي تعتبر مسئولة عن استمرار التفاوت الاقتصادي، لأنها تعني استمرار ملكية عنصر الإنتاج في نطاق ضيق لعائلات محدودة. وهكذا تتفاقم مشكلة تحكم الأقلية ذات النفوذ المادي في الغالبية الضعيفة فتنقلب الديمقراطية الرأسمالية إلى شبه دكتاتورية.

ثالثاً: الدخول غير المكتسبة: إن طبيعة ملكية عناصر الإنتاج ونظام الإنتاج نفسه في المجتمع الرأسمالي تؤدي إلى زيادة حدة التفاوت الاقتصادي بسبب حصول بعض الأفراد على دخل غير مكتسب. فالملاك الزراعيون مثلا يحصلون على دخل غير مكتسب بمعنى أنهم يحصلون على ريع الأرض الزراعية دون القيام بمجهود ما. فهم يحصلون على دخل يجعلهم ذوى طاقة استهلاكية كبيرة فيشتركون في استهلاك الناتج القومي دون أن يساهموا في زيادته. وهذا الوضع غير الطبيعي من شأنه أن يوجد الأحقاد بين الطبقة المالكة وبين طبقة الأجراء الذين يكدون ويكدحون للحصول على القوت الضروري.

وكذلك الحال بالنسبة للأرباح الاحتكارية حيث يحصل المحتكر على ثمن لمنتجاته يفوق بكثير ما قد يتحقق بفعل توازن الطلب والعرض في حالة السوق الحرة. وكما هو معروف أن الاقتصاد الرأسمالي مسئول عن الاتجاهات الاحتكارية وليس الاحتكار بظاهرة خارجة عنه كما يدعى بعض محبذي الرأسمالية. ومن أنواع الدخل غير المكتسب كذلك تلك الآلاف أو الملايين التي تؤول إلى ورثة الأغنياء في المجتمعات الرأسمالية المتطرفة فالفرد الذي يرث أموالا وعقاراً إنما يرث بذلك عناصر الإنتاج التي لم يساهم في ادخارها. وهذه الأيلولة تمكنه من الحصول على دخل كبير دون جهد، أي دون أن يساهم في النشاط الإنتاجي للمجتمع، فمثله كمثل مالك الأرض الذي يشارك في استهلاك الناتج القومي دون المساهمة بجده الشخصي في إنتاجه.

رابعاً: الرغبة في خلق الندرة: من طبيعة النظام الرأسمالي أنه يولد الرغبة في خلق الندرة حيث أنه يعني نقص العرض، وبالتالي ارتفاع الأسعار وزيادة الكسب والربح بالنسبة للمنتجين. ومن المعروف أن فريقا كبيراً من المنتجين في الدول الرأسمالية كان يتعمد الالتجاء إلى شتى الأساليب الضارة للحد من الطاقة الإنتاجية أو لاحتكار الأسواق أو طريقة الإنتاج حتى لا تؤدي الزيادة في الإنتاج إلى انخفاض أثمان المنتجات. ومن تلك الأساليب ما قد يكون مستتراً لا يشعر به عامة الشعب من المستهلكين، كما أن منها ما يشمل سوق السلع الأساسية التي تختفي من الأسواق أحياناً دون مراعاة للآثار الضارة التي تلحق بالمستهلك وبالمجتمع بصفة عامة وبخاصة إذا قامت ظاهرة "السوق السوداء".

على أن هناك أساليب وسياسات كانت تتبعها بعض الشركات الاحتكارية -وأحياناً بتأييد من الحكومات- إلى درجة لا يكاد يصدقها العقل لما ترتب عليها من ضياع لثروات كان من الممكن أن يستفيد منها ملايين في سبيل تحقيق رفاهيتهم مثال ذلك اتجاه منتجي البن في البرازيل إلى إحراق ما قيمته ملايين الجنيهات من المحصول حتى لا تؤدي زيادة العرض إلى انخفاض ثمنه. وحدث على سبيل المثال أيضاً أن أصدرت حكومة الولايات المتحدة لها تشريعات للإقلال من بعض المنتجات الزراعية والحيوانية بدعوى أن ذلك الإجراء يهدف إلى درء خطر الكساد الذي كان يحيق بالمزارعين وإزاء هذا التوجيه الغريب ذبح المزارعون حوالي سبعة ملايين من الخنازير حتى لا تنخفض أثمانها، وعطلت زراعة 14 مليون فدان كانت تزرع قطنا، وأنقصت زراعة القمح بمقدار سبعة ملايين فدان وكان هذا وغيره يحدث بينما كانت الملايين في شتى أنحاء العالم تموت من قلة الغذاء والكساء.

ومن الأمثلة الصارخة التي تدل على مدى الضرر البالغ الذي يسببه خلق الندرة المتعمد دون النظر إلى اعتبارات الرفاهية الإنسانية ما كانت تتبعه شركات الاحتكار الهولندية التي كانت تحتكر إنتاج (الكينا) في جزر الهند الشرقية (أندونيسيا). وكانت سياسة هذه الشركات تقليل إنتاج الكينا إلى درجة تؤدي إلى ارتفاع سعرها ارتفاعاً كبيراً في السوق العالمية ونتيجة لذلك كان المساهمون في تلك الشركات يحققون أرباحاً خيالية بينما كان الأفراد في الهند والملايو وسيلان يهلكون بالملايين سنوياً نتيجة تفشى وباء الملاويا بينهم وعدم قدرتهم على دفع ثمن الدواء الذي شاءت الطبيعة أن تنبت أشجاره بوفرة في المناطق المجاورة لهم.

خامساً: الإسراف في الاستثمار: ولا تقتصر الخسائر في الثروة القومية على هذا التدبير المتعمد المشاهد في بعض النظم الرأسمالية. بل إن الاقتصاد الحر الرأسمالي بحكم تكوينه وما يدعيه من أنه قائم على الحرية والمنافسة يؤدي إلى خسائر مادية في نواحي أخرى، وأن المنافسة كثيراً ما تدفع المنظمين إلى شراء معدات وآلات تفوق ما تقتضيه الظروف الفنية أو حالة السوق كما أن منهم من يتعمد شراء المعدات اللازمة لصناعة معينة لمجرد حرمان منافسه من الاستفادة بها. وهذا معناه وجود طاقة إنتاجي عاطلة في المجتمع. وأحياناً تكون المنافسة مدعاة إلى الإسراف في إقامة مشروعات دون الحاجة الحقيقية لها. فمثلا نجد في كثير من الدول الرأسمالية أن شركات البترول تتنافس على إقامة عدد من (محطات) البنزين في الشارع الواحد. تفصلها خطوط معدودة، فتنفق بذلك الآلاف من الأموال على المعدات وأجر العمل بينما كان الأجدر بتلك الطاقة الإنتاجية أن تستغل في ميادين أخرى ضرورية لزيادة الرفاهية الاجتماعية وما يقال عن هذا المثال يقال كذلك عن تعدد المنشآت التجارية الكبيرة في الحقل الواحد.

وقد يرى بعضهم أن ذلك من محاسن المنافسة الاقتصادية حيث يكون للمستهلك حق الاختيار بين معروضات منشأة وأخرى. على أن هذا لا ينفي الحقيقة الواقعية وهي أن مثل هذا التنافس يؤدي إلى الإسراف في الأبنية والمعدات والموظفين. بينما في استطاعة منشأة واحدة كبيرة أن تضم بين جدرانها منتجات وأذواق مختلفة من السلع ليختار منها المستهلك ما يناسب رغباته. وينادي المتحمسون للحرية الاقتصادية التي يدعيها الاقتصاد الرأسمالي بأنها تؤدي إلى التجديد والابتكار، وربما كانت هذه ظاهرة لا بأس بها إلا أنه ما من شك أيضاً في أن هذا التنافس في التجديد كثيراً ما يؤدي إلى إسراف في الاستثمار يتحمل المستهلك عبأه النهائي في شكل ارتفاع أسعار السلع المبتكرة أو المستحدثة.

فكثيراً ما تبددت ملايين الجنيهات في الدول الرأسمالية الكبرى نتيجة الاستغناء عن أصول رأسمالية قبل المدة المحددة لاستهلاكها. وقد يصعب الحصول على إحصاءات تبين مقدار هذا النوع من الإسراف. ولكننا نسوق على سبيل المثال ما قدره الإحصائيون في الولايات المتحدة بالنسبة لصناعة رئيسية إذ شوهد أن مصانع السيارات قد خسرت (أو بددت) ما لا يقل عن 40 مليون دولار عام 1949 بسبب التجديد الطفيف الذي أدخل على طراز سيارات ذلك العام والتي لم تختلف كثيراً عن سيارات العام السابق.

وهناك أمثلة أخرى تبين لنا مظاهر تبديد الثروة القومية في الاقتصاد الرأسمالي بدعوى المنافسة الحرة أو الابتكار وتبين لنا كيف أن التنظيم المركزي أو الموجه يعمل على تجنب مثل هذه الخسائر. من ذلك ملايين من تكاليف النقل التي تضاف إلى أثمان السلع فنجد منتجاً أقام مصنعا في شمال البلاد يبيع منتجاته في سوق تبعد آلاف الأميال في الجنوب، وآخر يعمل على النقيض من ذلك فينتج نفس السلعة تقريباً ويحاول منافسة غيره في سوق تبعد آلاف الأميال شمالا وكلاهما يحمل المستهلك عبء الزيادة في سعر البيع. ومن الخسائر المادية أيضا ما ينفق على الإعلانات المتعددة التي غالباً ما تزيد عن الحاجة ولا تستهدف إلا التأثير على المستهلك وكلنا يعلم أن الغالبية من الأفراد في المجتمعات التي تسودها المنافسة بين البائعين أو المنتجين قد أصبحوا (عبيداً) للإعلان ينساقون بسهولة إلى السلعة التي يتقن عرض دعايتها. وقد دلت إحصائيات الولايات المتحدة أن ما يقرب من 80 مليون دولار أنفقت على الإعلانات فيما بين عامي 1950-1960 وقد أنفقت 11 مليون دولار في سنة 1959 وحدها على الإعلانات.

ومما لا شك فيه أن الجزء الأكبر من هذا الإنفاق يعتبر عملا غير منتج وإن كان من المسلم به أن شركات الإعلان توظف عمالاً وموظفين وخبراء وتكفل سبل العيش لآلاف الأفراد على أن هذه المبالغ الطائلة التي تنفق على التجديدات غير الضرورية والإعلانات المتكررة في استطاعتها أن تحول إلى قطاعات اقتصادية أخرى وتخلق سبل توظف كثيرة إذا ما وجهت توجيهاً سليما يزيد من رفاهية المجتمع. وبخاصة إذا كان المجتمع في حاجة إلى رؤوس الأموال للتوسع الاستثماري.

سادساً: عدم التوازن: لقد سارت النظم الرأسمالية في كثير من الدول بطريقة لم يتحقق معها التوازن المفروض بين القطاعات المتخصصة المختلفة على الرغم من أن هذا النظام يفترض التوازن التلقائي. فالمفروض أن انخفاض الطلب على عنصر الإنتاج يؤدي إلى خروجه من صناعة معينة وتنقله إلى حيث فرص التوظيف في مشروعات أخرى ولكن هذا التنقل لا يتم بالسهولة التي نتصورها ويندر أن يستجيب الإنتاج بسرعة لتقلبات الطلب والعرض. فعنصر العمل في الاقتصاد الحديث يكون مقيدا جغرافيا ومهنيا. كما أن المصانع والآلات تصمم لاحتياجات معينة ولفترات طويلة الأمد وأصبحت الأمور مجمدة بحكم القيادات الاجتماعية والتدبيرات النقابية - كما أن القروض تعقد لآجال طويلة وأسعار السلع غالبا ما تكون خاضعة لتشريعات تحددها أو احتكارات تفرضها. لذلك فإن التوازن التلقائي والتعديل السريع لأسلوب الإنتاج وتنقل العناصر بين القطاعات المختلفة لم يعد ميسورا في الاقتصاد الرأسمالي.

فقد يحدث تغير في أحد القطاعات الاقتصادية ولكن القطاعات الأخرى تظل جامدة لفترة طويلة دون الاستجابة للتغير الذي حدث. وينشأ من ذلك عدم تناسق واختلال توازن قد يطول مداه. وما نعرفه عن الدورات الاقتصادية يشرح لنا هذا الجانب من ضعف النظام الرأسمالي كما أن الحقائق التاريخية عن هذه التقلبات تثبت بصفة قاطعة مسئولية التصرفات الطليقة للمنظمين في إحداث الاختلال الذي يصيب المجتمعات الرأسمالية الحرة أثناء أزمات الرواج والكساد، ولا يخفى علينا ما يصيب الطبقات المختلفة والاقتصاد القومي بصفة عامة إثر موجات التقلبات الاقتصادية هذه:

وتنعكس آثار هذه التقلبات على الموارد الرأسمالية أيضا، ففي الظروف العادية نجد أن المدخرات تتدفق إلى أوجه الاستثمار المختلفة وتمويل المشروعات الجديدة وتعويض المستهلك من رأس المال. أما في ظروف الانتكاس أو الكساد فإن المدخرات تتراكم ولا نجد سبيلا لتوظيفها في النشاط الاستثماري. فتعجز بذلك عن أداء وظيفتها الاقتصادية الإنتاجية. وهذا الإخفاق في النظام الرأسمالي يعبر عن ظاهرة ذات أهمية كبرى إذا أن القدرة على توليد القوى والنشاط الذي يضمن استمرار توظيف الموارد المادية والبشرية توظيفاً كاملا – ومن الواضح أن التقلبات المتواترة في الاقتصاد الرأسمالي تؤدي إلى إضعاف هذه القدرة اللازمة للنمو المطرد ومع التسليم بأن هذه التقلبات تؤدي إلى الاختلال المؤقت وأنها لا تتمخض من إيجاد فجوة دائمة أو فائض مستمر من العمل والموارد، لأن الاقتصاد الرأسمالي أثبت عجزه فعلا عن تحقيق التوظف الكامل للطاقة البشرية والموارد للاستغلال بشكل إيجابي مستمر بحيث تنتفي معه التقلبات الاقتصادية.

سابعاً: عدم الاستقرار في حياة الأفراد: نقصد بعدم الاستقرار ذلك الشعور الناتج عن قلق الفرد بالنسبة لدخله المستقبل نظرا لتفكيره المستمر في احتمال اختلال النشاط الاقتصادي وقد زاد من حدة هذا الشعور بعدم الاستقرار ازدياد ظاهرة التخصص وتقسيم العملية الإنتاجية إلى مراحل متعددة ووجود عنصر المخاطرة كقاعدة مسلم بها في دوائر الأعمال، فالفرد معرض في النظام الرأسمالي الحر إلى التأثر بما يحدث في دوائر الأعمال التي تتعلق بمصدر رزقه، وإذا فقد عمله فإنه غالباً ما يجد صعوبة في النقل إلى عمل آخر لأن طبيعة الإنتاج الحديث قد جعلت العامل يتخصص في جزء من عملية إنتاجية قد لا يتقن غيرها. فاليوم نجد أن أغلب المصانع الإنتاجية تندمج بطريقة التجميع وقد يقتصر جهد العامل على مراقبة الآلة أو القيام بأبسط أنواع العمل المبسط ولكنها مهارة ضيقة النطاق تزيد من عنصر عدم الضمان الذي يهدده في حياته من حيث قدرته على الكسب خارج نوع العمل.

ولم يستطع النظام الرأسمالي أن يحل مشكلة عدم استقرار دخل الفرد في المجتمع، ولا شك أن لهذا أثراً كبيراً على حياة العامل وشعوره ونظرته إلى النظام الاجتماعي لأن القلق على الدخل المستقبل يعوق جهد الفرد ويعرقل هدفه في الحياة ويؤثر في الكيان الأسرى والعلاقات الاجتماعية في نواحي كثيرة. ولذا شاهدنا الكثير من الدول الرأسمالية تلجأ إلى تشريعات الضمان الاجتماعي أو التأمين العمالي أو برامج العمالة الكاملة الموجهة أو مكاتب توجيه الطاقة العاملة إلى غير ذلك من التدابير المعتمدة التي يراد بها حل مشكلة عدم الاستقرار في حياة العامل نتيجة التقلبات الاقتصادية في نظام رأسمالي طليق.

ثامناً: الأضرار الاجتماعية: إن النظام الرأسمالي يبرز في الأفراد غرائز التملك والمنافسة من أجل الامتلاك وهذه دون شك تطغي على غرائز التعاون والتفكير في الخير الجماعي

وطبيعي أن النظام القائم على الملكية الخاصة والأرباح يجعل الأفراد يوجهون اهتمامهم وأهدافهم في الحياة إلى امتلاك الأشياء لشخصهم دون غيرهم ويتولد من ذلك التنافس على الامتلاك أن الفرد يعتبر منافسيه أعداء له، فتصبح العلاقة الاجتماعية علاقة تجارب مصالح وليست توافق أو تكامل مصالح وفي هذه البيئة تضيع الجهود التي تبذل من أجل التعاون والخير الجماعي لأن روح التنافس تكون أقوى من النزعات الأخلاقية الأخرى.

وفي هذه البيئة أيضا تنقلب المقاييس الأخلاقية إلى مقاييس قائمة على أسس مادية. فأفضل الأفراد وأكثرهم نجاحا في مجتمع رأسمالي هو ذلك الذي نجح في ميدان الأعمال وحصل على أكبر قسط من الدخل والثروة. والبرنامج الأفضل في نظر المجتمع هو ذلك الذي يحقق أكبر كسب مادي لا أكبر سعادة للجماعة ومن ناحية أخرى نجد أن نظم الملكية الخاصة والوراثة وما يتبعها من عدم التكافؤ في توزيع الثروة تزيد حدة الفوارق الطبقية والاجتماعية وتولد الأحقاد الناشئة عن أن الطبقة المالكة والتي تتوارث الملكية تكون في المجتمع أشبه بمن يغلق الباب في وجه الطبقات الأخرى المحرومة التي لا تجد أمامها فرصة الإرتقاء لحرمانها من الملكية التي هي قوام الاقتصاد الرأسمالي الحر فكأن الرأسمالية مسئولة إلى حد كبير عن إيجاد قوى هدامة للعمل على التفرقة بين الطبقات (أو بين الأفراد إذا لم نعترف بالطبقات) وتساعد على إيجاد نظرة الحقد وشعور الكراهية بين فريقين يعتقد كل منهما أن مصلحته مضادة لمصلحة الآخر (منتج ومستهلك.. عامل وصاحب عمل...).

ويحدث هذا في الوقت الذي أصبحت فيه الحياة الاجتماعية في حاجة إلى قوى جامعة أو وحدة تربط بينهم وتعمل على التوافق بين مصالحهم وتحقق الإنسجام الاجتماعي بينهم. لذلك نجد أن قوى التعاون الاجتماعي الشامل والمصلحة الجماعية هذه بنود قل أن توجد من تلقاء نفسها في مجتمع رأسمالي حر.

تاسعاً: الفردية في الحياة: إن الفردية كانت مسئولة عن الكثير من أنواع النجاح في مراحل الرأسمالية الأولى بقدر ما تعتبر مسئولة عن نواحي الاخفاق في هذا النظام. وأن الفرد أو الشركة أو المنظم يقدم على مشروع جديد طالما أنه يرى فيه أمل الربح دون النظر إلى نتائج هذا التقدم من حيث الإسراف في المواد أو الحاجة إلى تمويل مشروعات ذات فائدة اجتماعية، أو عدم الحاجة إلى إنشاء مشاريع جديدة إذا كانت هناك مشاريع شبيهة بها، وكافية لسد حاجات الأفراد. فالمنظم أو رب العمل يفكر في مصلحته الفردية وأرباحه أولا ويندر أن يفكر في الأضرار الاجتماعية المباشرة أو المستقبلة. وإذا وجد المنظم فرصة للحصول على أرباح احتكارية أو دخل غير مكتسب فإنه لا يتردد في استغلال أسس الرأسمالية من حرية فردية وحرية الامتلاك للوصول إلى هدفه. هذه الحقائق الكثيرة وغيرها جعلت من النظام الرأسمالي نظاما تغلب عليه الروح الفردية، كما أنها زادت من مظاهر إخفاقه وفشله في تحقيق الرفاهية الجماعية وسعادة المجتمع إذ كما نقصد بالرفاهية والسعادة قيماً مستمدة من فكر الحياة الجماعية، وليس مجرد الترقي والتقدم الحضاري الذي تجنى ثماره فئة قليلة في المجتمع.

وهناك مبررات كثيرة أخرى للأخذ بأسلوب التخطيط الاشتراكي الذي يعتمد أساسا على وجود القطاع العام. ومن هذه الأسباب ضمان القيام بمشروعات التنمية الأساسية حيث أدى الاعتماد على المشروع الخاص في المجتمعات المختلفة إلى إغفال القيام بالكثير من المشروعات الأساسية والضرورية للتنمية وذلك أضعف أربحيتها أو زيادة عنصر المخاطرة أو كبر احتياطيات رؤوس الأموال فيها. ولقد أدى الاعتماد على الأسلوب الرأسمالي في التنمية إلى جعل الدولة في وضع تعجز فيه عن تدبير الأموال لهذا النوع من الاستثمارات مما يحرم الاقتصاد القومي منها رغم ضرورتها. وكذلك باستخدام أسلوب التخطيط الاشتراكي تضمن الدولة ليس فقط تعبئة موارد المجتمع بل وتوجيهما بما يكفل تنفيذ المشروعات المخططة في خلال الفترة المحددة، وبالتالي بلوغ الأهداف الموضوعة. ويؤدي الهدفان السابقان إن تحقيق معدلات النمو المطلوبة في الاقتصاد القومي ككل أو فيما بين قطاعاته المختلفة.

وهناك سببان آخران يشيران إلى ضرورة استخدام أسلوب للتخطيط وهما:

1-ضرورة سيطرة الدولة على العلاقات الاقتصادية مع العالم الخارجي لكي تستطيع أن تقضى على الاختلال أو عدم التوازن الموجود في العلاقات أو تخففه.

2-ضمان استخدام أساليب الإنتاج الحديثة والتي يمكن أن نعتبر القطاع العام في هذا المجال هو القادر على تحمل مخاطر التجربة ووضعها موضع التنفيذ، نموذجا رائداً يحتذى به.

-2-مراحل العملية التخطيطية والبعد الزمني للخطة

تنقسم الخطط من حيث البعد الزمني إلى خطط طويلة الأجل، ومتوسطة الأجل، وقصيرة الأجل.

أما مرحلة إعداد الخطة فيتم فيها دراسة إمكانيات المجتمع الحالية في ضوء التطورات الماضية، مسح الموارد المتاحة المادية والبشرية، إعادة النظر في ظروف تنفيذ الخطط الماضية والعقبات التي واجهتها.

ويمكن أن يطلق على هذه المرحلة الأولى لتحضير الخطة، مرحلة الدراسة والاعداد.

كذلك يجرى في هذه المرحلة عملية إسقاط "Projection" أو تنبؤ بسير المتغيرات الرئيسية في الاقتصاد القومي، الدخل والاستهلاك والاستثمار والناتج الصناعي، الصادرات... الخ. أي التنبؤ مما ستكون عليه هذه المتغيرات في المستقبل إذا سارت بنفس معدل النمو الذي سارت فيه في السابق أي دون تدخل في سيرها أو عملها.

وتسمى هذه المرحلة مرحلة بناء الخطة.

أما مرحلة التنفيذ والمتابعة فيتم فيها متابعة تحقيق أهداف الخطة ونجاح الوسائل التي تبنتها الخطة في تحقيق هذه الأهداف.

ولا يتم تنفيذ الخطة بمجرد إصدار أوامر من الهيئة العليا إلى الوحدات، وإنما يجب إنشاء الهيئات التي تساعد هيئة التخطيط في عملية المتابعة والرقابة على التنفيذ.

أما عملية التقييم فتعيي تقييم عملية التخطيط، بمعنى تقييم مدى نجاح الخطة في تحقيق الأهداف، مدى نجاح الوسائل التي تم اختيارها، ذلك أنه يجب محاولة معرفة لماذا تخلف المحقق في الخطة عن المستهدف فيها، هل كان ذلك لنقص في البيانات أو لنقص في المهارات أو لنقص في موارد الاستثمار، أم لسوء الإدارة وحدوث الفقد والضياع.

وعملية التقييم ضرورية سواء تخلف المحقق فعلا عن المستهدف أو تخطى المحقق المستهدف.

أولاً: الخطة طويلة الأجل: Long-term Plan: وتتراوح مدتها بين خمسة عشر وعشرين عاما. وقد دعت الحاجة إليها نظرا لأن عملية التغيير الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة يحتاج إلى مجهودات شاقة وإلى بعد زمني يمتد إلى أكثر من خمس سنوات. أضف إلى هذا أن عملية الإنماء والتخطيط يقتضي لنجاحها تبني الاستراتيجية السليمة.

ومن ثم فإنه يتم عند بناء الخطة الطويلة الأجل توضيح الأهداف البعيدة والغايات العليا للمجتمع، مثل نوع المجتمع الذي نهدف إليه ونمط هذا المجتمع وطبيعة التركيب الاجتماعي الذي يجب أن يسود.

وتحديد هذه الأهداف البعيدة تمكن المخطط من وضع الاستراتيجية والسياسات الملائمة للوصول إليها.

فالخطة الطويلة الأجل هي الإطار العام الذي يتم في خلاله رسم الخطط متوسطة وقصيرة الأجل.

بمعنى آخر يمثل الإطار العام للخطة طويلة الأجل الخطوط العامة والمبادئ الأساسية ومنهاج العمل الذي يجب أن يتوخاه المخطط عند وضع الخطة متوسطة الأجل.

يستدعي بناء الخطة الطويلة الأجل حقيقة أن هناك بعض المشروعات الداخلة في الخطط تتجاوز مدة إنشاءها فترة الخطة متوسطة المدى كما أن الآثار المباشرة وغير المباشرة لهذه المشروعات تتجاوز البعد الزمني للخطة متوسطة الأجل. مثال ذلك مشروع السد العالي والآثار المترتبة عليه كاستصلاح الأراضي وتوليد الطاقة الكهربائية المترتبة على هذا المشروع.

ومن الأمور الهامة التي تحتم اللجوء إلى أسلوب التخطيط طويل المدى هو محاولة الوصول إلى استراتيجية للتصنيع تتلائم مع الاحتياجات القائمة والغايات المستهدفة في المستقبل.

ومن أمثلة الخطة الطويلة الأجل تلك الخطة التي وضعها الاتحاد السوفيتي بين 1961، 1980 وهي خطة يستهدف فيها الاتحاد وضع أساس تحويل المجتمع الاشتراكي إلى مجتمع شيوعي.

وتمتاز الخطة طويلة الأجل بصفة العمومية دون الدخول في تفصيلات.

ثانيا: الخطة متوسطة الأجل: "Medium Term Plan": وهي خطط يتراوح البعد الزمني لها بين خمس وسبع سنوات. ويمثل هذا النوع من الخطط أهم أنواع الخطط في المجتمعات الاشتراكية. وتعتبر الخطة متوسطة المدى أساسا خطة إنتاج وتكون ممثلة لمركز الثقل الذي يعتمد عليه الاقتصاد القومي في تقدمه. وفي نطاق خطة الإنتاج تحتل خطة الاستثمارات مركز الصدارة.

وترتبط الخطة متوسطة المدى بالخطة طويلة المدى عن طريق الإطار العام الذي ترسمه الخطة طويلة الأجل، وتعتبر الخطة متوسطة الأجل أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق أهداف التخطيط طويل الأجل.

وتتضمن الخطة متوسطة الأجل أهداف النمو للإنتاج والدخل القومي ومكونات هذا الناتج القومي ومعدلات نمو هذه المكونات. كما تتضمن هذه الخطة معدلات نمو الدخل والإنتاج للقطاعات الاقتصادية المختلفة.

تتميز الخطة متوسطة الأجل بالنزول إلى مستويات عديدة ومختلفة من التفاصيل التي قد تصل إلى مستوى فرع الصناعة أو الوحدة الإنتاجية.

ويتم تحضير الخطة متوسطة الأجل بإتباع الأسلوب الذي سبق أن أوضحناه في بداية هذا الفصل. فتبدأ تحضير الخطة بالإعداد لها عن طريق دراسة إمكانيات الاقتصاد القومي المتاحة من الموارد المادية والبشرية وتوقعات سلوك هذه الموارد في المستقبل مهتدية في ذلك بخبرة الاقتصاد القومي في السنوات السابقة وبصفة خاصة السنة السابقة على تحضير الخطة. وتقوم السلطة السياسية بناء على هذه الدراسات بتحديد أهداف الخطة التي تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بترجمتها إلى أرقام تفصيلية متصلة بالإنتاج والاستهلاك والاستثمار والعمالة ومعدلات نمو القطاعات المختلفة.

ثالثاً: الخطة قصيرة الأجل **Short-term Plan**: وهي خطط بعدها الزمني سنة ويطلق عليها عادة بالخطة التنفيذية، وتمثل الخطة قصيرة المدى الوسيلة التنفيذية للخطة متوسطة المدى كما أن الخطط متوسطة المدى الطريق للوصول إلى أهداف الخطة طويلة الأجل. ويعطي بناء الخطة القصيرة المرونة الكافية للخطة القومية الخمسية.

وتتميز الخطط السنوية (التنفيذية) بتفاصيل دقيقة للأهداف والوسائل، فتنص الخطة قصيرة المدى على الوسائل والأدوات التي يستخدمها المخطط لتحقيق أهداف الخطة متوسطة المدى، وتشمل الخطة قصيرة المدى على أهداف أكثر تفصيلا من الخطة الخمسية. إذ تضع تفصيل الأهداف بصورة كمية وقيمية، كما تتضمن الخطط السنوية مقدار الزيادة في الإنتاجية والوفر في التكاليف الذي يجب الوصول إليه.

ولعل أهم ما تضمنته الخطة السنوية خطة الإمداد، أي خطة توزيع المواد الأولية الاستراتيجية على مجالات استخدامها المختلفة.

ويتم تحضير الخطة السنوية قبل بدء تنفيذها بحوالي ستة أشهر، فتبدأ جميع المشروعات في ضوء الخطة الخمسية لها تحديد أهدافها في السنة القادمة واحتياجاتها المختلفة من العمل والاستثمار والنقد الأجنبي، وتغيرات الفن الإنتاجي المطلوبة وخطة الإمداد على مستوى المشروع.

-3-بناء[1] الخطة القومية

(الإطار التنظيمي)

تتضمن الخطة القومية أهداف العملية التخطيطية في المرحلة المقبلة ووسائل تحقيق هذه الأهداف، والظروف الخارجية المؤثرة في وضع الخطة، والوضع الاقتصادي الراهن. وهذا تقسيم قصد به التوضيح فقط ولا يعني أن الخطط تتضمن هذا التقسيم فعلا، بمعنى أنه لا يجوز أن نتصور أن هذه المكونات مستقلة عن بعضها البعض. فكل منها يرتبط بالآخر ارتباطا كليا وجزئيا. فالأهداف عادة تتحدد في ضوء الموقف الاقتصادي الراهن، كذلك فإن الظروف الخارجية (كحالة الحرب) لا بد وأن تؤثر في تحديد الأهداف واختيار الوسائل، كذلك فإن تحديد الوسائل مرتبط بنوعية الأهداف. فالأهداف الموضوعة تحدد إلى حد كبير الوسائل المستخدمة.

[1] يختص هذا المبحث بدراسة أعداد وتحضير مرحلة بناء الخطة القومية متوسطة الأجل نظرا لكون هذا النوع من الخطط هو النوع الشائع والأكثر أهمية.

ويقوم بالمساهمة في إعداد وبناء الخطة عديد من التنظيمات والمؤسسات والأجهزة يجب الإشارة إليها قبل البدء في مناقشة مراحل إعداد الخطة.

فهناك أولا السلطة السياسية العليا وهي التي تحدد أهداف الخطة في المرحلة المقبلة نيابة عن المجتمع كما تقوم بإصدار الموافقة النهائية على الخطة قبل عرضها على الهيئة التشريعية. ثم الهيئة العليا للتخطيط سواء اتخذت صفة الهيئة أو الوزارة، ويعهد إلى هذه الهيئة أو هذا الجهاز إعداد الخطة القومية من الناحية الفنية إعدادا نهائيا كما أنه يقوم بالإشراف على تنفيذها. يلي ذلك في السلم الإداري التنظيم الإداري على مستوى القطاع وهو في أغلب الأحيان مستوى الوزارة المسئولة عن القطاع كوزارة الصناعة، ووزارة الزراعة ووزارة النقل... إلخ.

وهذا المستوى مسئول عن إعداد ومراقبة تنفيذ الخطة على مستوى القطاع المسئول عنه. تأتي بعد ذلك الهيئات الإدارية (المؤسسات) المسئولة عن فروع الأنشطة المختلفة داخل القطاع مثل مؤسسة صناعة الغزل، مؤسسة الصناعات الكيماوية، مؤسسة النقل، مؤسسة تجارة الجملة... الخ. ويكون هذا المستوى مسئولا أمام المستوى الأعلى منه في إعداد الخطة والتنسيق بين خطط الوحدات التابعة له ومراقبة تنفيذ الخطة. وأخيرا يأتي مستوى المشروع أو الوحدة الإنتاجية، وهي الوحدات الإنتاجية التابعة للمؤسسات مثل مصنع للغزل والنسيج تابع لمؤسسة الغزل...

أولاً: مراحل بناء الخطة:

1-دراسة الإمكانيات المتاحة: تقوم هيئة التخطيط المركزية بإعداد الدراسات اللازمة لبناء الخطة، وذلك بدراسة الإمكانيات المتاحة للمجتمع. ويتضمن ذلك حجم الموارد البشرية والمادية والتطور الذي أصابها في السنوات الماضية، الوضع الاقتصادي الراهن والهيكل الإنتاجي السائد، حجم القوة البشرية ومستواها الإنتاجي ومدى الكفاءات المتوافرة، حجم رأس المال القائم في المجتمع... الخ. وتقوم هيئة التخطيط العليا بالاستفادة من التطورات التي لحقت بالاقتصادي القومي في السنوات السابقة وبصفة خاصة في السنة السابقة على اعداد الخطة، ومدى سلوك المتغيرات الرئيسية كانتاجية العمل، والاستثمار والاستهلاك خلال الفترة السابقة. وتقوم الهيئة بعمل إسقاط لاحتمال سير هذه المتغيرات في المستقبل بفرض استمرار نفس الظروف أي دون أن تدخل في الاعتبار التغييرات التي تريد الخطة ادخالها على هذه المتغيرات.

وقد تجد الهيئة العليا في هذه المرحلة أن تستنير برأي المستويات الأخرى في الاقتصاد القومي، فتطلب من الوحدات الإنتاجية والمؤسسات والوزارات أن ترسل مقترحاتها بالنسبة للفترة المستقبلة وذلك على ضوء التطورات التي إنجزت في الفترة الماضية. وتقوم المشروعات بإعداد مقترحاتها بالنسبة للفترة المستقبلة فيما يتعلق بأهدافها الإنتاجية وحجم التوسعات المطلوبة وحجم الاستثمارات والمواد الأولية والواردات المطلوبة لتحقيق هذه المقترحات، وتقوم هيئة التخطيط العليا بتجميع هذه المقترحات للاستفادة منها في تحضير الإطار العام للخطة القومية.

2-تحديد أهداف الخطة: بناء على الدراسات التي تقوم بها الهيئة العليا للتخطيط والمقترحات التي تقدمها بشأن الخطة المقبلة والبدائل المختلفة التي تقدمها، تقوم السلطة السياسة العليا بتحديد الأهداف العامة للخطة في المرحلة المقبلة. ومهمة تحديد أهداف الخطة مهمة منوطة بالسلطة السياسية فقط لا تستطيع هيئة أخرى أن تتخذ أي قرار نهائي فيما يتعلق بتحديد أهداف المرحلة المقبلة. والسبب في ذلك يرجع إلى أن أهداف الخطة ذات طبيعة سياسية كما أن القرار المتخذ بشأنها هو قرار سياسي من الدرجة الأولى. فتحديد معدلات نمو الدخل القومي في الفترة المقبلة يستتبع بالضرورة تحديد معدل الاستثمار وهذا يؤدي إلى تحديد مستوى الاستهلاك ومعدل الزيادة فيه في الفترة المقبلة. فإذا ترتب على إزدياد الاستثمار ومعدل زيادته انخفاض في مستوى الاستهلاك فإن ذلك القرار- أي القرار بتخفيض الاستهلاك- هو قرار سياسي لا يستطيع أي فرد أو هيئة اتخاذه سوى السلطة السياسية العليا. وإعطاء أولوية لتحقيق التشغيل الكامل عن تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات هو قرار سياسي ذلك أن المفاضلة بينهما تدخل فيها اعتبارات اجتماعية وسياسية، ولا يمكن أن تحدد هذه الأولوية إلا السلطة السياسية العليا.

ولا تقوم الهيئة السياسية العليا باتخاذ قرارها بتحديد أهداف الخطة في المرحلة المقبلة في فراغ أو بعيدا عن الواقع أو الإمكانيات المتاحة. إذ تقوم بوضع هذه الأهداف في ضوء الدراسات المقدمة من هيئة التخطيط العليا مسترشدة في ذلك بالإنجازات الماضية للاقتصاد القومي. وهيئة التخطيط العليا في تشاور مستمر مع السلطة السياسية العليا وهي بمثابة مستشار اقتصادي لها.

وتقوم هيئة التخطيط بتوضيح البدائل المختلفة المحتملة الممكن الاختيار بينها للسلطة السياسية والنتائج المترتبة على إختيار أي بديل. فالهيئة العليا للتخطيط هي المستشار الفني للهيئة السياسية التي تتخذ القرارات.

وهناك من الأهداف ما يطمح أي مجتمع في تحقيقها مثل الوصول إلى أعلى مستويات للاستهلاك، التشغيل الشامل للقوى العاملة، أعلى معدلات لنمو الدخل القومي... الخ. إلا أنه يجب الإشارة إلى أن عديدا من هذه الأهداف قد يتعارض مع بعضها في المدى القصير، مما يحتم على السلطة السياسية – بالاستعانة بهيئة التخطيط- أن تقوم بترجيح هذه الأهداف أي تحديد أولويتها عن طريق إعطاء أوزان نسبية لها. ويعني هذا التناقض أنه قد لا يمكن تحقيق هدفين معا في نفس الوقت، فلا يمكن في نفس الوقت الوصول إلى أعلى معدل لنمو الدخل القومي وأعلى مستوى للاستهلاك. ذلك أنه لا يمكن الوصول إلى الذروة Maximization لهذين المتغيرين لا نظريا ولا عمليا. في نفس الوقت كذلك يتعارض هدف تحقيق عدالة توزيع الدخل مع الارتفاع لمعدلات الدخل القومي، أو التشغيل الكامل والارتفاع بمعدل النمو وتحقيق توازن ميزان المدفوعات. فالارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي يقتضي الارتفاع بالاستثمار وقد يكون ذلك عن طريق اختيار فنونا إنتاجية كثيفة رأس المال لا تستخدم الكثير من العمل، كذلك فإن الارتفاع بالاستثمار قد يؤدي إلى الارتفاع في الواردات مما يؤدي إلى زيادة حجم العجز في الميزان الخارجي في المدى القصير.

لكل هذه الأسباب يجب على السلطة السياسية إعطاء أولويات تحقيق هذه الأهداف عن طريق إعطاء كل منها وزنا نسبيا معينا. فإذا أعطى هدف الارتفاع بمعدل نمو الدخل القومي الأولوية الأولى، وهدف الارتفاع بمستوى الاستهلاك ومستوى التشغيل الأولوية الثانية. فهذا يعني أنه لا يمكن الوصول إلى أقصى معدل لنمو الدخل وأقصى مستوى للتشغيل. إنما يعني تحديد هذه الأولويات أن الهدف الأول هو الوصول بمعدل نمو الدخل القومي إلى أقصاه -في حدود الموارد المتاحة- ثم الوصول إلى أقصى تشغيل أو أقصى استهلاك في حدود ما يسمح به هذا المستوى المرتفع من معدل نمو الدخل القومي المستهدف.

3-الإعداد المبدئي لإطار الخطة: بعد تحديد السلطة السياسية للأهداف في المرحلة المقبلة تقوم الهيئة العليا للتخطيط بترجمة هذه الأهداف إلى مؤشرات مادية ذات طابع توجيهي "directives" تشمل كافة المتغيرات على المستوى القومي، كالدخل والاستثمار والاستهلاك والصادرات والواردات والقوى العاملة، وتكون هذه المؤشرات أكثر تفصيلاً من مجرد المتغيرات الرئيسية العامة. فتقوم الهيئة المركزية للتخطيط بترجمة أهداف الدخل القومي إلى أهداف متعلقة بمكونات هذا الدخل السلعية، بمعنى ترجمة نمو الدخل إلى كميات مادية من السلع الرئيسية (صلب، كهرباء، آلات، مواد كيماوية). كذلك تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بترجمة الأهداف العامة للخطة فيما يتعلق بالاستثمار إلى أهداف تفصيلية على مستوى القطاعات الرئيسية – (الصناعة-الزراعة-النقل) وإلى أهداف استثمارية معلقة بالصناعات الاستراتيجية الأساسية. كما تضع الخطة المبدئية مؤشرات توجيهية فيما يتعلق بتوقع الاستهلاك من السلع الرئيسية والاستراتيجية (المواد الأولية الرئيسية ذات الطبيعة الاستراتيجية كالوقود...الخ).

وتتضمن الخطة المبدئية احتمالات التشغيل والعمالة والقوة العاملة الفنية في كل قطاع، والمتطلبات من الواردات الرئيسية. الخ. بمعنى آخر تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بناء على أهداف الخطة ونظام الأولويات التي تحددها السلطة السياسية بترجمة هذه الأهداف والأولويات إلى أهداف ذات طابع توجيهي عام وتمثل هذه الترجمة للأهداف والأولويات الخطة المبدئية التي يجرى على أساسها المناقشة والتعديل من المستويات الأخرى في الاقتصاد القومي.

وقد جرى العرف في الاتحاد السوفيتي عند اعداد الخطة القومية المبدئية أن تحدد السلطة المركزية للتخطيط الأولويات المتضمنة في كما الخطة بوضوح فتضع خطة مبدئية متعلقة بالأولويات الأولى "high priority" وهي تلك الصناعات أو الفروع التي يرى المخطط إعطائها الأولوية، ويطلق على هذه الصناعات الحلقات القائدة "Leading links".

وهذه الخطة المتعلقة بالقطاعات القائدة ذات أهمية بمكان سواء عند الإعداد للخطة أو عند تنفيذها. ذلك أنه عند إعداد الخطة النهائية تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بتعديل أهداف واحتياجات الصناعات أو الأنشطة ذات الأولوية المنخفضة لتحقيق أهداف الخطة الخاصة بالصناعات أو الفروع القائدة "Leading links". أما فيما يتعلق بالتنفيذ فظهور رأي اختناقات في خطة تنفيذ الصناعات أو الأنشطة القائدة ذات الأولوية الأولى سواء كانت هذه الاختناقات في احتياجات المواد الأولية، الصرف الأجنبي، الاستثمار... الخ) يتم مواجهتها عن طريق التخفيض من الموارد الموجهة إلى الصناعات ذات الأولويات المنخفضة والواردة في الخطة الخاصة بها.

يمكن أن نلخص ما سبق فيما يلي:

1-تقوم الهيئة المركزية للتخطيط بترجمة أهداف السلطة السياسية إلى أرقام ومؤشرات ذات طابع توجيهي لها صفة العموم.

2-تمثل هذه الأرقام الخطة المبدئية التي يتم مناقشتها وإرسالها إلى المستويات المختلفة.

3-تتضمن هذه الخطة المبدئية تحديد معدلات نمو القطاعات المختلفة، والمكونات السلعية الرئيسية لهذه القطاعات، تحديد الصناعات ذات الأولوية الأولى ومعدلات نموها واحتياجاتها، توزيع الناتج بين التراكم والاستهلاك، نمو الصادرات والواردات واحتياجات القطاعات والصناعات ذات الأولوية من الواردات، القوة العاملة والاحتياجات منها... الخ. في شكل خطة مبدئية أو إطار عام للخطة القادمة.

وتستطيع الهيئة المركزية للتخطيط إعداد هذه الخطة المبدئية مستعينة في ذلك الهيئة بالمقترحات المتوفرة لديها والتي وصلتها ابتداء من مستوى المشروع أو الوحدة حتى مستوى القطاع (الوزارة) وبالخبرات المتوافرة لديها عن نمو الاقتصاد القومي ومتغيراته الرئيسية في الفترة الماضية وبسلوك المؤشرات الرئيسية في الماضي مثل الإنتاجية. كما تستخدم في تحضير هذه الخطة المبدئية بعض الأدوات المتوافرة لديها كالموازين السلعية والموازين الاقتصادية أو التركيبية، والمعاملات الفنية والمتوسطات المتوافرة لديها من جداول المدخلات والمخرجات، وباستخدام معامل رأس المال على المستوى القومي والمستوى القطاعي. ولسوف نعود إلى مناقشة كل من هذه الأدوات عند الكلام على الأدوات الفنية التي يستخدمها المخطط في تحضير الخطط وضمان تناسقها.

ويكفي أن نضرب مثلا هنا عن تحديد معدلات النمو لكل قطاع واحتياجاته من الاستثمار. فتحديد معدل نمو الدخل القومي يتم بقسمة نسبة الادخار (معدل الادخار) إلى الدخل على المعامل الحدي لرأس المال للدخل. وبالتالي فإذا عرفنا معدل نمو الدخل المقترح وكان عندنا بيان دقيق عن معامل رأس المال نستطيع أن تحدد حجم الاستثمارات المطلوبة، وبتحديد حجم الاستثمارات يتحدد حجم الموارد المتاحة للاستهلاك.

وليس معدل نمو الدخل القومي إلا المتوسط المرجح weighted لمعدلات نمو القطاعات المختلفة. وبالتالي إذا حددنا معدل نمو كل قطاع في الفترة المقبلية وتوفر لدينا بيان عن معامل رأس المال للدخل لكل قطاع (وقيمة هذا المعامل في المستقبل) نستطيع أن نحدد حجم الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدل نمو كل قطاع ومعدل نمو الدخل القومي. أو قد نسلك طريقا عكسيا بأن نحدد حجم الاستثمارات لكل قطاع ومن معرفة معامل رأس المال للدخل الحدي لكل قطاع نستطيع أن نتنبأ بمعدل النمو لكل قطاع في الفترة المقبلة وبالتالي معدل نمو الدخل القومي بصورة عامة(2).

4-إرسال الخطة المبدئية إلى المستويات الأولى: في المرحلة الثانية يرسل هذا الإطار المبدئي إلى المستويات الأدنى لتقوم بوضع إطار أكثر تفصيلا في حدود اختصاصها كما تقوم بالتعليق ووضع مقترحاتها على الإطار المبدئي. فتصل الخطة المبدئية إلى المستوى الذي يلي اللجنة المركزية للتخطيط وهو مستوى القطاع أو الوزارة كوزارة الصناعة والزراعة.

[2] يجب الإشارة هنا إلى أن الهيئة المركزية للتخطيط القومي تتكون من عديد من اللجان المتخصصة، مثال، لجنة التجارة الخارجية، الاستهلاك، الاستثمار، الصناعات الثقيلة، الصناعات الاستهلاكية، الزراعة، استصلاح الأراضي... الخ. وفي مرحلة الاعداد المبدئي للخطة تقوم كل من هذه اللجان في الإطار العام للخطة بوضع خطة في إطار تخصصها، ثم يتم تجميع وتنسيق هذه الخطط في شكل مقترح مبدئي، تكون الإطار العام المبدئي للخطة.

ويقوم هذا المستوى بدراسة هذا الإطار المبدئي ووضع مقترحاته البديلة والتعديلات التي يرى ادخالها ويقوم بوضع خطة أكثر تفصيلا على مستوى القطاع المختص به مبينا تفصيلات معدل نمو الدخل القومي على مستوى القطاع، توزيع الاستثمارات على الأنشطة المختلفة داخل القطاع والاحتياجات من المواد الأولية الاستراتيجية ومن الواردات لتنفيذ هذه الخطة، أي تحديد حجم الاستثمارات في صناعة الغزل، صناعة المواد الغذائية، وتحديد معدل نمو كل منهما، والاحتياجات من السلع الوسيطة لتنفيذ البرنامج المقترح.

وبمعنى آخر تقوم الوزارة والأجهزة المتخصصة فيها بوظيفتين في هذه الحالة:

الأولى: هو تحويل الخطة العامة التي تصل إليها من اللجنة المركزية للتخطيط إلى خطة تفصيلية على مستوى القطاع متضمنة كافة التفصيلات من أهداف واحتياجات.

الثاني: هو تقديم مقترحاتها على هذا الإطار المبدئي، وتقديم ما تراه من مقترحات بشأن تعديله سواء في الأهداف أو الوسائل، أي أنها تحاول تقديم مقترحات بديلة بشأن الخطة القادمة.

يلي هذا المستوى في سلم التنظيم الإداري، مستوى المؤسسة أو الهيئة المشرفة على نوع معين أو نشاط معين في داخل القطاع التابع للوزارة، مثل مؤسسة صناعة الغزل والمنسوجات، مؤسسة الصناعات الكيمائية كمؤسسات تابعة لوزارة الصناعة، وهيئة النقل بالسكك الحديدية، مؤسسة النقل البري كهيئات ومؤسسات تابعة لوزارة النقل... الخ. تقوم المؤسسات بتحويل الخطة التي وصلت إليها من المستوى الأعلى والمتعلق بفرع النشاط التي تعمل فيه إلى خطة تفصيلية على مستوى فرع النشاط، كما تقدم مقترحاتها بشأن هذا المقترح المبدئي والتعديلات التي تراها ملائمة.

وتكون الخطة على مستوى فرع الصناعة أكثر تفصيلا وإيضاحا من الخطة على مستوى القطاع. وتتضمن الخطة على مستوى الصناعة حجم الإنتاج والتركيب السلعي له ونوعيته. وحجم رأس المال المستثمر وطرق توزيعه والفن الإنتاجي المستخدم والاقتراحات بشأن التغيير فيه، التوسع في الطاقة الإنتاجية المقترح، حجم القوى العاملة المطلوبة ونوعيتها وحجم الأجور ومستوياتها، المواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة محليا وأجنبيا... الخ من التفصيلات الممكنة على مستوى هذا الفرع والنشاط. كما تقوم الهيئة المسئولة عن التخطيط على مستوى فرع الصناعة بتقديم المقترحات والتعديلات التي تراها بشأن هذا المقترح المبدئي.

تنتقل الخطة من مستوى فرع الصناعة إلى المرحلة الأخيرة في المستويات التنظيمية وهي مستوى المشروع. فيرسل إلى كل مشروع الإطار العام للخطة الموضوعة على مستوى فرع الصناعة وما يخصه في هذه الخطة. ويقوم المشروع بدوره في حدود هذا الإطار المرسل له من فرع الصناعة بوضع خطة على مستوى المشروع. وهذه الخطة هي أكثر أنواع الخطط تفصيلاً إذا أخذنا في الاعتبار الخطط التي وضعت على المستويات الأعلى. ويقوم المشروع بوضع مقترحاته لهذا الإطار المبدئي للخطة، ويتضمن خطة للإنتاج والجودة تشمل أنواع الناتج تفصيلا في شكل مادي ونوع السلع المنتجة وكذلك حجم الإنتاج من الناحية القيمية، كما تتضمن هذه الخطة المقترحات المقدمة بشأن تحسين جودة المنتج. ويتم في هذا الصدد وضع المقترحات الخاصة بحجم الاستثمار ونوعية الآلات المستخدمة ومدى التجديد المقترح وحجم القوى العاملة المطلوبة ونوعيتها بالتفصيل وحجم الأجور المدفوعة... الخ.

كما يضع المشروع خطة الامداد والتصريف وهي احتياجات المشروع من المواد الأولية المختلفة والسلع الوسيطة المحلية والمستوردة، أي كافة الاحتياجات اللازمة لتحقيق خطة الإنتاج. كذلك يوضع المشروع في خطته كيفية تصريفه في ناتجة والخطوات المتبعة لتحقيق هذا التصريف والمقترحات التي يقدمها بهذا الشأن. ويقوم المشروع باعداد خطته المالية وهي خاصة بالمدفوعات اللازمة لتحقيق خطته وبالاحتياجات من الموارد المالية ومصادرها.

وهذا التفصيل في وضع الخطة على مستوى المشروع من الأهمية بمكان لمساعدة المخطط على مستوى اللجنة المركزية للتخطيط. فالتفصيل في خطة الإنتاج على مستوى المشروع يمكن المخطط من تحديد حجم الإنتاج من السلع المختلفة ومن ثم حجم السلع المتاحة للاستهلاك الخاص، ما يساعده في تخطيط الاستهلاك وفي تحديد حجم القوة الشرائية في الفترة المستقبلة. كما يمكنه تحديد حجم الاحتياجات من المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج على مستوى المشروع من تقدير حجم الاحتياجات الكلية من السلع الوسيطة وبالتالي التخطيط لإنتاج الحجم الذي يكفي هذه الاحتياجات منعا لظهور الاختناقات عند تنفيذ الخطة.

وبوضع الخطة التفصيلية على مستوى المشروع نكون قد انتهينا من المسيرة الأولى للخطة التي بدأت من مرحلة الاعداد المبدئي على مستوى الهيئة العليا ثم بدأت في النزول إلى المستويات التنظيمية الأدنى، وفي كل مستوى تزداد تفصيلاً عن المستوى السابق، حتى تصل إلى مستوى المشروع. وبعد هذه المرحلة تبدأ الخطة القومية مسيرة أخرى في الاتجاه المعاكس أي من أسفل إلى أعلى هذه المرة.

5-انتقال الاقتراح المبدئي من المستويات الدنيا إلى العليا: بعد وصول الاقتراح المبدئي إلى مستوى المشروع وقيام الأخير بوضع خطته تأخذ الخطة نفس الطريق مرة أخرى. فجميع المشروعات التابعة لذلك النشاط أو الفرع الصناعي ترسل خططها إلى الهيئة التي تقوم بالتخطيط على مستوى فرع الصناعة. ويقوم فرع الصناعة بدوره بالتنسيق بين الخطط المختلفة للمشروعات في ذلك الفرع. فكل مشروع قد وضع خطته الإنتاجية والاحتياجات من الاستثمار والعمال والمواد الأولية دون أن تكون الصورة على مستوى فرع الصناعة ككل واضحة له، أي دون أن يأخذ في الاعتبار احتياجات وبرامج المشروعات الأخرى. وتقوم هيئة التخطيط على مستوى فرع الصناعة. بالتنسيق بين هذه الخطط وإزالة التناقض بينها في حدود الإطار العام الذي وضعته سابقا كما تقوم بتعديله إذا رأت في مقترحات المشروعات ما يستدعي ذلك. فالمشروع و أعلم المستويات جميعا بظروفه وبالتالي فقد يرى اعتبارات قد تغيب عن المستويات الأخرى نظرا لاحتكاك المشروع المباشر بظروفه الخاصة واتساع معرفته بها وطريقة علاجها.

وتقوم هيئة التخطيط على مستوى فرع الصناعة بإرسال خطتها إلى هيئة التخطيط في الوزارة (هيئة التخطيط على مستوى القطاع – مثل إدارة التخطيط بوزارة الصناعة مثلا)، وتقوم هيئة التخطيط على مستوى القطاع بتلقي الخطط للفروع والأنشطة التابعة لها ثم تقوم بالتنسيق بين هذه الخطط جميعا في إطار الاقتراح المبدئي الذي سبق أن أرسلته مع الأخذ في الاعتبار مقترحاتها ومقترحات المستوى الأدنى (أي مستوى فرع الصناعة).

والتنسيق بين الخطط المختلفة للفروع والأنشطة الصناعية المختلفة من الأهمية بمكان لتحقيق التناسق والتكامل في الخطة وعدم خلق الاختناقات في المستقبل. ذلك أن كل صناعة (نشاط) يقوم بوضع خطته واحتياجاته من الوقود والكهرباء والمواد الأولية والواردات مستقلا عن فرع الصناعة الآخر ودون أخذ احتياجات الآخرين في الاعتبار ومن ثم فمن الضروري التنسيق بين هذه الخطط على مستوى القطاع في حدود الإطار العام الذي حدد قبل ذلك على مستوى القطاع مع الأخذ في الاعتبار المقترحات التي تتقدم بها الفروع الصناعية.

تنتقل الخطة من مستوى القطاع (الوزارة) إلى الهيئة العليا أو اللجنة المركزية للتخطيط، وتقوم الهيئة العليا للتخطيط بتلقي الخطط الواردة إليها من القطاعات الاقتصادية المختلفة (على حسب عدد هذه القطاعات) ثم تقوم بالتنسيق بين هذه الخطط المختلفة للقطاعات في إطار المقترح المبدئي الذي وضعته قبل ذلك وآخذة في الاعتبار التعديلات والمقترحات المقدمة من المستويات الأدنى لتصل بذلك إلى وضع الصورة النهائية للخطة. وتقوم الهيئة المركزية للتخطيط بالتنسيق بين الخطط المختلفة للقطاعات في إطار الخطة العامة التي وضعتها، ذلك أن القطاعات المختلفة تقوم بوضع خططها دون أن تأخذ في الاعتبار خطة القطاعات الأخرى. فقد تتعارض خطط القطاعات المختلفة فيما يتعلق باحتياجاتها لخدمة النقل مع حجم الطاقة الموجودة والمستهدفة لقطاع النقل، كذلك قد تتعارض احتياجات القطاعات المختلفة من الكهرباء مع حجم الطاقة الإنتاجية في قطاع الكهرباء، كما قد تتعارض احتياجات القطاع الصناعي من المواد الأولية الصناعية من القطاع الزراعي، وخطة القطاع الزراعي فيما يتعلق بزيادة الإنتاج من هذه السلع. وهيئة التخطيط هي الهيئة الوحيدة القادرة على إجراء عملية التنسيق النهائي بين الخطط المختلفة للقطاعات للوصول إلى خطة قومية متناسقة ومتكاملة.

وبهذه العملية الأخيرة نصل إلى وضع الصورة النهائية للخطة القومية. وتسمى هذه العملية السابقة منذ البدء عند مستوى المشروع، أي عملية التنسيق بين الخطط المختلفة للمشروعات في إطار خطة على مستوى فرع الصناعة، ثم التنسيق بين الخطط المختلفة للفروع للوصول إلى خطة على مستوى القطاع ثم التنسيق بين الأهداف والوسائل والخطط المختلفة على مستوى القطاعات للوصول إلى إطار خطة متكاملة على المستوى القومي بعملية التقريب المتتابع "Successive Approximations" ويسمى وضع الخطة باتخاذ هذا الطريق وهذه الخطوات بوضع الخطة باتباع أسلوب التقريب المتتابع.

ويجب أن يلاحظ هنا أن الهيئة العليا في التخطيط عند تنسيقها بين الأهداف المختلفة للقطاعات والفروع والاحتياجات تضع في اعتبارها دائما الأهداف والاحتياجات الأساسية للقطاعات أو الفروع ذات الأولوية الأولى هي الحلقات الفائدة "Leading links" التي يرى المخطط التركيز عليها ودعمها في السنوات القادمة.

6-الصورة النهائية للخطة والاختبار المبدئي لها: تقوم هيئة التخطيط العليا كما سبق أن بينا بالتنسيق بين الخطط المختلفة التي تتلقاها من المستوى الأدنى في إطار الاقتراح المبدئي الذي سبق أن أرسلته مع ادخال التعديلات اللازمة والضرورية في ضوء المقترحات العديدة والمختلفة التي تأتيها من المستويات المختلفة. وتصل الخطة بذلك إلى صورتها النهائية وهي صورة تصبح الآن أكثر وضوحا وتفصيلا من الاقتراح المبدئي الذي سبق أن أرسلته هيئة التخطيط العليا. وتتضمن الخطة القومية تفصيلات عديدة في هذه المرحلة

كما تضمن عديدا من الخطط الفرعية، مثل خطة القوة العاملة والأجور، خطة الاستثمار التفصيلية، خطة التطور التكنولوجي، خطة الإنتاج، خطة الإمداد الخاصة بالمواد الأولية الاستراتيجية وطريقة توزيعها... الخ من الخطط التي تعتبر جميعها جزءا ومكملا لوضع الخطة القومية.

بعد وضع صورة الخطة النهائية تقوم الهيئة العليا للتخطيط بإجراء اختبار مبدئي عليها على المستوى الكلي "Macro Level" للتأكد من تناسقها وتكاملها المنطقي. وفي هذا الاختبار يجب التأكد من أن الموارد المخصصة لكل قطاع متلائمة مع الكمية المحدد إنتاجها من كل قطاع، والا يجب اعادة توزيع الموارد الاستثمارية بما يكفل تحقيق هذا الهدف. فإذا كان الهدف هو زيادة الإنتاج الصناعي بحوالي 3000.000 جنيه وكان ذلك يستدعي استثمارات قدرها 6000.000 جنيه وكان حجم الاستثمارات المخصصة هي 5.500.000 فإن هذا يعني نقص في موارد الاستثمار يجب تغطيتها وإلا تعدل الخطة. كما يجب أن يكون حجم الاستثمارات الكلية المطلوبة مساوية لحجم الاستثمارات المخططة وإلا وجب تعديل الخطة برفع معدل الادخار عن طريق السياسات الضريبية أو السعرية أو الدخلية أو عن طريق تخفيض حجم الاستثمارات في القطاعات ذات الأولوية المنخفضة.

وفي هذا الاختبار المبدئي يجب التأكد أن حجم القوى العاملة والأنواع المطلوبة منها تتساوى مع طلب القطاعات المختلفة، وإلا وجب تعديل خطة القوى العاملة بما يكفل تساوي العرض مع الطلب وقد يتطلب ذلك تغييرا في الفن الإنتاجي المستخدم وبالتالي تعديل في سياسة الاستثمار، أو في سياسة التدريب المهني والتعليم.

كما يجب أن يتساوى حجم الواردات المطلوبة سواء لأغراض الاستثمار أو الاستهلاك الوسيط مع حجم الصادرات زائدا حجم التدفق الخارجي المتوقع لرأس المال. فإذا لم يتساوى الطلب على النقد الأجنبي مع المعروض منه فأنه يجب تعديل الخطة بما يكفل هذا التلائم حتى لا تواجه الخطة أية اختناقات أثناء التنفيذ، ويكون هذا التعديل إما عن طريق تعديل خطة الصادرات بزيادتها، فإذا لم يكن من الممكن ذلك فيبحث في إمكانية زيادة حجم الانسياب الخارجي، فإذا لم يكن متوقعا زيادته، فيجب تعديل حجم الطلب على الواردات، إما عن طريق إحلال بعض المواد الأولية المستوردة محليا أو عن طريق الاقتصاد فيها أو التركيز على صناعات يقل نسبة المستخدم فيها من المواد الأولية المستوردة، أو التضحية ببعض الاحتياجات التي لا تمثل أولوية أساسية في الخطة.

7-إرسال الاقتراح النهائي إلى المستويات المختلفة: بعد اختيار الإطار النهائي للخطة يرسل هذا الاقتراح النهائي للخطة وهو خطة تفصيلية على المستوى القومي إلى المستويات التنظيمية المختلفة لتقوم بتعديل خططها بما يتلائم وهذا الاقتراح النهائي وإعطاء بعض المقترحات التي لا تغير من جوهره. وتمر الخطة بهذا الطريق حتى تصل إلى مستوى المشروع الذي يقوم بتعديل خططه ووضعها من جديد بما يتلائم وهذا الاقتراح النهائي ثم يعود فيرسلها مرة ثانية إلى مستوى فرع الصناعة للتنسيق بينها بما يتلائم والاقتراح النهائي ومن هذا المستوى إلى مستوى القطاع ثم إلى الهيئة العليا للتخطيط التي تقوم بوضع الخطة في صيغتها النهائية بعد أن تضع اللمسات الأخيرة عليها وتقوم بإرسالها إلى السلطة السياسية العليا للموافقة عليها.

8-الخطة في صورة قانون: بعد وضع الخطة في صورتها النهائية، أي بعد أن تمر الخطة بالمراحل المختلفة السابق ذكرها صعودا ونزولا خلال المستويات المختلفة وتصل إلى صورتها النهائية، تقوم الهيئة العليا للتخطيط بإرسال الاقتراح النهائي للخطة إلى السلطة السياسية العليا لتقوم هذه السلطة بتقديم رأيها في هذا الاقتراح. فإذا لم يكن هناك تعديلات تريد ادخالها فإنها توافق على هذا الاقتراح النهائي ثم تقوم بعرضه على السلطة التشريعية لمناقشته والموافقة عليه ليصدر بالخطة قانون تصبح بعده خطة نهائية نافذة المفعول تتضمن أوامر وبرامج للعمل لكافة العاملين والوحدات الإنتاجية على المستوى القومي.

ونورد في صدد هذا الأسلوب في إعداد الخطة ملاحظتين:-

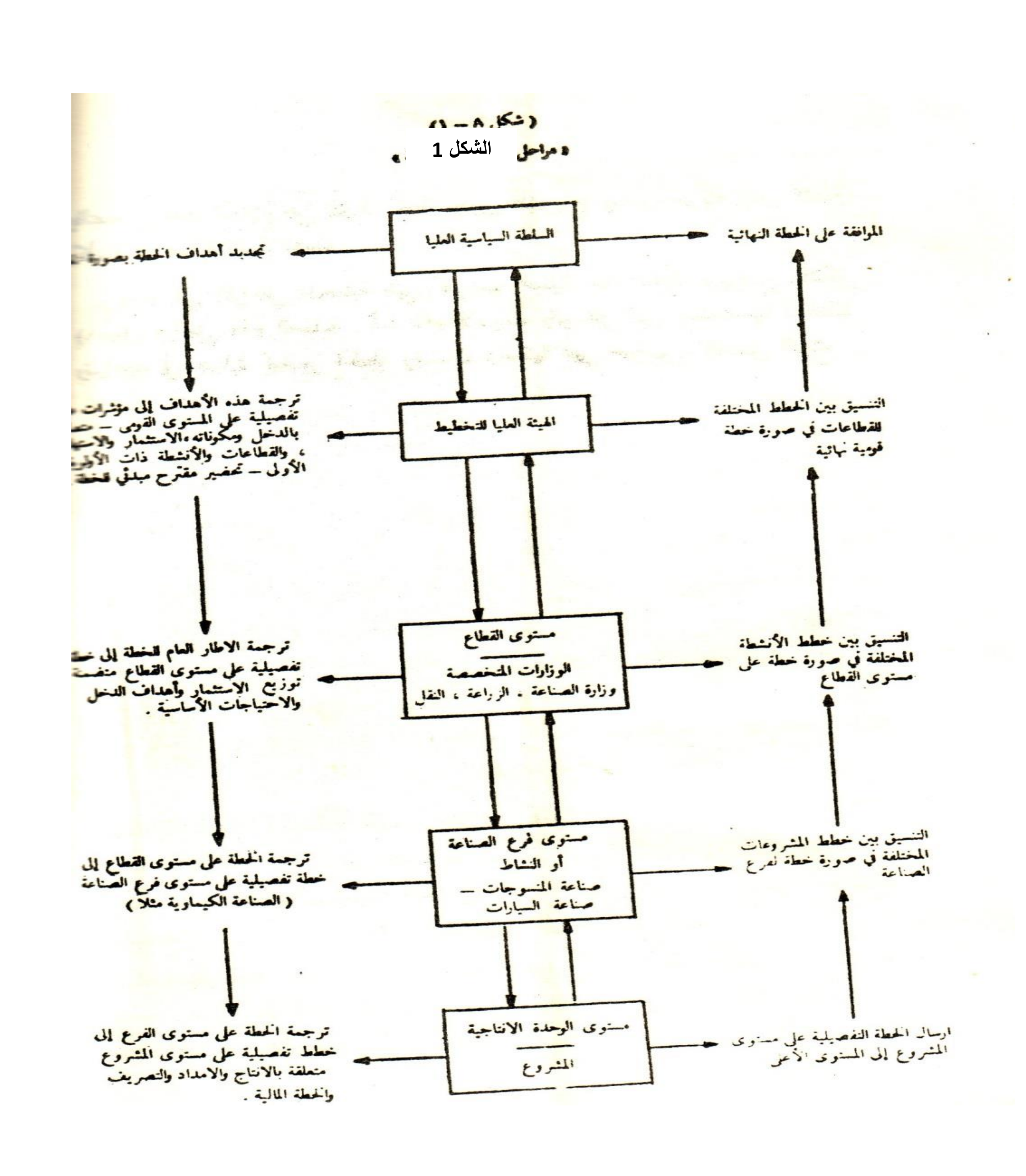
الملاحظة الأولى: أن المراحل التي تمر بها الخطة صعودا ونزولا خلال المستويات المختلفة لا تقتصر على المرات التي ذكرناها. ذلك أن ما قدمناه ليس إلا نموذجا تصوريا. وبالتالي فإنه من المكن أن تمر الخطة خلال هذه المستويات عدة مرات يتم فيها المناقشة وإبداء المقترحات المختلفة، وتظل الخطة في صعود وهبوط مستمر حتى نصل إلى صياغة الاقتراح النهائي للخطة. والواقع أن النموذج الذي قدمناه لإعداد الخطة يفي بغرضين أولهما الاحتفاظ للسلطة المركزية بوصفها السلطة الرئيسية التي يتكون لديها الصورة الشاملة للاقتصاد القومي باتخاذ القرارات النهائية في تحضير وإعداد الخطة، وثانيهما أننا احتفظنا في هذا، النموذج بدور كبير للوحدة الإنتاجية والمستويات المختلفة لإبداء رأيها وإجراء التعديلات المطلوبة بما يتلائم وظروفها حتى لا تكون الخطة بعيدة عن الواقع الذي تعيشه هذه الوحدات الإنتاجية. فمن المتصور أن يتم إعداد الخطة بأن تقوم السلطة المركزية للتخطيط في ضوء الموارد المتاحة من العمل ورأس المال والمواد الأولية، بإعداد مقترح نهائي يتضمن كافة التفاصيل

وتقوم بإرساله لتلتزم به كافة الوحدات الإنتاجية وتحدد خططها في ضوئه إلا أن هذا الطريق قد يؤدي إلى إعداد خطط لا تتلائم والواقع. كذلك من المتصور أن تطلب الهيئة العليا للتخطيط من جميع المستويات حتى مستوى المشروع إعداد مقترحاتها ثم تقوم بتجميع وتنسيق هذه المقترحات وتخرج بذلك الخطة النهائية. وهذا الطريق يعزل السلطة العليا للتخطيط من إبداء دور أساسي في عملية التحضير مما قد يفقد الخطة تلائمها مع الغايات العليا. وبالتالي فإنه يجب المزج بين الأسلوبين لتحقيق التحضير والإعداد الأمثل للخطة.

الملاحظة الثانية: يلعب المشروع أو الوحدة الإنتاجية دوراً أساسيا في اتخاذ القرارات الاقتصادية في مثل هذا التنظيم. فبجانب الدور الذي يؤديه في عملية الإعداد، فالمشروع يتمتع بقدر كبير من الحرية في اتخاذ القرارات وخاصة فيما يتعلق بخطة التكاليف، خطة التصريف أي تصريف الناتج، وكذلك في الحصول على المواد الأولية من المصادر التي يريدها عدا تلك المواد الأولية الاستراتيجية التي يتم توزيعها بخطة مركزية، كذلك يتمتع المشروع بحرية في تحديد حجم الأجور العكس وليس مستوى الأجور... الخ. وسوف نناقش هذه المشكلة بالتفصيل عند الكلام عن تنفيذ الخطة ودور المشروع ومدى حريته ودور السوق كأداة في عملية تنفيذ الخطة.

هذه هي المراحل المختلفة التي تمر بها عملية بناء الخطة ويوضح الشكل (1) مراحل هذه العملية.

أما عن الأدوات والوسائل التي يستخدمها المخطط وتساعده في عملية تحضير الخطة وضمان تناسقها فهي موضوع الفصل التاسع.


(شكل ٨ – ١)
« مراحل
الشكل 1
السلطة السياسية العليا
تحديد أهداف الخطة بصورة
الموافقة على الخطة النهائية
الهيئة العليا للتخطيط
ترجمة هذه الأهداف إلى مؤشرات
تفصيلية على المستوى القومي –
بالدخل ومكوناته، الاستثمار والا
، والقطاعات والأنشطة ذات الأ
الأولى – تحضير مقترح مبدئي للخطة
التنسيق بين الخطط المختلفة
للقطاعات في صورة خطة
قومية نهائية
مستوى القطاع
الوزارات المتخصصة
وزارة الصناعة ، الزراعة ، النقل
ترجمة الاطار العام للخطة إلى خ
تفصيلية على مستوى القطاع متضمنة
توزيع الاستثمار وأهداف الدخل
والاحتياجات الأساسية .
التنسيق بين خطط الأنشطة
المختلفة في صورة خطة على
مستوى القطاع
مستوى فرع الصناعة
أو النشاط
صناعة المنسوجات –
صناعة السيارات
ترجمة الخطة على مستوى القطاع إلى
خطة تفصيلية على مستوى فرع الصناعة
(الصناعة الكيماوية مثلا)
التنسيق بين خطط المشروعات
المختلفة في صورة خطة لفرع
الصناعة
مستوى الوحدة الانتاجية
المشروع
ترجمة الخطة على مستوى الفرع إلى
خطط تفصيلية على مستوى المشروع
متعلقة بالانتاج والامداد والتصريف
والخطة المالية .
ارسال الخطة التفصيلية على مستوى
المشروع إلى المستوى الأعلى

الفصل الثالث

أدوات المخطط و القرارات الفنية في تحضير الخطة

-1-أدوات المخطط في تحضير الخطة وضمان تناسقها

تناولنا فيما سبق مراحل العملية التخطيطية وأنواع الخطط من حيث البعد الزمني لها ثم المراحل التي تمر بها عملية تحضير الخطة وبنائها. ويتضح من مناقشة مراحل عملية التحضير أنها تبدأ بوضع الأهداف ثم تحويلها إلى مؤشرات عامة أو خطة مبدئية ثم انتقال الخطة المبدئية إلى جميع المستويات لإبداء تعليقاتهم ووضع خططهم البديلة حتى تصل إلى مستوى المشروع، ثم تبدأ الخطة نفس الطريق مرة ثانية يتم فيها التنسيق بين خطط الوحدات المختلفة في كل مرحلة من مراحل تحضير الخطة حتى نصل إلى وضع صورة الخطة النهائية.

ونحاول في هذا الفصل أن نناقش بعض الأدوات والوسائل التي يستخدمها المخطط والتي تمكنه من اعداد الاقتراح المبدئي للخطة ومن إعداد الصيغة النهائية وأهم من ذلك تحقيق شرط هام من شروط الخطة وهو ضمان التناسق التام بين أجزائها المختلفة. فحين تقوم السلطة السياسية بوضع الأهداف العامة بالاستشارة مع هيئة التخطيط العليا يجب أن يكون لدى هذه الهيئة القدرة على أن تقدم للسلطة المركزية البدائل المتاحة والتي يمكن تحقيقها في الفترة المقبلة.

وتستطيع الهيئة المركزية للتخطيط تحقيق ما سبق عن طريق الأدوات والبيانات المتاحة لديها. والواقع أن المخطط لديه عديد من الأدوات يستطيع أن يستخدمها لتحقيق هذا الغرض، منها الموازين المادية أو السلعية والموازين الاقتصادية (الصناعية)،

وأسلوب المستخدم والمنتج، استخدام أسلوب البرمجة الخطية، أو بعض النماذج الرياضية الأخرى لتحقيق التخطيط الأمثل. وسوف نقتصر في هذا الفصل على الإشارة إلى بعض هذه الأدوات وفوائدها.

أولاً: الموازين المادية (السلعية): تعد الموازين المادية (السلعية) أشهر أنواع الموازين وأقدمها في الاستعمال في الدول التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي الشامل.

ويتم بناء هذه الموازين بالنسبة للسلع الرئيسية والاستراتيجية بهدف تحقيق التوازن بين المتاح منها واستخدام هذه السلع، أي تحقيق التوازن بين الطلب والعرض لهذه الموارد.

ومن ثم فهي أداة لتحقيق التلائم بين أهداف الخطة وإمكانيات الاقتصاد القومي المتاحة. والميزانية السلعية على مستوى الاقتصاد القومي ليست إلا تجميع للميزانيات السلعية التي يتم تحضيرها بواسطة المشروعات والمستويات المختلفة.

وتتساوى في هذا الميزان المادي جملة الاستخدامات مع جملة الموارد ويتحقق هذا التوازن سواء على مستوى المشروع، أو القطاع أو المستوى القومي.

ويتم تحضير هذه الميزانيات السلعية على جميع المستويات بالاستناد إلى التجارب الماضية وبالاعتماد على بعض المتوسطات التي تمثل علاقات المستخدم بالمنتج أو ما يطلق عليه بالمعاملات الفنية. ويمكن قياس هذه المعاملات الفنية بدقة في حالة السلع المتجانسة. وبناء على هذه الموازين والمعاملات الفنية يمكن تقدير حجم الاحتياجات في المستقبل.

ولقد انتقد هذا النظام لاستخدام الموازين السلعية (المادية) على أساس تعقيده واحتياجه لبناء الآلاف من الموازين على المستوى القومي وصعوبة الإجراءات التي يتم بناء عليها تحقيق التوازن العام على المستوى القومي. ويرجع السبب في ذلك إلى بناء هذه الموازين على أساس كمي.

وإلا أن الانتقاد الأساسي الذي وجه إلى هذه الموازنات بوصفها أدوات تخطيطية أنها بمفردها لا تضمن تحقيق التوازن الكلي أو التناسق الكامل بين الموارد والاحتياجات على مستوى الاقتصاد القومي ككل؛ ويرجع السبب في هذا إلى أن الميزانية المادية لسلعة معينة إنما تعكس الاستخدامات المباشرة لهذه السلعة، أو المستلزمات والاحتياجات المباشرة لإنتاج هذه السلعة.

ثانياً: الموازنات الاقتصادية أو التركيبية: يهدف بناء الموازنات الاقتصادية إلى استبعاد وجود عدم تناسب واختلال في العلاقات بين الكميات الكلية، كذلك تستهدف هذه الميزانيات التركيبية المتغيرات توسيع الكلية على الاستخدامات المختلفة.

وهذه الموازنات توضع على أساس قيمي ويمكن في بعض الأحيان وضعها على أساس كمي وقيمي.

فقد تختلف الأهداف الموضوعة في صورة قيمية "Value terms" عن الأهداف الموضوعة بصورة عينية.

ومن أمثلة الميزانيات التركيبية المستخدمة:

1-موازنة الدخل القومي، أي موازنة خلق واستخدام الدخل القومي، ذلك أن الدخل المحلي الواردات يجب أن يتساوى مع استخدامات الموارد في صورة الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار والصادرات.

2-موازنة الدخل الفردي، وفيها يتم الموازنة بين الدخل الفردي للسكان واستخدامات هذا الدخل الفردي.

3-موازنة الدولة، وهي الموازنة التي يتم فيها بيان التلائم بين إيرادات الدولة ومصروفاتها.

4-موازنة الاستثمار وفيها يتم توزيع الاستثمارات على الفروع والأنشطة المختلفة وقد تكون أكثر تفصيلا إذ توضح توزيع الاستثمار في داخل كل نشاط على المشروعات المختلفة.

5-موازنة النقد الأجنبي ويوضح فيها إيرادات النقد الأجنبي من الصادرات وعوائد عوامل الإنتاج الخارجية والتدفقات من الخارج، واستخدامات النقد الأجنبي على المستوى الكلي أي مستوى المتغيرات الكلية كالاستثمار والاستهلاك الخاص والاستهلاك الوسيط.

6-ومن الموازنات الهامة الموازنة الكلية النقدية لمشروعات الدولة وهي تمثل مجموع إيرادات المشروعات التابعة للدولة ومصادر هذا الإيراد المختلفة وكذلك مدفوعات هذه المشروعات المختلفة.

وتمثل الميزانيات التركيبية (الاقتصادية) أهمية قصوى في عملية التخطيط، إذ عن طريقها يتم استبعاد أي اختلال في العلاقات الكلية وتحقيق التناسق التام على المستوى الكلي للخطة.

وحتى يمكن أن تؤدي هذه الموازنات دورها في ضمان التناسق والتوزيع الأمثل للموارد يجب إجراء الربط التام بين الموازنات السلعية Material Balances والموازنات التركيبية "Synthetic Balances"، وبدون ذلك الربط لا يمكن التحقق ما إذا كان هناك تلائم وتناسق بين هذين النوعين من الموازنات. وبدون هذا الربط قد تختلف الأهداف الموضوعة بطريقة عينية (مادية) عن الأهداف الموضوعة بطريقة مادية.

ثالثاً: موازنة القوى العاملة: هذه الموازنة من أهمية قصوى في عملية التخطيط بصورة عامة وتخطيط القوى البشرية بصورة خاصة. وتلعب ميزانية العمل دورا هاما في تحقيق التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

وتهدف موازنة العمل إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1-تحقيق التوازن العام بين عرض العمل والطلب عليه أن بين الموارد المتاحة والاستخدامات من العمل.

2-ضمان تحقيق احتياجات فروع الاقتصاد القومي المختلفة من القوة العاملة على اختلاف أنواعها.

3-ضمان فرص التشغيل للذين بلغوا سن العمل سواء من العمال أو من خريج المدارس والمعاهد والجامعات.

4-تحقيق التوزيع والاستخدام الأمثل للقوة العاملة في استخداماتها المختلفة.

ولا يقتصر ميزان القوى العاملة على ميزان واحد فقط بل ينقسم في العادة إلى عدة موازين وذلك نظرا لتعدد البيانات المطلوبة. فهناك مثلا ميزان لمصادر العمل الذي يحدد فيه حجم السكان وتوزيعهم الجغرافي وحجم القوى البشرية أي حجم القادرين على العمل وتقسيمهم إلى قوة عاملة وخارج القوة العاملة.

رابعاً: جداول المستخدم والمنتج:

سبق الإشارة إلى أن أسلوب الموازين السلعية برغم فوائده إلا أنه يعيبه عدم توضيحه للعلاقات (والاستخدامات) غير المباشرة للسلعة، فإن تغير الإنتاج في سلعة معينة يجر ورائه سلسلة من التغيرات يجب تتبعها حتى يمكن تحقيق التوازن العام على الاقتصاد القومي، وهو ما يعجز عن أدائه بطريقة سهلة أسلوب الموازين السلعية، ويحاول أسلوب المستخدم/ المنتج أن يتلافى هذا العيب وبالتالي فهو يوضح العلاقات والتشابكات على مستوى الاقتصاد القومي بين الفروع والقطاعات الإنتاجية المختلفة.

معادلة الموارد والاستخدامات في الصورة التالية.

الإنتاج + الاستيراد = الاستهلاك النهائي الخاص + الاستهلاك النهائي العام + الاستهلاك الوسيط + الاستثمار الثابت (التكوين الرأسمالي) + التصدير.

وحيث أن التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والاستهلاك النهائي بنوعيه الخاص والعام والصادرات يمثلون طلبا نهائيا على الموارد فإنه يمكن وضع المعادلة السابقة في الصورة التالية.

الإنتاج + الاستيراد = الاستهلاك الوسيط + الطلب النهائي "Final Demand" ويشمل الطلب النهائي كما سبق أن أشرنا إلى الاستهلاك النهائي بنوعيه والاستثمار والصادرات. وبنقل الواردات إلى الطرف الأيسر من المعادلة فإنه يجب طرحها من الصادرات وتصبح المحصلة هي صافي العلاقات مع العالم الخارجي ويصبح الطلب النهائي مكونا من الاستثمار والاستهلاك النهائي بنوعيه وصافي العلاقات مع العالم الخارجي (الصادرات-الواردات).

الإنتاج = الاستهلاك الوسيط + الطلب النهائي

ويتميز أسلوب المستخدم / المنتج مميزات أساسية:

1-يوضح هذا الجدول بوضوح صورة عامة للعلاقات المتبادلة والتشابكات المختلفة بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي.

2-يمكن عن طريق استخدام المعاملات الفنية – التي تستخرج من هذا الجدول معرفة الآثار المترتبة على تخطيط زيادة إنتاج قطاع معين.

3-يتخطى أسلوب المستخدم / المنتج العيوب الكامنة في أسلوب الموازنات المادية (العينية)، ذلك أن الأسلوب الأول يمكننا من تتبع الآثار المباشرة وغير المباشرة المترتبة على زيادة إنتاج قطاع معين.

4-تمكننا الميزة الثانية لأسلوب المستخدم / المنتج من ضمان تناسق الخطة تناسقاً كاملا، أي التناسق بين الوسائل والأهداف وبين الوسائل المختلفة لتحقيق الأهداف.

إلا أنه يؤخذ على هذا الأسلوب ما يلي:

أ-أنه يفترض ثبات المعاملات الفنية ومن ثم فهو لا يأخذ في اعتباره أثار التطور التكنولوجي على المعاملات الفنية وقيمتها.

ب-أنه يفترض أن العلاقات بين القطاعات المختلفة هي علاقات خطية.

ج-أنه يركز بصورة أساسية على الطلب الوسيط أو الطلب الخاص بكل قطاع على مستلزمات الإنتاج الخاصة به. وهذا يعني تركيزه على العلاقات الجارية ومن ثم إهماله للعلاقات الاستثمارية أي أثار القرارات المتخذة بزيادة الاستثمار في قطاع معين والعلاقات الفنية الناشئة عن الاستثمار.

-2-القرارات الفنية في تحضير الخطة

إن المقصود بالقرارات الفنية في تحضير الخطة هي تلك القرارات التي تتخذها الهيئة المركزية للتخطيط وحدها عند تحضير الخطة. ولا نقصد بذلك عدم استشارة المستويات المختلفة في هذه القرارات، إنما نعني بذلك أن القرار النهائي في هذه الأمور يرجع إلى السلطة المركزية للتخطيط وحدها (ذلك أن هذه القرارات تحدد الإطار العام للخطة كما تحدد بصورة قاطعة الإستراتيجية العامة التي يتبناها المخطط وهي أمور يجب ألا يضطلع بها سوى الهيئة المركزية للتخطيط. أضف إلى هذا أن هذه القرارات – كما سنرى فيما بعد – تحدد التفضيل الزمني للمجتمع بين الحاضر والمستقبل

كما أنه تمس مستويات الاستهلاك الحاضرة والمستقبلة للأفراد وهذه أمور يجب أن تضطلع بها الهيئة المركزية للتخطيط نيابة عن المجتمع. ومن هذه القرارات هي تحديد معدل الاستثمار، وتحديد السياسة السعرية ،وتحديد معايير الاستثمار أي معايير اختيار المشروعات. وتؤثر هذه القرارات في تحديد معدل النمو ومستوى الاستهلاك وكيفية استخدام موارد المجتمع وتحديد مستوى الإنتاجية ومدى الطلب على عناصر الإنتاج المحلية والأجنبية.

أولاً: تحديد معدل الاستثمار: إن المقصود بتحديد معدل الاستثمار هي نسبة الاستثمار من الدخل القومي حيث أن القرار النهائي فيه تتخذه السلطة السياسية العليا. غير أن السلطة السياسية لا تتخذ هذا القرار بمفردها وإنما بالاشتراك مع الهيئة المركزية للتخطيط. ذلك أن الهيئة المذكورة تقدم للسلطة السياسية العليا الجانب الفني المتعلق بهذا القرار والبدائل المختلفة المتاحة أمام السلطة السياسية العليا للاختيار فيما بينها، والنتائج المختلفة التي تترتب على اتخاذ قرار دون آخر.

ويتعلق القرار الخاص بتحديد معدل الاستثمار بتوزيع الناتج القومي بين الاستهلاك والاستثمار (التراكم). ويؤدي اتخاذ هذا القرار إلى تحديد معدل نمو الدخل القومي والفردي وتحديد ذلك الجزء من الدخل القومي الموجه لأغراض الاستهلاك الخاص والعام ومن ثم تحديد مستوى الاستهلاك الكلي والفردي(3).

$$\frac{أ}{ك}$$

ي = △

[3] سبق الإشارة إلى أن معامل رأس المال الحدي / للدخل (معامل الاستثمار) يساوي الزيادة في رأس المال اللازمة لتحقيق زيادة قدرها وحدة واحدة في الناتج القومي، وهذا المعامل على المستوى القومي هو عبارة عن المتوسط المرجح لمعاملات الاستثمار في كل قطاعات الاقتصاد القومي.

حيث ى = معدل نمو الدخل القومي 1 معدل الاستثمار (نسبة الاستثمار إلى الدخل) و ك = معامل الاستثمار إلى الدخل (كمية الاستثمارات اللازمة لزيادة الدخل القومي بوحدة واحدة). وبالتالي فإذا كان معامل الاستثمار Lnvestment Coefflclent يساوي 3 وكان معدل الاستثمار يساوي 12% فإن معدل نمو الدخل القومي يصبح 4% سنويا. وبالعكس إذا تحدد معدل النمو مثلا بحوالي 5% سنويا وكان معامل الاستثمار 3 فإن معدل الاستثمار الذي يحقق هذا المعدل من النمو هو 15% من الدخل القومي. وبتحديد معدل الاستثمار بهذه الصورة فإن الاستهلاك النهائي يصبح 85%. وبقسمة الاستهلاك النهائي على عدد الأفراد نحصل على متوسط الاستهلاك الفردي. وبتحديد معدل النمو ومن ثم معدل الاستثمار وحجم الاستهلاك الكلي والفردي فإن المخطط بذلك يكون قد اتخذ موقفا محددا فيما يتعلق بتفضيله بين الحاضر والمستقبل.

ذلك أن تحديد معدل الاستثمار كما سبق أن أشرنا يحدد نسبة الاستهلاك والحجم الكلي للاستهلاك وبالتالي فهو يؤدي إلى فرض مستوى معين من الاستهلاك على الجبل الحاضر ومن ثم تضحيات معينة على هذا الجيل.

ما هي الاعتبارات المختلفة التي يجب أن يأخذها المخطط عند تحديده لمعدل الاستثمار والادخار؟ هل هناك اعتبارات اقتصادية وسياسية تؤثر في قراره وما هي؟ ما هو معدل الاستثمار والادخار الأمثل Optimum Investment rate.

إذا لم يرغب الجيل الحاضر في أن يأخذ في الاعتبار حاجات الأجيال المستقبلة وأن يكون تركيزه على مستوى الاستهلاك الحاضر، فإن هذا يعني أن الاقتصاد القومي حينما ينتقل إلى الأجيال القادمة يكون حجم رأس المال فيه ضئيلاً للغاية أو حتى يقرب من الصفر. وفي هذه الحالة فإن معدل الادخار الذي يتقرر يكون منخفضا جدا بحيث يكفي لاحتياجات احلال رأس المال القائم أو قد يلجأ المجتمع إلى استهلاك رأسماله القائم بحيث لا يبقى شئ عند ذلك التاريخ الذي ينتقل فيه الاقتصاد القومي إلى أيدي الأجيال المقبلة إذا كان من الممكن تحديد مثل هذا التاريخ. ومن ناحية أخرى، فإذا رغب المجتمع الحالي في أن يعطي الاهتمام كله إلى حاجات ومستوى استهلاك الأجيال المستقبلة. فإن هذا يهني أنه عند إنتقال الاقتصاد القومي إلى أيدي الأجيال المقبلة يكون حجم رأس المال القائم أكبر ما يمكن الوصول إليه. وهذا يفرض على الجيل الحاضر الحد الأدنى من الاستهلاك الكافي لضمان مستوى من المعيشة عند حد الكفاف. وبالتالي يرتفع معدل الادخار ومن ثم الاستثمار إلى أقصى معدل يمكن الوصول إليه.

إن معدل الادخار الذي يتم الاتفاق عليه يجب أن يوازن بين هذين الاعتبارين بقدر الإمكان.

والواقع أن تحديد معدل الادخار والاستثمار يتوقف إلى حد بعيد على ما إذا كنا بصدد اقتصاد مخطط تسيطر فيه الدولة على وسائل الإنتاج أو بصدد اقتصاد حر يقوم الأفراد باتخاذ قراراتهم الاستهلاكية والادخارية.

كما يتوقف الأمر أيضا على البعد الزمني "Time Horizen" الذي ينظر إليه المخطط، وعلى معدل التفضيل الزمني "rate of time preference" للأفراد أو الجهاز المركزي للتخطيط. ذلك المعدل الذي يتم بناء عليه المقارنة بين الاستهلاك في الحاضر والاستهلاك في المستقبل ومن ثم يتم بناء عليه تحديد القيمة الحاضرة للاستهلاك في المستقبل وهو ما يطلق عليه أحيانا سعر الخصم للمستقبل.

فإذا كانت الإنتاجية الحدية لرأس المال موجبة فإن هذا يعني أن أي زيادة في الادخار (تضحية بالاستهلاك) سوف تؤدي إلى زيادة معينة في الدخل القومي إلى ما لا نهاية.

ويعني هذا أن الادخار يجب أن يتزايد وبالتالي يتزايد التراكم الرأسمالي (الاستثمار) بصفة مستمرة متزايدة حتى لا يصبح هناك حاجة إلى زيادة الادخار والتراكم الرأسمالي، أي حتى تصل الإنتاجية الحدية لرأس المال إلى الصفر. في هذه الحالة يصل الاقتصاد القومي إلى حالة الإشباع من رأس المال – الإشباع الرأسمالي- "Capital Saturation"، بمعنى أنه ليس هناك داع لزيادة الادخار والتراكم الرأسمالي لأن أي إضافة إلى رأس المال لن تضيف شيئاً إلى الناتج القومي. ومن ثم فكلما ارتفع معدل الادخار والاستثمار كلما وصلنا إلى حالة الإشباع بصورة أسرع.

فإن معدل الادخار يجب أن يتزايد طالما أن الفرق بين المنفعة الكلية التي يمكن الحصول عليها من حجم رأس المال حينما نصل إلى حالة الإشباع الكلي عن المنفعة الكلية التي يمكن الحصول من الحجم الحالي لرأس المال. أكبر من المنفعة الحدية للزيادة في معدل الادخار الحالي.

إلا أن القاعدة السابقة في تحديد معدل الادخار ليست واقعية إذ أنها قامت على إفتراض أن التاريخ الذي يتم فيه الوصول إلى حجم معين من رأس المال لا يؤثر في حجم المنفعة المتولدة من هذا الحجم من رأس المال. فالمنفعة التي تعود من هذا الحجم من رأس المال لا تختلف سواء وصلنا إلى هذا الحجم اليوم أو غدا أو بعد سنة.

بمعنى آخر قامت هذه القاعدة السالفة على أساس عدم قيام الأفراد بإجراء أي تفضيل زمني بين الحاضر والمستقبل. وهذا افتراض غير صحيح وغير واقعي. ذلك أن الفرد بطبيعته محدود العمر وهذه الحقيقة تجعله دائما يفضل الحاضر عن المستقبل، أي يفضل الحصول على حجم معين من الاستهلاك في الحاضر عن الحصول على هذا الحجم في المستقبل أو حتى حجم أكبر منه في المستقبل. ولذا يقوم الأفراد دائما بتقييم القيمة الحاضرة للاستهلاك المستقبل، وهم يقومون بذلك مستخدمين معدل تفضيلهم الزمني.

وقد حاول الاقتصاديون البحث عن العوامل التي تحدد معدل الادخار والاستثمار الأمثل في اقتصاد يتخذ فيه الأفراد القرارات الخاصة بالادخار والاستهلاك مع قيامهم بعملية التفضيل الزمني بين الاستهلاك الحاضر والمستقبل. وتكاد تتفق أغلب الكتابات على ضرورة توافر شروط معينة لتحقيق معدل الاستثمار الأمثل "Optimum rate of Investment" وتتلخص هذه الشروط في أن معدل الاستثمار الأمثل يقتضي تحقيق المساواة بين معدل التفضيل الزمني للاستهلاك في الحاضر مقارنا بالاستهلاك في المستقبل، وبين معدل تحويل السلع الحاضرة إلى سلع مستقبلة في مجال الإنتاج أي الإنتاجية الحدية للاستثمار.

ويشير مضمون هذه الصياغة لتحديد معدل الاستثمار إلى أنه لا يجب على الحكومة أن تستثمر أكثر من القدر الذي يمكنها الحصول عليه من بيع السندات للأفراد بسعر فائدة مساوي للإنتاجية الحدية المتوقعة للاستثمار. وتستند الصياغة السابقة على منطق محدد مؤداه أن الاستثمار يجب أن يتم تحديده عن طريق القرارات الفردية الحرة في سوق القروض

كما أن توزيع الموارد على الاستخدامات المختلفة يتم تحديده عن طريق قرارات الأفراد الحرة في سوق السلع، وبدون هذه الطريقة في التحديد يفقد النظام الاقتصادي صفة أساسية من صفاته وهي سيادة المستهلك.

ولتفسير الصياغة السابقة لتحديد معدل الادخار والاستثمار الأمثل يجب أن نسير بتحليلنا لهذه الظاهرة خطوة أبعد. ذلك أن الصياغة السابقة تقوم على عدة فروض أساسية تعتبر ولا شك محل نظر ولا يمكن التسليم بها مبدئيا. فالفرد حينما يقوم بعملية الادخار فإنه في الحقيقة بمبادلة نقود في الحاضر بكمية من النقود في المستقبل. وينتج عن ذلك بالضرورة، أن المعدل أو السعر الذي يرغب الأفراد عنده التضحية بالحاضر (النقود الحاضرة) في سبيل الحصول على قوة شرائية معينة في المستقبل (نقود مستقبلة) لا بد وأن يكون متساويا مع تفضيلهم الزمني. كذلك فإذا إفترضنا عدم وجود أي ضريبة على الادخار (أي عدم وجود ضريبة على الدخل)، فإن هذا المعدل أو السعر لا بد وأن يتساوى مع سعر الفائدة. غير أن الفرد لكي يستطيع القيام بمبادلة نقود في الحاضر بقوة شرائية في المستقبل وتحديد السعر الذي يتم عنده هذا التبادل، لابد أن يكون الأفراد قادرين على توقع أسعار السلع التي يرغبوا في شرائها في المستقبل وأن يكون هذا التوقع للأسعار المستقبلة متشابها لدى جميع الأفراد. إذا تحقق هذا الشرط، أي إذا استطعنا معرفة توقعات الأسعار بالنسبة لسلعة معينة، فإننا نستطيع أن نستخلص التفضيل الزمني لكل فرد بالنسبة لهذه السلعة (أي سعر الفائدة المتوقع على هذه السلعة.

كذلك الأمر فيما يتعلق بالمنتجين، تحت افتراض أن المنتجين لهم نفس توقعات الأسعار كالمستهلكين.

بمعنى آخر هل يجب على الدولة أن تتبع نفس هذا الأسلوب للوصول إلى معدل الادخار والاستثمار؟

ولعل المشكلة الأولى التي تواجهنا هو محاولة البحث عن معنى عملي لمضمون الجزء الأول من الصيغة السابقة لتحديد معدل الادخار وهي "معدل تحويل السلع الحاضرة إلى نفس السلع في المستقبل" أو الإنتاجية الحدية للاستثمار. وتجري العادة في أغلب الكتابات الاقتصادية على النظر إلى الإنتاجية الحدية للاستثمار بوصفها مشابهة – وإن لم تكن متساوية تماما- مع معدل الربح الذي يمكن أن يدره الاستثمار في مجتمع رأسمالي، أي الناتج المتوقع من الاستثمار بعد خصم قيم عناصر الإنتاج الأخرى، غير أن معيار الربحية للاستثمار بهذا المعنى يصبح محل شك كبير خاصة إذا كنا نعالج الأمر من وجهة النظر الاجتماعية.

ولعل الاستناد إلى معدل الربح على رأس المال – بوصفه التفسير لمعنى الإنتاجية الحدية للاستثمار – قد يكون مقبولا إذا افترضنا أن عرض عناصر الإنتاج الأخرى المتعاونة مع عنصر رأس المال في العملية الإنتاجية ثابت لا يتغير. إلا أن واقع الحال غير ذلك.

وتثير الصيغة السابقة في تحديد معدل الادخار (الاستثمار) مشاكل أخرى فيما يتعلق بقيام الأفراد بخصم المنافع المستقبلة أو تحديد القيمة الحاضرة للاستهلاك في المستقبل بناء على معدل تفضيلهم الزمني أو سعر الخصم للمستقبل. إذ أن تصور قيام الأفراد بهذه المهمة يفترض ابتداء معرفة كاملة لدى الأفراد بدخولهم ودخول أولادهم وأحفادهم في المستقبل. إذ بدون افتراض هذه المعرفة الكاملة بالدخول المتوقعة في المستقبل فلن يكون هناك أي أساس منطقي ورشيد للتفضيل الزمني للأفراد. وهذا فرض بعيد تماما عن الواقع كما أنه فرض يتضمن نوعا من السببية.

فما هو المعيار الذي يجب أن تلجأ إليه الدولة (جهاز التخطيط) في تحديد الأهمية النسبية للزيادة في الدخل في الحاضر في مقابل الزيادة للدخل في المستقبل أو تحديد الأهمية النسبية للاستهلاك في الحاضر في مقابل الاستهلاك في المستقبل؟ هل تقوم الدولة من جانبها بطريقة تحكمية بتحديد معدل الادخار والاستثمار الذي يمكن سياسيا قبوله؟

1-الحد الأدنى لمعدل الاستثمار وهو ذلك المعدل الذي يضمن عدم انخفاض متوسط دخل الفرد نتيجة للزيادة السكانية. ويحقق هذا المعدل هدفا هاما هو ضمان متوسط للدخل والاستهلاك للأجيال القادمة مساو لمتوسط الدخل والاستهلاك السائد في الحاضر. ويمثل هذا المعدل أقل ما يمكن أن يطمع فيه المخطط.

2-أما المفهوم الثاني فهو "الحد الأعلى العملي لمعدل الاستثمار". ويتحدد المعدل نظريا عن طريق افتراض حد أدنى من الاستهلاك لا يزيد عن مستوى الكفاف.

ويتوقف الحد الأعلى ذلك المستوى من التقشف والتضحية الذي يقبله أفراد المجتمع في سبيل التمتع بمستوى أعلى للاستهلاك في المستقبل.

3-أما المفهوم الثالث فهو "أعلى معدل للاستثمار الذي يتحدد بالطاقة الاستيعابية للاقتصاد القومي" أي الارتفاع بمعدل الاستثمار في حدود ما تسمح به الطاقة الاستيعابية للمجتمع. وتتوقف الطاقة الاستيعابية على حجم الموارد الطبيعية، عرض العمل، مستويات العمل المختلفة، قدرات ومهارات العمل المتاحة، القدرة التنظيمية والإدارية، كفاءة الجهاز الإداري العام، مدى اتساع ونمو المعرفة الفنية لدى الأفراد، المشكلة الرئيسية في هذا المفهوم هو أن القدرة الاستيعابية لأي مجتمع

إنما تتزايد بزيادة الاستثمار، أي أنه يمكن عن طريق سياسة الاستثمار التأثير في هذه القدرة الاستيعابية. وبالتالي فهي ليست مفهوم استاتيكي بل يتغير بتغير الظروف الاقتصادية. بفرض سعر فائدة معينة عند تقدير القيمة الحالية للاستهلاك في المستقبل. ويجب أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد معدل التفضيل الزمني قاعدة المنفعة الحدية للاستهلاك.

وتؤثر هذه القاعدة في تحديد السياسات التي يتم بها رفع معدل الادخار. فالمنفعة الحدية للزيادة في الدخل مرتفعة عند مستوى الدخول المنخفضة والعكس صحيح/ ويجب في هذا المجال أن نشير إلى بعض الملاحظات:

أ-أن نسبة الاستثمار إلى الدخل (معدل الاستثمار) لا تتوقف فقط على القرار الخاص بتحديد نسبة الاستثمار إلى الدخل، إنما تتأثر أولا وأخيرا بالسياسة الاقتصادية التي تحدد كيفية استخدام هذا الحجم من الاستثمار. ذلك أن ازدياد حجم الاستثمارات الموجهة إلى قطاع الصناعات الثقيلة (الاستثمارية) هو بمثابة قرار بزيادة معدل الاستثمار في المستقبل، كذلك فإن طبيعة المشروعات الاستثمارية التي يتم اختيارها تؤثر في معدل الاستثمار في المستقبل. فاتجاه الاستثمارات إلى تلك الصناعات والمشروعات التي تنتج مكونات الاستثمار سوف يترتب عليه زيادة قدرة المجتمع على رفع معدل الاستثمار.

ب- أن معدل الاستثمار الذي تحدده السلطة المركزية للتخطيط وفقا لأي القواعد التي تتبناها يتوقف إلى حد بعيد على البعد الزمني للخطة أو الأفق الزمني للمخطط. وبالتالي فإن كان البعد الزمني للمخطط هو ما لا نهاية فإن هذا سوف يؤدي إلى الوصول إلى أعلى معدل مكن للاستثمار. ذلك أنه في هذه الحالة لا يهم المخطط مدى التضحية بالاستهلاك في الحاضر طالما أنه بعد فترة زمنية مهما بعدت سوف يزداد الاستهلاك.

أما إذا كان البعد الزمني الذي ينظر إليه المخطط يمثل مدى قصير جدا كفترة ثلاث أو خمس سنوات فإن قدرة المخطط على التضحية بالاستهلاك الحاضر في سبيل زيادة الاستهلاك في المستقبل سوف تكون ضئيلة وبالتالي يكون معدل الاستثمار في هذه الحالة منخفضا.

ج- يجب في هذا المجال التفرقة بين الاستهلاك الكلي والاستهلاك الفردي. ذلك أن الاستهلاك الكلي في حالة زيادة معدل الاستثمار سوف يزداد بمعدل أعلى من معدل زيادة الاستهلاك في حالة ثبات هذا المعدل أو انخفاضه، ويتحدد معامل الاستث △ أ ز يغة التالية =

أ ز تشير إلى الاستثمار هذا العام حيث تشير 1 إلى الاستثمار (نسبة إلى الدخل) أما (ز) فتشير إلى الزمن الذي يتم فيه الاستثمار. أما △ ي فهي الزيادة في الدخل وتشير ز + 1 إلى الفترة التي تحدث فيها الزيادة في الدخل.

ثانياً: سياسة الأسعار: يعتبر القرار الخاص بتكوين الأسعار أحد القرارات الفنية الهامة التي تدخل في إطار السلطة المركزية للتخطيط. ولقد أثار هذا الموضوع نقاشا وحوارا فكريا بين علماء الاقتصاد استمر فترة طويلة من الزمن.

وقد تركز النقاش بصورة خاصة حول إمكانية إجراء حسابات رشيدة في ظل اقتصاد قومي قائم على الملكية العامة لوسائل الإنتاج ويستخدم التخطيط المركزي أسلوبا لاستخدام الموارد. ذلك أنه حيث تسود الندرة في الموارد المتاحة فلا بد من وجود نظام للأسعار النسبية يعكس هذه الندرة النسبية للموارد حتى يمكن اتخاذ القرارات الاقتصادية السليمة.

فحتى يمكن اتخاذ قرار يترتب عليه الاستخدام الأمثل والرشيد لموارد المجتمع لابد أن يبنى ذلك القرار على أساس نظام للأسعار النسبية يعكس الندرة النسبية للموارد. فاتخاذ قرار بالتوليف بين عناصر الإنتاج المختلفة تخصيص موارد الإنتاج على فروع النشاط المختلفة ومحاولة الوصول إلى هيكل الإنتاج الأمثل) الذي يتلائم مع طلبات المستهلكين، يتطلب وجود نظام للأسعار النسبية يمكن بناء عليه إجراء الحسابات الرشيدة واتخاذ القرارات فيما يتعلق باستخدام الموارد.

وقد رأى بعض الاقتصاديين أن إجراء الحسابات الرشيدة لا يمكن أن يتم إلا في نظام حر يسوده الإنتاج للسوق ويلعب فيه للسوق ويلعب فيه السوق الدور الأساسي بوصفه الموجه والموزع للموارد على فروع الإنتاج المختلفة. ذلك أنه في مثل هذا النظام يعكس نظام الأسعار السائد الندرة النسبية للموارد ويقوم جهاز الأسواق بالتوفيق بين رغبات المستهلكين (الطلب) في الوصول إلى أقصى إشباع ممكن وبين رغبات المنتجين (العرض) في الوصول إلى أقصى ربح ممكن ويصل النظام الاقتصادي إلى التوزيع الأمثل للموارد والتوازن الكامل بين العرض الكلي والطلب الكلي. وجهاز الأسواق في قيامه بهذه المهمة يقوم بحل ملايين المعادلات الآنية في نفس الوقت وهو ما يعجز عنها جهاز آخر. أما في نظام الاقتصاد والمخطط وحيث تقوم السلطة المركزية باتخاذ القرار بتخصيص الموارد وحيث لا يتم الإنتاج للسوق ولا يلعب السوق الدور الأساسي في عملية توزيع الموارد، فإنه في مثل هذا النظام لا يمكن إجراء الحسابات الاقتصادية الرشيدة والوصول إلى التوازن الأمثل إذ ليس لدى المخطط الأدوات (الأسعار) التي تمكنه من اتخاذ مثل هذا القرار الرشيد. أضف إلى ذلك أنه ليس في قدرة الجهاز المركزي للتخطيط أن يقوم بنفس مهمة جهاز الأسعار في حل ملايين المعادلات في نفس الوقت.

وفيما سبق أشرنا عند الكلام على المقارنة بين جهاز السوق نظام التخطيط إلى عدم صحة هذا الرأي بصفة خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات الاستثمارية سواء فيما يتعلق بتخصيص الاستثمارات بين الفروع والمشروعات المختلفة أو فيما يتعلق باختيار شكل الاستثمار أي الفن الإنتاجي المستخدم. ذلك أن القرار الاستثماري يتعلق بنظام الأسعار النسبية التي سوف تسود في المستقبل ومن ثم لا يمكن اتخاذ نظام الأسعار النسبية السائد مؤشرا للأسعار التي تسود في المستقبل. وتصبح الأسعار النسبية التي سوف تسود في المستقبل مجرد توقعات ليس إلا يستوى فيها طبيعة الإطار الذي يتخذ فيه القرار سواء أكان اقتصادا حرا أم اقتصادا قائما على التخطيط. غير أن نظام التخطيط يستطيع على الأقل أن ينسق بين هذه القرارات من الناحية الكمية (العينية). أضف إلى ما سبق أن اتخاذ قرار بالاستثمار أيا كان نوعه سوف يغير كل من ظروف الطلب والعرض السائدين وبالتالي يؤثر على نظام الأسعار السائدة ومن ثم لا يمكن الاستناد إلى نظام الأسعار السائدة لاتخاذ هذه القرارات الاستثمارية.

وسوف نناقش فيما يلي الكيفية التي يتم بها حل هذه المشكلة (أي مشكلة الأسعار) في نموذجين، أما النموذج الأول فهو نموذج التخطيط اللامركزي الذي وضعه اوسكار لانج "Oscar Lang" لحل مشكلة الأسعار ومن ثم الاستخدام الأمثل للموارد في إطار اقتصاد قومي قائم على التخطيط أما النموذج الثاني فهو النموذج القائم على التخطيط المركزي حيث تتركز السلطة في اتخاذ القرارات في يد الهيئة المركزية للتخطيط. وحتى يمكن تفهم عمل هذين النموذجين فإنه تجدر الإشارة في هذا المجال إلى مجموعة العلاقات السعرية الهامة التي تدخل في تحديد القرارات الاقتصادية المختلفة.

أ-هناك أولا العلاقات السعرية على المستوى الكلي "Macro Level" فهي ليست علاقة سعرية بين أسعار السلع بين الأجور (بوصفها تعكس مستوى سعر العمل) ومستوى أسعار السلع الرأسمالية (المعدات والآلات). وسوف تؤثر هذه العلاقة السعرية في اختيار التوليفة بين عناصر الإنتاج المختلفة وبالتالي اختيار الفن الإنتاجي ومن ثم تحديد تكلفة الإنتاج ويشير البعض بصورة خاصة إلى العلاقة بين أسعار السلع الرأسمالية وأسعار السلع الاستهلاكية التي تشترك هذه السلع الرأسمالية في إنتاجها. ولقد أثار الجدل في الاتحاد السوفيتي أن أسعار السلع الرأسمالية "Capital goods" لا تعكس في الحقيقة قيمتها وقد شجع هذا بالتالي مديري المشروعات على عدم الاقتصاد في استخدام هذا المورد النادر بما أدى إلى الفقد والضياع في استخدامه.

ب-وهناك ثانيا العلاقة بين مستوى الأسعار للسلع الاستهلاكية (أسعار البيع بالتجزئة) (ومستوى الأجور) (بوصفها ممثلة لسعر العمل). وتحدد هذه العلاقة المستوى الحقيقي للدخول.

ج-هناك ثالثا العلاقة بين أسعار السلع الاستهلاكية المختلفة أو هيكل الأسعار النسبية للسلع الاستهلاكية بوصفها انعكاسا لطلب المستهلكين وبوصفها مؤشرا للمنتجين في اتخاذ قراراتهم الخاص بتوليفة السلع التي يجب إنتاجها.

تحديد الأسعار في نموذج التخطيط اللامركزي: (أوسكار لانج): يرى أوسكار لانج أنه لا يمكن الوصول إلى الاستخدام الأمثل موارد المجتمع وبالتالي الوصول إلى التوازن العام الأمثل في نظام اقتصادي قائم على التخطيط بنفس الطريقة التي يتم بها الوصول إلى التوازن الأمثل في ظل نظام سيادة المنافسة الكاملة. ويبدأ لانج بتحديده الشروط التوازن في نظام المنافسة الكاملة. وتنقسم هذه الشروط بالشروط الشخصية شرطين أساسيين:

أ- أن يصل كل فرد ووحدة إنتاجية في النظام الاقتصادي إلى تعظيم موقفه – أي وصول كل فرد ووحدة إنتاجية إلى التوازن – على أساس من أسعار التوازن.

ب- أن أسعار التوازن تتحدد على أساس أن الطلب على كل سلعة لابد وأن يتساوى مع عرضها. ولقد أطلق لانج على الشرط الأول بالشروط الشخصية وعلى الشرط الثاني بالشروط الموضوعية لتحقيق التوازن.

الشروط الشخصية: إن تحقيق الشروط الشخصية يتم عن طريق قيام الأفراد بمحاولة الوصول إلى أقصى دخل أو أقصى منفعة أو أقصى ربح. ويحسن في هذا الصدد التفرقة بين القطاع العائلي (الأفراد بوصفهم مستهلكين أو حائزين لعناصر الإنتاج) وبين الوحدات الإنتاجية.

بالنسبة للقطاع العائلي فإن الأفراد.

أ-بوصفهم مستهلكين يهدفون إلى محاولة الوصول إلى أقصى منفعة ممكنة من إنفاق دخلهم. وحيث أن دخل الفرد وأثمان السلع الاستهلاكية تعتبر من المعطيات "givens" في هذا النظام فإن الطلب على السلع الاستهلاكية يتحدد كما يصل المستهلك إلى أقصى إشباع ممكن حينما تتساوى المنافع الحدية من السلع المختلفة مع أسعارها أي حينما تكون المنفعة الحدية من الوحدة من الدخل (معبر عنه بالنقود) متساوية بالنسبة لجميع السلع.

ب-أما الأفراد بوصفهم حائزين لعناصر الإنتاج وبالتالي بائعين لخدمات هذه العناصر في السوق فإن كل واحد منهم يسعى إلى الحصول على أكبر دخل ممكن وذلك بعرض خدماتهم إلى من سيدفع أكبر ثمن. وحيث أن أثمان عناصر الإنتاج من المعطيات في مثل هذا النظام لا يستطيع صاحب العنصر أن يغير فيها بفعله وحده

فإن عناصر الإنتاج وتوزيعها بين الفروع المختلفة يتم تحت هذا الشرط. أما بالنسبة للوحدات الإنتاجية فإنهم يحاولون دائما الوصول إلى أقصى ربح ممكن. ويتكون الوصول إلى أقصى ربح ممكن من عنصرين.

(أ) الوصول إلى التوليفة المثلى لعناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

(ب) تحديد الحجم الأمثل للناتج. أما الشرط الأول فيتم تحقيقه عن طريق التوليف بين عناصر الإنتاج بحيث تتناسب الإنتاجية الحدية للكمية المستخدمة من كل عنصر مع أسعارها.

أي أن $\frac{\text{الإنتاجية الحدية للعنصر أ}}{\text{ثمن أ}} = \frac{\text{الإنتاجية الحدة للعنصر ب}}{\text{ثمن ب}}$

وحيث أن أثمان عناصر الإنتاج في مثل هذا النظام تعتبر معطاة فإنه يمكن تحديد الكمية المستخدمة من كل عنصر طبقا لهذه القاعدة. وبتحقيق هذا الشرط يتحدد منحنى أقل نفقة مكنة للمنتج. وإذا تحدد منحنى النفقة فإن الشرط الثاني –وهو تحديد الحجم الأمثل للإنتاج- يتحقق عندما تتساوى النفقة الحدية مع سعر السلع في السوق الذي يعتبر هو بدوره معطاة في هذه الحالة. وبهذه الطريقة يتحدد طلب المنتج على عناصر الإنتاج وكذلك حجم إنتاجه.

وحيث أننا نفترض أيضا في نظام المنافسة الكاملة حرية الدخول للصناعة والخروج منها فإن هذا سوف يؤدي إلى أن يكون حجم الإنتاج متحددا عندما يتساوى النفقة المتوسطة مع السعر.

الشروط الموضوعية فهي يتم تحقيقها عن طريق التنسيق بين قرارات الوحدات الاقتصادية المختلفة سواء كانت وحدات استهلاكية أو إنتاجية. وتحقق الشروط الموضوعية ذلك النظام من الأسعار الذي يحقق التوافق التام بين الشروط الشخصية للوحدات الاقتصادية في النظام الاقتصادي كله.

ويتحقق هذا الشرط الموضوعي عندما يسود ثمن للتوازن بحيث أن الطلب على كل سلعة وكل عنصر يصبح مساويا لعرض تلك السلعة وذلك العنصر. ويصبح هذا الثمن هو ثمن التوازن.

هذه هي الطريقة التي يتم بها حل مشكلة التوازن العام في حالة المنافسة الكاملة. ويتم الوصول إلى حالة التوازن في الحقيقة عن طريق أسلوب التجربة والخطأ. ويقوم أسلوب التجربة والخطأ على أساس الوظيفة الأساسية للأسعار في ذلك النظام. وتتلخص هذه الوظيفة في أنه في حين أن الأسعار إنما هي نتاج لقرار المنتجين جميعا، فإن كل منتج على حدة ينظر إلى الأسعار السائدة بوصفها معطاة يقوم بناء عليها بتحديد سلوكه في السوق. وهكذا فإن الأسعار السائدة في السوق تحدد سلوك الفرد.

2-تحديد الأسعار على سبيل التجربة والخطأ في اقتصاد مخطط: قبل أن نحدد كيف يتم الوصول إلى التوازن عن طريق تحقيق الظروف الشخصية والموضوعية له في اقتصاد قائم على التخطيط، لا بد من توضيح أبعاد هذا الاقتصاد التنظيمية يسود هذا الاقتصاد الملكية العامة لوسائل الإنتاج. إلا أن هذا الاقتصاد يتمتع بوجود سوق بالمعنى الاقتصادي للكلمة للسلع الاستهلاكية ولخدمات العمل. ويرتب على ذلك حرية المستهلكين في اختيار توليفة السلع الراغبين فيها أو حرية الأفراد في اختيار نوع المهنة التي يرغبوا فيها. وتعتبر رغبات المستهلكين كما تظهر في طلبهم على السلع المختلفة هي المؤشر الرئيسي والموجه الأساسي لاستخدام الموارد. أما فيما يتعلق برأس المال (السلع الرأسمالية) وبالموارد الإنتاجية الأخرى غير العمل، فإن أسعار السلع الرأسمالية والموارد الإنتاجية الأخرى تمثل مجرد أسعار بالمعنى العام للكلمة، أي أنها مؤشرات تعكس البدائل المتاحة، يتم تحديدها لأغراض المحاسبة الدفترية؛ أي أنها أسعار تحكمية.

كيف يتم تحقيق التوازن في هذا النظام الاقتصادي؟ يتم تحقيق التوازن في هذه الحالة كحالة المنافسة بتحقيق شروط التوازن الشخصية والموضوعية.

أ-فعلى أساس المؤشرات المعطاة "given Indices" للبدائل المتاحة (سواء كانت هذه المؤشرات أسعار السوق في حالة السلع الاستهلاكية أو خدمات عنصر العمل أو أسعار تحكمية لتحقيق بعض الأغراض المحاسبية كما هو الحال في السلع الرأسمالية أو الموارد الإنتاجية الأخرى)، يقوم الأفراد في هذا النظام الاقتصادي سواء كمستهلكين أو ملاك لخدمات العمل أو المديرين للوحدات الإنتاجية (الذين يتخذون القرارات الخاصة باستخدام رأس المال Capital goods والموارد الإنتاجية الأخرى غير العمل) باتخاذ قرارات طبقا لقواعد معينة. ويعتبر مديري الوحدات الإنتاجية في حكم الموظفين العموميين.

ب-يتم تحديد الأسعار (سواء كانت أسعار السوق أم الأسعار الحسابية) على أساس تحقيق شرط معين هو تساوي الكمية المطلوبة من أي سلعة مع الكمية المعروضة منها.

إن الشروط التي تحدد القرارات التي يتم اتخاذها تحت البند أ تمثل الشروط الشخصية للتوازن بينما الشروط الخاصة بالبند (ب) تمثل الشروط الموضوعية للتوازن. وهناك الشرط الثالث (ج) وهو الشرط الذي يعكس طبيعة التنظيم الاجتماعي للنظام الاقتصادي السائد. ذلك أنه حيث تسود الملكية العامة للموارد الإنتاجية غير العمل فإن تكوين الدخول للأفراد لا علاقة لها بملكية هذه الموارد. إنما بتحدد دخلوهم بناء على المبادئ والسياسات الدخلية المتسعة. ويمكن النظر إلى دخول المستهلكين على أنها تتكون من عنصرين، العنصر الأول يرجع إلى مقابل خدمات العمل،

أما العنصر الآخر فيمثل نصيب الفرد من الدخل الناتج عن رأس المال والموارد الطبيعية الأخرى المملوكة للمجتمع. وهكذا فنحن نفترض أن توزيع الدخل قائم على مبادئ معينة لا داعي للدخول في تفاصيلها الآن، وأن هذه المبادئ تحدد دخول المستهلكين.

ما هي الشروط الشخصية لتحقيق التوازن في مثل هذا النظام الاقتصادي؟ يمكن القول أن تحقيق هذه الشروط يتم كما يلي:

أ-يقوم هذا النظام على إفتراض حرية المستهلك في اتخاذه لقراره. ومن ثم تنطبق هنا نفس الشروط الشخصية لتحقيق التوازن كما هو الحال في نظام المنافسة الكاملة. ذلك أن دخول المستهلكين وأسعار السلع الاستهلاكية تعتبر معطيات لكل مستهلك يقوم بناء عليها بتحديد سلوكه، وتنطبق هنا نفس القاعدة السابقة وهو أن كل مستهلك يسعى إلى شراء تلك التوليفة التي تحقق له أقصى إشباع في حدود دخله والأسعار السائدة، أي قاعدة التناسب بين المنافع الحدية وأسعار السلع المختلفة. وهكذا يتحدد طلب المستهلكين على السلع.

ب-لا يقوم مديري المشروعات الإنتاجية باتخاذ قراراتهم فيما يتعلق باستخدام الموارد بناء على قاعدة تحقيق أقصى ربح ممكن كما هو الحال في ظل المنافسة الكاملة. بل يقوم الجهاز المركزي للتخطيط في هذه الحالة بإصدار تعليمات إلى الوحدات الإنتاجية والجهات المشرفة على استخدام الموارد بإتباع تعليمات معينة والالتزام بقواعد محددة. وتهدف هذه التعليمات والقواعد إلى الوصول إلى أقصى إشباع للمستهلكين. ويترتب على هذه التعليمات التي تصدرها اللجنة المركزية للتخطيط تحديد التوليفة المستخدمة من عناصر الإنتاج وحجم الإنتاج. أما القاعدة التي تفرضها اللجنة المركزية للتخطيط على الوحدات الإنتاجية فهي اختيار تلك التوليفة من عناصر الإنتاج التي تؤدي إلى أقل نفقة متوسطة للناتج.

ويترتب على هذه القاعدة أن يتم اختيار تلك التوليفة من عناصر الإنتاج طبقا لقاعدة تساوي النسبة بين الإنتاجية الحدية للعنصر وثمن العنصر بالنسبة لجميع العناصر. وتصدر هذه التعليمات إلى كافة الوحدات التي تقوم باتخاذ قرار متعلق بكيفية التوليف بين عناصر الإنتاج، سواء للمديرين الذين يقومون بإدارة مشروعات قائمة فعلا، أو لهؤلاء الذين يشرفون على إنشاء مشروعات جديدة.

أما القاعدة الثانية التي يصدر بها تعليمات من اللجنة المركزية للتخطيط إلى المشروعات والوحدات الإنتاجية فتتعلق بتحديد حجم الإنتاج. وتفرض هذه القاعدة على مديري المشروعات اختيار ذلك الحجم من الإنتاج بحيث تتساوى النفقة الحدية مع ثمن السلعة. ويتم إصدار هذه التعليمات إلى مستويين من المديرين، أولا: مديري الوحدات الإنتاجية، وبناء على هذه القاعدة والقاعدة الأولى يتحدد حجم الإنتاج في المشروعات والوحدات الإنتاجية المختلفة وبالتالي يتحدد طلب الوحدات الإنتاجية على عناصر الإنتاج.

أما فيما يتعلق بتحديد حجم الإنتاج في الصناعة ككل وليس في كل وحدة منها فقط، فتقوم السلطة المركزية للتخطيط بإرسال تعليمات متعلقة بالقاعدة الثانية إلى مديري الصناعات (مديري فرع صناعات المنسوجات أو مديري الصناعات الكيماوية).

وتمثل هذه القاعدة مؤشرا توجيهيا لمديري الصناعات فيما يتعلق بقرارهم الخاص بوجوب توسع حجم الإنتاج (عن طريق توسع حجم الوحدات الإنتاجية القائمة أو بناء مشروعات جديدة) أو إنكماش حجم الإنتاج (عن طريق التوقف عن إحلال رأس المال الذي يفني في بعض المشروعات).

وبالتالي فيجب على كل صناعة أن تنتج ذلك الحجم الذي يمكن بيعه بسعر يساوي النفقة الحدية المحققة بواسطة الصناعة موضوع البحث في إنتاج هذا الحجم من الناتج.

وتؤدي القاعدة الثانية حينما ترسل إلى مديري الصناعات نفس النتيجة التي تحققها قاعدة حرية الدخول أو الخروج من الصناعة في ظل نظام المنافسة الكاملة، أي أنها تؤدي إلى تحقيق حجم الإنتاج في الصناعة ككل. ويجب الالتزام بالقاعدة الثانية سواء تم تغطية النفقة المتوسطة أم لا، حتى ولو تضمن ذلك تحقيق بعض الوحدات لخسارة.

ويتم إرسال هاتين القاعدتين في صورة تعليمات إلى كل هؤلاء الملتزمين باتخاذ قرارات الإنتاج. وتشير هذه التعليمات إلى ضرورة اختيار ذلك الفن الإنتاجي (التوليفة بين عناصر الإنتاج) الذي يؤدي إلى الوصول إلى أقل نفقة متوسطة وإنتاج ذلك الحجم من الإنتاج الذي تتساوى عنده النفقة الحدية للإنتاج مع ثمن السلعة. ويلاحظ أن القاعدة السالفة لن تؤدي إلى الوصول إلى أقل نقطة على منحنى النفقة المتوسطة ولكن إلى أقل منحنى للنفقة المتوسطة. وبناء على إتباع هذه التعليمات المتمثلة في القاعدتين السالفتين يتم تحديد حجم الإنتاج لكل وحدة وللصناعة كلها ويتحدد الطلب الكلي على عناصر الإنتاج.

ج-فيما يتعلق بتحديد أثمان عنصر العمل والموارد الإنتاجية الأخرى. فإنه فيما يتعلق بالعمل حيث تفترض هنا حرية العمل في اختيار مهنته، فإن عنصر العمل سوف يعرض خدماته إلى تلك الأنشطة أو الصناعات التي تدفع أعلى مكافأة لخدمة العمل. أما فيما يتعلق بالموارد الإنتاجية الأخرى (كرأس المال) حيث يخضع للملكية العامة لوسائل الإنتاج وحيث لا يوجد سوق لها. فإن أثمانها يتم تحديدها بواسطة السلطة المركزية للتخطيط مع إعطاء التعليمات للمشرفين على توزيع هذه الموارد بتوجيهها إلى تلك الصناعات والوحدات الإنتاجية القادرة على دفع الثمن الذي حددته لجنة التخطيط. وبناء على تحديد أثمان خدمات عناصر الإنتاج غير العمل

فإن توزيعها يتحدد بالتالي بين الاستخدامات المختلفة.

3-تحقيق الظروف الموضوعية: وحتى يمكن تحقيق الظروف الموضوعية للتوازن فإن اللجنة المركزية للتخطيط عليها أن تقوم بتحديد الأسعار، ثم عليها أن تتأكد من أن مديري الوحدات الإنتاجية والصناعات والمشرفين على الموارد الإنتاجية يقومون بعمل حساباتهم طبقا للأسعار التي حددتها السلطة المركزية للتخطيط. وبناء على تحقيق وظيفة الأثمان كمعلمة (Parameter) فإن الظروف الموضوعية يتم تحقيقها. ذلك أنه بناء على الأسعار التي تم تحديدها يحدد المستهلكون والوحدات الإنتاجية قراراتهم (الظروف الشخصية) وبناء على ذلك تتحدد الكميات المطلوبة والمعروضة من كل سلعة ومن كل عنصر. وتضمن قاعدة توازن الكمية المطلوبة والكمية المعروضة اختيار أسعار التوازن التي تضمن التناسق بين كافة قرارات الوحدات على مستوى المجتمع ككل. إذا كانت الأسعار التي تم اختيارها ليست هي أسعار التوازن فإنه سوف يظهر وجود فائض أو عجز للسلعة موضوع البحث. فالسلعة التي يكون سعرها منخفضا عن سعر التوازن سوف يظهر عجز فيها أي زيادة في الطلب عن العرض) والعكس في حالة السلعة التي يرتفع فيها السعر عن سعر التوازن. وهكذا فإن أي خطأ بواسطة اللجنة المركزية للتخطيط سوف تعبر عن نفسها بطريقة موضوعية عن طريق وجود عجز أو فائض في السلعة أو المورد وموضوع البحث.

ومن ثم فيجب تعديل الأسعار بواسطة اللجنة المركزية للتخطيط وبناء على هذه الأسعار الجديدة تقوم الأفراد والوحدات الإنتاجية بعمل حساباتهم وتحديد سلوكهم طبقا للأسعار الجديدة وبالتالي تتحدد كميات جديدة من الطلب بالعرض للسلع وعناصر الإنتاج عند هذه الأسعار الجديدة. فإذا كانت الأسعار الجديدة ليست هي أسعار التوازن،

فإن ذلك سوف يظهر مرة أخرى في وجود عجز أو فائض في السلعة موضوع البحث، مما يؤدي باللجنة المركزية إلى تعديل الثمن. وتظل هذه العملية المستمرة من التجربة والخطأ حتى يصل المجتمع إلى أسعار التوازن وهي الأسعار التي تحقق التساوي بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من كل سلعة وكل مورد. وهكذا فإذا كان سعر الفائدة الذي حددته اللجنة المركزية للتخطيط أعلى من سعر التوازن فسوف يظهر فائض في رأس المال وإذا كان أقل من سعر التوازن فسوف يظهر عجز في استخدام رأس المال. وتظل عملية التعديل من خلال التجربة والخطأ حتى نصل إلى أسعار التوازن وبالتالي الظروف الموضوعية للتوازن.

-3-تحديد الأسعار في ظل نظام التخطيط المركزي

سوف نحاول في هذا القسم بحث تحديد الأثمان في اقتصاد قائم على التخطيط المركزي، أي حيث تتخذ القرارات الأساسية فيه اللجنة المركزية للتخطيط. وللوصول إلى دراسة واقعية لهذا النظام في تحديد الأثمان سوف يكون إشارتنا دائما إلى تجربة الاتحاد السوفيتي في تحديد الأثمان.

حيث يقوم نظام الأسعار في الاتحاد السوفيتي على النظام المزدوج **Dual system** للأسعار الذي بموجبه تتحدد أسعار السلع الاستهلاكية للمستهلك على أساس مختلف تماما (وعند مستوى أعلى نتيجة لفرض الضريبة على رقم الأعمال **Turn-over Tax**) عن أسعار السلع الإنتاجية التي تتداول بين المشروعات الإنتاجية داخل النظام ولا تصل إلى المستهلك النهائي. ومن هذا يتبين أن هناك نوعين من الأسعار أو الأثمان: (أثمان التجزئة **Retail price** وهي الأثمان التي يقوم بدفعها المستهلك النهائي من أجل الحصول على السلعة.

ويقوم ثمن التجزئة للمستهلك على أساس سعر البيع Selling price للمنتج، وهو السعر الذي تترك على أساسه السلع المصانع أو المشروعات المنتجة لها، أو هو السعر الذي يدفع للوحدة الإنتاجية المنتجة للسلعة بواسطة مؤسسات تجارة الجملة (يسمى أحيانا سعر الجملة). ويضاف بعد ذلك بعض نفقات التوزيع ثم تفرض الضريبة على رقم الأعمال Turn-over- فيتكون ثمن التجزئة من ثمن البيع + الضريبة على رقم الأعمال (+ بعض نفقات التوزيع).

وتهدف أثمان التجزئة إلى تصفية السوق Clear the Market من السلع أي أنها تهدف إلى المساواة بين الطلب والعرض على السلع الاستهلاكية. وبالتالي فهي أسعار السوق بالمعنى الاقتصادي للكلمة تعكس ظروف كل من الطلب والعرض. وتحقق التوازن بين كل من العرض والطلب على السلع، الضريبة على رقم الأعمال بما فيها من مرونة كافية للتغير، أضف إلى ذلك سهولة فرضها وجبايتها من الناحية الإدارية. وتتعدل أثمان التجزئة على حسب ما يظهره السوق من وجود فائض أو عجز مادي في السلعة موضوع البحث.

أما النوع الثاني من الأثمان فهو ثمن البيع Selling price، فهو الثمن الذي تتقاضاه الوحدة الإنتاجية أو المشروعات سواء كانت هذه المشروعات في قطاع السلع الاستهلاكية أم في قطاع السلع الإنتاجية. أي هي الأسعار التي على أساسها تتناول المنتجات بين الوحدات والمشروعات الإنتاجية في داخل النظام الاقتصادي، سواء كان انتقال السلع من وحدات إنتاج السلع الاستهلاكية إلى مؤسسات التجارة أو تبادل السلع بين وحدات إنتاج السلع الإنتاجية ووحدات إنتاج السلع الاستهلاكية.

وتتحدد أسعار البيع على أساس النفقات المخططة **planned cost** وتشمل نفقات الأجور والمهايا والمواد الأولية المستخدمة، ونفقات الصيانة واستهلاك رأس المال، ولا تتضمن أي فائدة على رأس المال الثابت أو إيجار للموارد الطبيعية، مع إضافة معدل معين للربح إلى هذه النفقات. ويتم إعداد ثمن البيع عند إعداد الخطة المالية المصاحبة للخطة العينية. ذلك أن خطة الإنتاج وبالتالي نفقات الإنتاج تبنى أولا على أساس مادي (عيني). أي أن يتم تحديد نفقات المستخدمات اللازمة لتحقيق حجم معين من الناتج على أساس مادي (حجم قوة العمل، المواد الأولية، استهلاك رأس المال). وحينما تترجم هذه النفقات على أساس أسعار الموارد الإنتاجية فإننا نحصل على بيان النفقات في صورة نقدية. ويوضح بيان النفقات أن حجم معين من الناتج وليكن ص سوف يتضمن (نفقات قدرها س جنيه)، أ س منها تذهب للأجور، ن س للمواد الأولية، وتمثل هذا النفقات المخططة **Planned cost** لحجم معين من الناتج مع إضافة إهلاك رأس المال الثابت. وبناء على ذلك يتم تحديد أسعار البيع وعلى كل وحدة أن تحدد خطتها المالية على أساس هذه الأسعار ويضاف إلى هذه النفقات معدل معين للربح يتحدد بنسب مختلفة من النفقات المخططة ويطلق عليه الربح المخطط "**Planned profit**". ومع إضافة هذا المعدل من الربح ينتج سعر البيع للوحدة الإنتاجية التي على أساسه تتعامل هذه الوحدة مع الوحدات الإنتاجية الأخرى.

ويتضح مما سبق أن سعر البيع الذي على أساسه تتعامل المشروعات الصناعية سواء في قطاع السلع الاستهلاكية أم في قطاع السلع الإنتاجية يقوم على أساس النفقات المباشرة أو ما يطلق عليه نفقات التشغيل أو النفقات الجارية "**Prime**" "**Operating cast**". أي أنها تتضمن نفقات التشغيل **Prime cost** مضافا إليه معدل معين من الربح المخطط.

ويترتب على هذا النظام لتحديد أسعار البيع هو جعل الربح الحقيقي الذي يحصل عليه المشروع فعلا يتغير بطريقة عكسية مع مستوى النفقات الفعلية actual cost التي يحققها المشروع بالنسبة لمستوى النفقات المخططة. فإذا استطاع المشروع تحقيق برنامجه الإنتاجي عن طريق اقتصاد أكبر في النفقات من ذلك المستوى من النفقات المخطط له فإنه سيحصل في النهاية على معدل للربح أعلى من معدل الربح المخطط. والعكس إذا حقق المشروع نفقات أعلى من مستوى النفقات المخططة فسوف ينتهي بمعدل للربح أقل من المعدل المخطط له. وبالتالي نظر إلى هذا النظام على أنه مشجع للمشروعات على الوصول إلى الكفاءة العالية.

انتقاد نظام الأثمان المزدوج:

1-لقد انتقد هذا النظام بالجمود وعجزه عن أن يقدم لمديري الوحدات الإنتاجية حافزا كافيا لإنتاج التوليفة السليمة والمطلوبة من السلع وبالنسب المطلوبة. أي أن هذا النظام حال دون تحقيق خطة الأنواع planned assortment المختلفة من السلع أي النوعيات المختلفة من السلع بالمواصفات المطلوبة وبالنسب المطلوبة.

2-لقد انتقد هذا النظام المزدوج للأثمان على أساس أن الطريقة التي يتم بها تحديد سعر البيع تؤدي إلى تشجيع الفقد والضياع وعدم الاقتصاد (التوفير) في استخدام موارد رأس المال والموارد الإنتاجية النادرة الأخرى. ويرجع السبب في ذلك إلى بناء سعر البيع على أساس نفقات التشغيل operating cost أو ما يطلق عليه النفقات الجارية المباشرة prime cost، وهي الأجور مضافا إليها إهلال رأس المال الثابت. أضف إلى ذلك ضيق معدل الربح المفروض وهو الفرق بين النفقات بالمعنى السابق وثمن البيع للمشروع.

3-انتقد هذا النظام على أساس عدم وجود علاقة بين أثمان السلع الاستهلاكية للمستهلك (أثمان التجزئة) وأثمان البيع وبصفة خاصة أثمان السلع الإنتاجية.

4-انتقد هذا النظام المزدوج في تحديد الأثمان على أساس أنه لا يقوم على منطق اقتصادي سليم فيما يتعلق بالتفرقة بين ثمن التجزئة وثمن البيع (سواء للسلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية) فيما يتعلق بفرض ضريبة رقم الأعمال على الأول دون الثاني.

-4-تحديد معايير الاستثمار أو معايير اختيار المشروعات

إن المقصود بمعايير الاستثمار تلك المعايير التي يحددها المخطط والتي بناء عليها تحدد قائمة أولويات المشروعات الداخلة في نطاق الخطة. وبمعنى آخر هي المعايير التي يتم بناء عليها اختيار المشروعات الداخلة في الخطة من بين بدائل عديدة من المشروعات المتاحة أمام المخطط. ولا شك أن تحديد معايير اختيار المشروعات من الموضوعات الاستراتيجية الهامة في إعداد الخطة –وبصفة خاصة خطة الاستثمار- بحيث أن سلطة تحديد هذه المعايير إنما تقع في إطار القرارات التي يجب أن تتخذها السلطة المركزية للتخطيط. ذلك أن اختيار المشروعات الاستثمارية الواردة في الخطة يخضع للأهداف العامة للخطة القومية وللظروف العامة التي تحيط بتنفيذها. فالخطة القومية التي توضع في ظروف السلم قد تعطي أولوية لمشروعات معينة تختلف جذريا عن المشروعات التي تحوز الأولوية في إطار خطة توضع في وقت الحرب. ففي الحالة الأولى قد يتم اختيار المشروعات التي يؤدي اختيارها إلى أكبر مساهمة في الناتج القومي أو إلى أعلى معدل نمو لهذا الناتج. بينما في الثانية يتم اختيار المشروعات التي تساهم أساسا في زيادة الطاقة الحربية وهي الصناعات الحربية ومشروعات رأس المال الاجتماعي... الخ بصرف النظر عن مدى مساهمة هذه المشروعات في الناتج القومي أو في معدل نموه.

كذلك فإن المشروعات التي تؤدي إلى أكبر ربح ممكن من وجهة نظر المشروع الخاص، ليست هي بالضرورة التي تؤدي إلى أكبر عائد اجتماعي ممكن. أضف إلى ذلك أن الظروف العامة والقيود المتعددة المحيطة بإعداد وتنفيذ الخطة القومية لا بد وأن تؤثر في اختيار المشروعات وفي وضع قائمة الأولويات. فالعجز المزمن في ميزان المدفوعات والندرة في موارد النقد الأجنبي المتاحة لا بد وأن تبدو في التأثير على اختيار المشروعات، مثال ذلك اختيار المشروعات التي تحل محل الواردات أو تدفع الصادرات. كذلك فإن الوفرة النسبية للموارد ومدى عرض المهارات الفنية وطبيعة العلاقات الدولية لدولة ما لا بد وأن تؤثر في نمط اختيار المشروعات الواردة في خطتها.

يتضح ما سبق أن ترك تحديد معايير الاستثمار -معايير اختيار المشروعات الاستثمارية- لمستوى المشروع أو مستوى القطاع قد يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها فيما يتعلق بالهيكل العام للخطة القومية. فقد يترتب على اختلاف ظروف المشروعات المختلفة إلى اختلاف معايير الاستثمار التي تطبقها كل منهم ما يترتب عليه تناقض هذه المعايير والأهداف العامة للخطة. أضف إلى ذلك أن المشروعات المختلفة لا تأخذ في اعتبارها ظروف المشروعات الأخرى -لأنها في أغلب الأحيان لا تعلم بها- ومن ثم سوف يترتب على ذلك ظهور اختناقات في استخدام الموارد النادرة كبعض المواد الأولية الاستراتيجية أو موارد النقد الأجنبي. وهيئة التخطيط المركزية هي الهيئة الوحيدة التي يتوافر لديها الصورة الكاملة للاقتصاد القومي والفهم الكامل لطبيعة القيود الواردة على إعداد وتنفيذ الخطة. ومن ثم فهي أعلم بالظروف والمتغيرات التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار المشروعات الجديدة. ولا يعني هذا أن الهيئة المركزية للتخطيط سوف تقوم في كل نشاط وفي كل قطاع

وعلى مستوى المشروع بتحديد ما هي المشروعات التي يجب اختيارها تفصيلا، كل ما في الأمر أن الهيئة المركزية تضع المعيار الذي يجب أن تهتدي به كافة المستويات عند اختيار المشروعات التي تدخل في نطاقها أو توضيح المتغيرات المختلفة التي يجب أخذها في الاعتبار عند اختيار المشروعات.

ولقد أسهم الاقتصاديون في موضوع معايير الاستثمار وقدموا في كتاباتهم عديد من المعايير التي يجب أن يستند إليها المخطط عند تحديد أولوية المشروعات. ولن نستطيع أن نتناول هنا كافة المعايير الاستثمارية التي قدمت في هذه الكتابات إذ تبلغ في تعددها عدد الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع، وسوف نقتصر هنا على معالجة بعض المعايير التي حازت الاهتمام وتركزت عليها المناقشة في الفكر الاقتصادي وهي:

-معيار رأس المال.

-معيار العائد الحدي الاجتماعي بوجهاته المختلفة.

-معيار نصيب العامل من القدر المعاد استثماره.

-المعيار السوفيتي في اختيار المشروعات.

أولاً: معيار دورات رأس المال: ونادى بهذا المعيار بولاك خلال الأربعينيات واضعا في اعتباره ظروف الدول الأوربية التي كانت تحاول إعادة بناء اقتصادياتها بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد عانت هذه الدول في أعقاب الحرب من ندرة في موارد رأس المال ومن عجز في موازين مدفوعاتها وبالتالي ندرة في موارد النقد الأجنبي.

ويرى هذا المعيار أنه حيث أن الموارد الاستثمارية تعتبر هي الموارد النادرة فيجب اختيار تلك المشروعات التي تؤدي إلى الحصول على أعلى ناتج ممكن من رأس المال، أي تلك المشروعات التي يصل فيها معامل رأس المال للدخل إلى أقل ما يمكن.

وطالما أننا نحاول بقدر الإمكان الاقتصاد في موارد رأس المال فإن نفس المعيار سوف يؤدي إلى أعلى معدل لمعامل العمل/ الناتج، أي نصيب الوحدة من الناتج من عنصر العمل. ويترتب على هذا لو كان لدى المخطط أربع مشروعات أ، ب، ج، د بحيث أن قيمة معامل رأس المال للدخل كالآتي:

أ	ب	ج	د
6	5	4	3

فإنه طبقا لهذا المعيار فإن المشروع د لابد وأن يحوز الأولوية الأولى.

ويقوم هذا المعيار على المبدأ العام لنظرية النفقات النسبية والتي ترى أنه حينما تختلف الوفرة النسبية لعناصر الإنتاج فإنه يجب اختيار تلك المشروعات التي تستخدم بكثرة ذلك العنصر ذو الوفرة النسبية الأكبر ويقتصد في استخدام ذلك العنصر ذو الوفرة النسبية الأقل. ويسير هذا المعيار طبقا للقاعدة العامة للنظرية الكلاسيكية الحديثة والتي ترى أن التوزيع الكفء للموارد يقتضي استخدام عنصر الإنتاج حتى تساوي الإنتاجية الحدية لهذا العنصر في استخداماته المختلفة. ويترتب على تطبيق هذه القاعدة في الدول النامية أن الاستخدام الكامل لعنصر العمل في مواجهة ندرة موارد رأس المال سوف تؤدي إلى انخفاض إنتاجية العمل، إلا أن الناتج الكلي سوف يتزايد نتيجة لزيادة التشغيل من القوة العاملة.

وقد تطور هذا المعيار ليدخل في اعتباره أثر اختيار المشروعات وتنفيذها على ميزان المدفوعات. ويرجع نشوء ظاهرة العجز في ميزان المدفوعات في الدول النامية إلى اعتماد هذه الدول على استيراد المعدات والآلات اللازمة لهذه المشروعات من الخارج وإلى احتياجها للمواد الأولية والسلع الوسيطة اللازمة لتشغيل هذه المشروعات في الوقت الذي لا تتزايد فيه الصادرات بالمعدل اللازم لتغطية احتياجات الواردات.

ويترتب على ذلك أنه يجب أن يؤخذ في الاعتبار أثر المشروع على حصيلة النقد الأجنبي ومن ثم على ميزان المدفوعات فبعض المشروعات قد يترتب عليها توفير في حصيلة النقد الأجنبي بينما البعض الآخر قد يؤدي إلى زيادة الطلب على هذه الحصيلة. وقد حاول بولاك "Polak" ترتيب المشروعات من حيث أثرها على ميزان المدفوعات الترتيب التالي:

1-المشرعات الاستثمارية التي تنتج سلعا تضيف إلى الصادرات أو تحل محل الواردات. إن الأثر الصافي لهذه المشروعات على ميزان المدفوعات هو المساعدة في خلق فائض في الصادرات. أي أن الأثر على ميزان المدفوعات موجبا.

2-المشروعات الاستثمارية التي تنتج سلعا تحل محل سلعا كان يتم تسويقها داخل السوق المحلي أو تحل محل سلعا كان يتم تصديرها. أن أثر هذه المشروعات على ميزان المدفوعات يكون في أغلب الأحيان حياديا.

3-المشروعات الاستثمارية التي تنتج سلعا تضيف إلى السلع التي يتم تسويقها محليا ويمثل إنتاجها زيادة عن احتياجات الطلب المحلي. ان أثر هذه المشروعات على ميزان المدفوعات يكون دائما سلبيا.

ويجب على أية سياسة للاستثمار حتى تتفادى الآثار الضارة للمشروعات الاستثمارية على ميزان المدفوعات أن تركز على المشروعات من النوع الأول وأن تهمل تماما المشروعات من النوع الثالث. أما المشروعات من النوع الثاني فيجب اختيارها بدقة وعناية عن طريق الموازنة بين أثارها الضارة على ميزان المدفوعات وأثارها الموجبة على الاقتصاد القومي.

نقد معيار دوران رأس المال:

1-يهمل هذا المعيار أثر المشروع على معدل النمو وذلك بتركيزه على أثر المشروع على الناتج الكلي. كذلك فإن الوصول إلى أقصى عمالة ممكنة قد يتعارض مع أقصى معدل للنمو. كما أن تطبيق هذا المعيار قد يؤدي استيعاب العمالة عند مستويات منخفضة من الإنتاجية.

2-يهمل هذا المعيار أثر المشروع على متوسط الدخل الفردي كما يهمل أيضا أثر المشروع على توزيع الدخل القومي في المجتمع.

3-ولقد انتقد البعض اعتبار أثار المشروع على ميزان المدفوعات التي يقدمها المعيار السابق من عدة وجوه:

أ- أنه من الممكن أن يتزايد الدخل الحقيقي دون أن يصاحب ذلك بزيادة الطلب على الواردات بمعنى أن الخوف من زيادة الطلب على الواردات إنما يكمن في زيادة الدخل النقدي دون الدخل الحقيقي.

ب- أن المعيار السابق ساوى بين المشروعات الدافعة لزيادة الصادرات والمشروعات التي تحل محل الواردات من حيث أثرهما على ميزان المدوفعات. ذلك أن المشروعات التي تحل محل الواردات قد تكون ذات أثر سالب على ميزان المدفوعات وذلك إذا ترتب على إنشاء الصناعات التي تحل محل الواردات زيادة الواردات من المواد الوسيطة المستخدمة في الصناعة.

ثانياً: معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية: وقد قدمت عدة معايير تمثل وجهات نظر مختلفة لمعيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية وسوف نناقش هنا معياران فقط من هذه المعايير التي تركز على موضوع الإنتاجية الاجتماعية وهما المعيار الذي تقدم به كهن kahn والمعيار الذي تقدم به تشيري "Chenery".

1-معيار كهن للإنتاجية الحدية الاجتماعية: ان تقدير مساهمة المشروع للاقتصاد القومي تختلف تمام الاختلاف من وجهة نظر المشروع الخاص أو الفردي عن مساهمته من وجهة نظر المجتمع. فتقدير التكلفة والعائد لمشروع معين تختلف من وجهة نظر المشروع الفردي عن التكلفة والعائد من وجهة النظر الاجتماعية. والعيب الأساسي الكامن في معيار دوران رأس المال السابق الإشارة إليه هو تركيزه على العائد من وجهة نظر المشروع الخاص. وبالتالي فطبقا لمعيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية يجب اختيار تلك المشروعات التي تؤدي إلى أعلى إضافة صافية للناتج القومي من وحدة الاستثمار. أي أنه عند تقدير العائد من الوحدة الإضافية للاستثمار (الوحدة الحدية) يجب أن نضع في الاعتبار صافي مساهمة هذه الوحدة الإضافية من الاستثمار للناتج القومي وليس ما تدره من عائد للمستثمر الخاص. ونصل إلى أعلى كفاءة في استخدام الموارد الاستثمارية إذا ترتب على استخدام هذه الموارد الوصول إلى أعلى ناتج قومي. ويتحقق الوصول إلى أعلى ناتج قومي إذا تساوت الإنتاجية الحدية الاجتماعية للاستثمار في جميع استخداماته.

2-معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية لتشينري: حاول تشينري أن يطور فكرة الإنتاجية الحدية الاجتماعية عن طريق تقديم صيغة جديدة لهذا المعيار تمكن من عملية تحديده وتطبيقه بطريقة كمية. ويرى تشينري أن صياغة برنامجا أمثل للاستثمار لا يتطلب قياس دقيق للإنتاجية الحدية لكل استثمار معين، بل يمكن ترتيب Ranking المشروعات المختلفة بحسب قيمة كل منهم الاجتماعية. وعند تحديد هذا الترتيب للمشروعات يجب أن نضع في الاعتبار أثر المشروع على الدخل القومي، أثر المشروع على ميزان المدفوعات وعلى نفقة المواد الأولية المحلية والمستوردة المستخدمة في عملية الإنتاج.

وتعتبر الإنتاجية الحدية الاجتماعية للاستثمار دالة في أثر المشروع الاستثماري على الدخل ى، وعلى ميزان المدفوعات م، وعلى توزيع الدخل القومي ت، وعلى متغيرات أخرى. وبالتالي:

الإنتاجية الحدية الاجتماعية = د (ى ، م ، ت ، ...) فإذا رمزنا للإنتاجية الحدية الاجتماعية بالرمز ج فإن الزيادة أو الإضافة إلى

$$\Delta ج = \frac{دج}{دي}\Delta ى + \frac{دج}{دم}\Delta م + \frac{دج}{دت}\Delta ت$$

أو بمعنى آخر فإن الزيادة في الإنتاجية الحدية الاجتماعية هي مجموع أثار الزيادة في الدخل، وفي موقف ميزان المدفوعات، وفي توزيع الدخل القومي. ولقد استبعد تشيزي ابتداء أثر المشروع على توزيع الناتج القومي على أساس أن هذا الأثر لا يمكن تقديره بدرجة أكيدة من المعرفة. أما أثر المشروع على ميزان المدفوعات فينعكس في قيمة العملة الوطنية على أساس سعر الصرف السائد إما بالزيادة غير الحقيقية في قيمة العملة الوطنية **Over-valuation** أو في النقص في القيمة الحقيقية للعملة الوطنية "**Under-valuayion**" على أساس سعر الصرف السائد. فإذا استبعدنا أثر المشروع على توزيع الدخل، وكانت ر تمثل الزيادة في تقدير قيمة العملة الوطنية على أساس سعر الصرف السائد فإن

$$\Delta ج = \Delta ى + ر \Delta م$$

فإذا كانت ر = صفر، فمعنى هذا أن ميزان المدفوعات في حالة توازن. إذا كانت ر موجبة فيعني هذا وجود زيادة في تقدير قيمة العملة الوطنية، وإذا كانت ر سالبة فإن هذا يعني نقص في تقدير قيمة العملة الوطنية على أساس سعر الصرف السائد. وفي الدول المتخلفة تكون ر عادة أكبر من الصفر نتيجة لعدم المرونة النسبي للصادرات والوا ب الدول.

حيث أن = العائد على رأس المال

= نسبة النفقات الحدية إلى رأس المال

$$\frac{ب}{ك}$$

= أثر ميزان ... على رأس المال

إذن: الإنتاجية الحدية الاجتماعية = $\frac{م ر}{ك}$ - $\frac{ت}{ك}$ + $\frac{ب}{ك}$

ولقد حاول تشينري تطبيق هذا المعيار على اختيار بعض المشروعات في اليونان. ففي مشروع إنتاج الأسمنت كانت قيمة ك بآلاف الدولار هي (6750 دولار): أما العائد على رأس المال وكان يساوي 0.93: ونسبة النفقات إلى رأس ... اوي = 0.37:

وأثر المشروع على ميزان المدفوعات $\frac{ب}{ك}$ = 0.07 وبالتالي فإن الإنتاجية الحدية الاجتماعية لهذا المشروع كانت كالآتي:

ج = 0.93 – 0.37 + 07. = 0.63 دولار

تقييم معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية:-

1-لا شك أن معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية يتفوق على معيار دوران رأس المال من حيث تركيزه على تأثير الاستثمار على الاقتصاد القومي ككل. أي اهتمامه بالأخذ في الاعتبار وجهة النظر الاجتماعية ومن ثم اهتمامه بإدخال الوفورات الخارجية ونقائصها عند حساب العائد من المشروع. ولا شك أن هذا المعيار وتطبيقه يسمح بإقامة مشروعات ما كان يمكن إقامتها تحت تطبيق المعيار الأول، مثل المنافع العامة ومشروعات السكك الحديدية والسدود ومشروعات النقل ... الخ.

2-لا شك أن معيار الإنتاجية الحدية قد خطا خطوة فعلية إلى الأمام بتوضيحه ضرورة حساب أثر المشروع على ميزان المدفوعات. ذلك أن الدول المتخلفة جميعا (عدا تلك المنتجة للبترول) تعاني من عجز مزمن في موازين مدفوعاتها.

3-إلا أن هذا المعيار يعيبه عدم دقته في تعريف معنى "الاجتماعية" في هذا المجال مما يؤدي إلى تعريفات متعددة متضاربة لتعريف معنى العائد الاجتماعي. وإذا كان العائد الاجتماعي يفهم من هذا المعيار ضمنا على أنه الإضافة الصافية إلى الناتج القومي من وحدة الاستثمار، فكيف يمكن الاختيار بين مشروعين أ، ب حيث أن أ يؤدي إلى حجم أكبر من الإنتاج لحجم أكبر من السكان بينما المشروع ب يؤدي إلى حجم أصغر من الناتج إلى حجم أصغر نسبيا من السكان.

4-يركز معيار "الإنتاجية الحدية الاجتماعية" على أثر الاستثمار في زيادة الناتج الكلي دون اعتبار في زيادة متوسط الدخل. كذلك يهمل هذا المعيار الأثار التي يمكن أن تحدث لهذا الناتج الكلي في المستقبل وطريقة توزيعه. ذلك أن الطريقة التي يتم بها استخدام الناتج الكلي في المستقبل تحدد الاستثمار في الفترات المقبلة. ولا شك أن تحديد الاستثمار في المستقبل هو العامل الحاسم في تحديد معدل النمو الاقتصادي في المدى الطويل.

5-لا يدخل معيار الإنتاجية الحدية الاجتماعية أثر المشروع على طبيعة ونوعية عناصر الإنتاج والتغير فيهما والتي قد تكون نتيجة للأثار غير المباشرة للمشروع، مثل أثار المشروع غير المباشرة على زيادة نوعية القوى العاملة والتوسع في المهارات المتاحة منها أثار المشروع على السلوك الاستهلاكي والادخاري وأنماطهما في المستقبل

وبالتالي أثار المشروع على معدل الاستثمار في المستقبل الأثار غير المباشرة للمشروع على معدل النمو السكاني في المستقبل، وهو ولا شك أثر يحدد مستوى الدخل الفردي في المستقبل.

6-يهمل المعيار أن يأخذ في اعتباره الارتباط الهيكلي المتبادل بين قطاعات الاقتصاد القومي كما لا يحدد طبيعة وقيمة الوفورات الخارجية. كما يهمل أثر الشروع على مستوى الرفاهة عن طريق إهمال أثر الشروع على توزيع الدخل في المستقبل.

ثالثاً: معيار يصب العامل من القدر المعاد استثماره: فالدخل القومي يقسم بين عنصرين رئيسيين هما الأجور والأرباح. إذا كان الدخل في شكل أجور فإن نسبة المدخر منها تكاد تكون معدومة. أما الدخل في شكل أرباح فإن نسبة كبيرة منه تدخر وبالتالي تصبح متاحة للاستثمار فإذا افترضنا تساوي الدخل في دولتين أ، ب إلا أن نسبة الأرباح إلى الأجور في أ أعلى من ب فإن حجم المدخرات من الدخل في أ تكون أعلى من ب. وكلما زاد نصيب الفرد من رأس المال كلما ارتفعت الإنتاجية على مستوى المجتمع وحيث أن نصيب العامل من رأس المال في أي لحظة زمنية إنما تمثل استثمارات تمت في فترة زمنية سابقة، فإنه ينتج عن ذلك أن إنتاجية العامل في المستقبل يمكن زيادتها عن طريق زيادة الاستثمار وهو ما يتأتى عن طريق زيادة نصيب الأرباح بالنسبة لنصيب الأجور. إن الزيادة في الإنتاج نتيجة للاستثمار سوف تتجه إما إلى الاستثمار في المعدات والآلات أو الاستثمار في الإنسان (التدريب والتعليم) أو إلى الاستهلاك ولا شك أن السياسة الاستثمارية السلمية هي تلك التي تؤدي إلى زيادة ذلك النصيب من الناتج الموجه لأغراض الاستثمار بنوعيه المادي والبشري. إن زيادة رأس مال المجتمع سواء كان رأسمالا ماديا (معدات وآلات) أو رأسمالا بشريا يتوقف على ذلك القدر المعاد استثماره كل عام وعلى الزيادة في السكان.

وإذا ترتب على ارتفاع نصيب العامل من رأس المال، نتيجة لطبيعة المشروعات المطابقة لهذا المعيار، عدم زيادة فرص التشغيل في المدى القصير إلا أنها سوف تتزايد بمعدل سريع في المدى الطويل نتيجة لزيادة القدر المعاد استثماره من الزيادة في الدخل مما يسمح بزيادة القدرة على استيعاب القوة العاملة، ذلك أن زيادة فرض التشغيل تتوقف عند ـ أ- د ج شتين على العلاقة الآتية:

ع ز + 1 = ع ز (1 +) ز

حيث أن

ع ز + 1 = التشغيل في السنة الثانية، على أساس أن ز يمثل هنا عنصر الزمن وهي في هذه الحالة السنة الأولى وبالتالي ز + 2 تساوي السنة الثالثة... وهكذا

ع ز = التشغيل في السنة الأولى

أ = ناتج الآلة الواحدة

د = عدد العمال اللازمين لتشغيل الآلة الواحدة

ج = متوسط الأجر للعامل

ك = النفقة الرأسمالية للآلة

وواضح عن المعادلة السابقة أنه كلما زاد أ – د ج كلما زاد حجم الفائض الذي يمكن إعادة استثماره، ويزاد هذا القدر كلما قل حجم د (أي عدد العمال المشتغلين لكل آلة) أي كلما ارتفع نصيب العامل من رأس المال.

نقد المعيار السابق:

أ-لا شك أن هذا المعيار أدخل اعتبارات هامة لم تدخلها المعايير السابقة مثل تركيزه على معدل النمو والإنتاجية عن طريق الزيادة في نصيب العامل من رأس المال، كذلك فإن هذا المعيار يعطي الاهتمام للتغير في نوعية القوى العاملة ومهارتها وقدراتها كما يدخل في الاعتبارات الاستثمار في مواجهة مشكلة النمو السكاني.

ب-لا شك أن تطبيق المعيار يواجه قضية الانفجار السكاني عن طريق تركيزه على الارتفاع في نصيب العامل من رأس المال. ذلك أن الزيادة السكانية ومن ثم القوة العاملة سوف تؤدي إلى انخفاض معامل رأس المال للعمل (نصيب العامل من رأس المال) ومن ثم لتعويض ذلك لا بد من اختيار تلك المشروعات التي تحافظ على ذلك النصيب وتدفع به إلى أعلى ويكون ذلك عن طريق اختيار تلك المشروعات التي يرتفع فيها نصيب العامل من القدر المعاد استثماره فترتفع بالتالي نصيب العامل من رأس المال.

ج-أهمل هذا المعيار تأثير المشروع على بعض المتغيرات الهامة وبصفة خاصة أثر المشروع على ميزان المدفوعات. ذلك أن حصيلة النقد الأجنبي تمثل قيدا هاما على عملية النمو في هذه المجتمعات. وبالتالي يناقش المعيار أثر ارتفاع نصيب العامل من رأس المال على ميزان المدفوعات في الأمد القريب والبعيد. وواضح من النموذج أنه يفترض ضمنا اقتصادا مغلقا.

د-لقد افترض المعيار أن يزادة الربح سوف تؤدي بطريقة آلية إلى زيادة الاستثمار. أي أن زيادة الربح كنسبة من الناتج القومي سوف تؤدي إلى زيادة القدر المعاد استثماره. ويشير "سن" "Sen" إلى أن اختيار تلك الاستثمارات التي تؤدي إلى زيادة معدل الفائض بالنسبة لرأس المال لا تضمن بذاتها الوصول إلى معدلات مرتفعة للنمو. فالفائض المتولد قد يكون كبيرا بالنسبة للوحدة من رأس المال، إلا أن ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك للعاملين في الإنتاج سوف يؤثر على حجم هذا الفائض. ومن ثم فإنه يجب التفرقة بوضوح بين إنتاجية العامل وإنتاجية رأس المال. ذلك أنه بزيادة حجم رأس المال فإن إنتاجية رأس المال سوف تنخفض، وبالتالي فإن القدر المعاد استثماره سوف ينخفض كنسبة من رأس المال المستخدم.

رابعاً: معيار الاستثمار السوفيتي:

ثار الجدل والنقاش منذ نهاية الأربعينات في الاتحاد السوفيتي حول موضوع تحديد معيار كفاءة الاستثمار وكيفية حساب كفاءة الاستثمار، ولقد استمر هذا الجدل فترة طويلة من الزمن حتى استقر على معيار الاستثمار المعروف بمعيار كفاءة الاستثمار Effectiveness of Investment أو الوجه الآخر له والمعروف بمعيار فترة الاجتناء "Recoupment perlod".

وطبقا للمعيار السابق تختلف المشروعات الاستثمارية من حيث حجم رأس المال أو الاستثمارات المطلوبة لإنشاء المشروع أو ما يطلق عليه تكاليف الإنشاء كما تختلف المشروعات أيضا في نتائجها أثناء التشغيل. فتختلف المشروعات من حيث أثرها على زيادة إنتاجية العمل أو من حيث أثرها على النفقات الجارية (بصفة خاصة نفقات العمل) اللازمة لإنتاج حجم معين من الناتج.

وتثور المشكلة أساسا إذا كانت المشروعات ذات النفقات الإنشائية العالية هي تلك المشروعات التي يصاحبها ارتفاع في إنتاجية العمل وبالتالي تخفيض في النفقات الجارية. ويقاس معيار الكفاءة لرأس المال المستثمر بمقدار الوفر أو التخفيض في النفقات الجارية – لإنتاج حجم معين – منسوبا إلى رأس المال.

فإذا افترضنا أن

ك1 – الاستثمار الإنشائي في المشروع (1)

ك2 – الاستثمار الإنشائي في المشروع (2)

ج1 – النفقات الجارية في المشروع (1)

ج2 – النفقات الجارية في المشروع (2)

فإن معيار كفاءة رأس المال تكون:

$$ر = \frac{ج_1 - ج_2}{\;}$$

حيث ر هي معيار الكفاءة لرأس المال المستثمر.

فإذا كان ك1 – 100.000 جنيه، ك2- 150.000 جنيه

ج1 – 40.000 جنيه ك2 – 20.000 جنيه

فإن معيار الكفاءة هو

$$= \frac{2}{\;} = 0.40 \quad \frac{20 - 40}{100 - 150}$$

وتقوم هيئة التخطيط العليا بتحديد معامل معياري "Norms" لكفاءة رأس المال في القطاعات والفروع الصناعية المختلفة. فإذا كان المعامل المعياري أو المتوسط "Standard" الذي حددته الهيئة المركزية للتخطيط لصناعة الصلب هو 30. فمعنى هذا أن المشروع رقم 2 هو الذي يجب اختياره. أما إذا كان المعامل المعياري أو المتوسط هو 5. فإن المشروع الثاني يجب استبعاده واختيار المشروع الأول.

أما المعيار الآخر فهو معيار فترة الاختناء "Recoupment period" ويمكن تعريف فترة الاجتناء بأنها "تلك الفترة التي يصبح فيها العائد من الاستثمار مساويا لرأس المال المستثمر أو تلك الفترة التي يستطيع فيها العائد من الاستثمار تعويض رأس المال المستثمر في المشروع" وينظر إلى العائد من المشروع في هذه الحالة بوصفه مقدار الوفر أو التخفيض في النفقات الجارية. ويترتب على هذا المعنى للعائد أنه لو كان لدينا مشروعان أ، ب بحيث أن أ يزيد فيه حجم الاستثمار عن ب بينما ينخفض النفقات الجارية السنوية في أ عن ب، فإن فترة الاجتناء هنا تعني الفترة التي تستطيع فيها الوفر في النفقات الجارية تعويض الزيادة في الاستثمار الإنشائي للمشروع. ففي المثال الأول الذي ذكرناه سابقا فإن معيار فترة الاجتناء يكون مساويا.

حيث "ف" هي فترة الاجتناء.

فترة الاجتناء ف = $\frac{100 - 150}{20 - 40}$ = سنة $\frac{2}{5}$

أن فترة الاجتناء هنا قدرها سنتان ونصف. ويرى مما سبق أن معيار فترة الاجتناء ليس إلا مقلوب معيار الكفاءة الرأسمالية. وتقوم السلطة المركزية للتخطيط بتحديد فترة الاجتناء المعيارية Norm أو المتوسطة لكل نشاط أو فرع من الفروع الصناعية. فإذا كانت فترة الاجتناء التي وصلنا إليها بحساباتنا أقل من الفترة المتوسطة التي تحددها السلطة المركزية فإن المشروع رقم 2 هو الذي يجب اختياره. فإذا كانت فترة الاجتناء مثلا في صناعة الصلب هي 5 سنوات فإن المشروع الثاني هو الذي يجب اختياره لأن 2.5 سنة أقل من 5 سنوات وهو المعيار المتوسط. أما إذا حدث العكس بأن كانت فترة الاجتناء الحقيقية الناتجة من الحساب السابق هي 6 سنوات فإن المشروع الأول هو الذي يجب اختياره.

وتثور المشكلة حينما نرغب في المقارنة بين عديد من المشروعات الاستثمارية، ذلك أن الصيغة السابقة لا تسمح سوى بالمقارنة بين مشروعين فقط. في هذه الحالة يمكن استخدام الصيغة التالية.

ج + ك. ر = أقل ما يمكن

بحيث أن ج = الانفاق الجاري للمشروع موضوع البحث، ك = رأس المال اللازم للمشروع موضوع البحث، ر = معامل الكفاءة للاستثمار الذي تحدده الهيئة العليا للتخطيط للنشاط الذي يتم فيه اختيار المشروعات المختلفة. فإذا كان معامل الكفاءة الذي حددته الهيئة المركزية للتخطيط هي 0.2، وكان لدينا ثلاث مشروعات بحيث أن

ك1 – 1000 جنيه	**ج1 – 1200 جنيه**
ك2 – 1100 جنيه	**ج2 – 1150 جنيه**
ك3 – 1400 جنيه	**ج2 – 1050 جنيه**

فإن تكاليف المشروعات المختلفة سوف تكون كالآتي:

المشروع رقم (1) = 1200 + (1000 × 0.2) = 1.400 جنيه

المشروع رقم (2) = 1150 + (1100 × 0.2) = 1.370 جنيه

المشروع رقم (3) = 1050 + (1400 × 0.2) = 1330. جنيه

في مثل هذه الحالة فإن المشروع الثالث هو الذي يجب اختياره. ويلاحظ أن ر في هذه الحالة هي بمثابة سعر فائدة أو سعر على رأس المال لترشيد استخدامه.

الفصل الرابع

متابعة تنفيذ الخطة وتقييم أدائها

-1-متابعة تنفيذ الخطة

لا تقوم الخطة بتنفيذ نفسها، بل تحتاج إلى وجود من يقوم بتنفيذها ويتابع هذا التنفيذ. حقيقة أن بناء الخطة عملية شاقة، إلا أن تنفيذها يعتبر ولا شك أكثر صعوبة ومشقة، ذلك أن صياغة الخطة القومية يمكن أن يتم بالاستعانة بعدد قليل من الخبراء الأجانب، أما تنفيذها فيقع على عاتق أفراد المجتمع والوحدات الإنتاجية فيه والجهاز الحكومي القائم، ومن ثم فهو يتطلب حدا أدنى من الكفاءة لهذه الأجهزة القائمة بالتنفيذ. وتمتد عملية التنفيذ عبر سنوات متعددة يتم فيها الاحتكاك بالواقع الملموس وليس بالمفاهيم والأرقام المجردة. وتؤدي عملية التنفيذ إلى أن تواجه قيادات المجتمع (القائمة على تنفيذ الخطة) الواقع الملموس وضرورة اتخاذ قرارات تتلائم وهذا الواقع.

والواقع أنه من الناحية العملية يمكن بناء الخطة إلا أنه لا يمكن بناء التخطيط (كعملية اجتماعية) إلا إذا توافرت شروط معينة، فصياغة عديد من الخطط البديلة من ليس الأمور الصعبة بمكان، إنما تظهر الصعوبة في التطبيق العملي لهذه الخطط.

وهذا ما تشير إليه تجارب الدول النامية، فقد استطاعت هذه الدول أن تبني خططاً إلا أنه لم تمارس تنمية فعالة. أي أنه كان هناك خطة ولم يكن هناك تخطيط. ذلك أن التخطيط السليم يقتضي توافر الظروف لتنفيذ الخطة واقعياً. ولا نعني هنا بالتنفيذ مجرد التنفيذ، إنما نعني التطبيق السليم للخطة القومية.

ويثير التنفيذ مشاكل متعددة، فالخطة تتطلب إنشاء مشروعات جديدة لم تكن موجودة من قبل، فهناك صناعات جديدة، طرق جديدة للمواصلات، إنشاء موانئ وطرق وقنوات... الخ مما يحتاج إلى توافر المؤسسات المشرفة على تنفيذ هذه المشروعات الجديدة ومراقبة تنفيذها، كما يحتاج تنفيذها إلى توافر مستلزمات البناء والاستثمار سواء من الخارج أو من الداخل مما يتطلب الدخول في علاقات مع القطاعات الأخرى، وهو ما يحتاج بدوره إلى قدرة إدارية على التنسيق في عملية التنفيذ. كذلك تتضمن الخطة زيادة إنتاج الوحدات القائمة وتحسين أنواع منتجاتها وزيادة إنتاجه العاملين فيها هذا يقتضي خلق التنظيم الملائم لضمان تحقيق هذه الأهداف.

ويحتاج تنفيذ الخطة إلى وضع سياسات معينة لضمان تنفيذها. فإذا استهدفت الخطة إلى زيادة الواردات بحجم معين، فإن هذا يتطلب توافر تصاريح الاستيراد في حينه وضمان توافر النقد الأجنبي اللازم، ويقتضي ذلك تنظيما على درجة عالية من الكفاءة لأجهزة التجارة الخارجية وتحديد المسئولية وتسهيل الإجراءات المتبعة. وإذا استهدفت الحكومة زيادة الصادرات بحجم معين خلال سنوات الخطة، فإن هذا يتطلب التحقق من زيادة إنتاج السلع المستهدف زيادة الصادرات منها وهو ما يقتضي ضمان تنفيذ أهداف الإنتاج، كذلك فإن تحقيق هذا الحجم من الصادرات يتطلب توافر طاقة النقل والشحن المطلوبة، وإزاحة كافة العقبات أمام زيادة الصادرات

. فإذا تمثلت العقبة أمام زيادة الصادرات في طاقة النقل المطلوبة فلا بد من ضمان معرفة الأجهزة القائمة بالنقل في حينه ولا بد من وجود من يقوم بالتنسيق بين الأجهزة القائمة على التصدير والأجهزة القائمة على النقل. كذلك إذا استهدفت الخطة كأحد سياساتها زيادة حجم الائتمان الزراعي للمزارعين لضمان التنفيذ، فإن هذا يتطلب خلق هذه المؤسسات الائتمانية، ودعمها بالكفاءات الإدارية القادرة على تسييرها.

خلاصة القول أن نجاح تنفيذ الخطة يقتضي توافر.

أولاً- أجهزة على درجة عالية من الكفاءة لتقوم بعملية التنفيذ مع تحديد واضح للاختصاص والمسئولية ولنطاق اتخاذ القرار التنفيذي.

ثانياً- إلى أجهزة لمراقبة ومتابعة عملية التنفيذ لضمان عدم انحراف التنفيذ عن الأهداف المحددة وتنبيه أجهزة التنفيذ بأوجه النقص وللقيام بالتعديل اللازم في الخطة لمواجهة المواقف الجديدة التي تواجه التنفيذ.

ثالثاً- كما يتطلب التنفيذ الناجح تحديد مؤشرات التنفيذ التي تقوم الأجهزة المراقبة بمتابعة سيرها كما يتطلب استخدام الأدوات السليمة للتنفيذ.

أولاً-الأجهزة القائمة بالتنفيذ الفعلي: يعتبر الجهاز التنفيذي مسئولا أساسياً عن تنفيذ الخطة ابتداء من مستوى المشروع أو الوحدة الإنتاجية حتى المستويات العليا (الوزارية). ويقتضي نجاح الخطة وجود هيئة عليا ذات سلطة في اتخاذ القرارات النهائية التنفيذية وبصفة خاصة تلك القرارات المتعلقة بالتنسيق بين القطاعات المختلفة والوزارات المختلفة في أثناء عملية التنفيذ، لضمان التنسيق الكامل في عملية للتنفيذ.

ويتمثل هذا الجهاز عادة في مجلس الوزراء أو ما يشابهه أو بعض اللجان المتفرعة عنه والتي تضم بعض الوزراء وتختص بعملية الإشراف على تنفيذ الخطة وضمان التنسيق في عملية التنفيذ.

وتصبح كل وزارة مسئولة تامة عن تنفيذ الخطة في القطاع التابع لها، كما تقوم بواجب التنسيق في تنفيذ الخطة على مستوى القطاع، أي التنسيق بين تنفيذ الخطط المختلفة للفروع والأنشطة الإنتاجية التي يتكون منها القطاع التابع لها. فتكون وزارة الزراعة مسئولة عن تنفيذ الخطة على مستوى القطاع الزراعي. وتتكون كل وزارة في العادة من عدد من الإدارات والأقسام بحسب الأنشطة الإنتاجية الداخلة في نطاقها بحيث تختص كل إدارة بتنفيذ الخطة في المجال التابع لها، كما تتكون من أقسام أخرى يختص كل منها بجانب معين من جوانب تنفيذ الخطة كالاستثمار، الإنتاج، العمالة.. الخ.

يلي ذلك في السلم التنفيذي مستوى المؤسسة أو الهيئات التابعة للوزارة وهي بدورها مسئولة عن تنفيذ الخطة في فرع النشاط التابع لهذه المؤسسة كما تقوم أيضاً بواجب التنسيق بين خطط الوحدات الإنتاجية المختلفة التابعة للمؤسسة.

يلي ذلك في السلم التنفيذي مستوى المشروع أو الوحدة الإنتاجية. وتعتبر الوحدة الإنتاجية هي الوحدة العمالية الفعالة في المجتمع، وينوط بها التنفيذ الفعلي للخطة وتعتبر مسئولة مسئولية تامة عن مهمة التنفيذ، ويعتبر مدير المشروع هو المسئول عن الانحرافات التي تتم أثناء عملية التنفيذ ويقع على عاتقه تصحيحها. الوحدة الإنتاجية هي أعلم المستويات جميعاً بظروف التنفيذ فهي على اتصال مباشر بالواقع الذي تعمل فيه، سواء كان هذا الواقع متمثلا في الإنتاج المستهلك النهائي أم غيره، ومن ثم فهو أعلم بظروف السوق، كذلك تقوم الوحدة الإنتاجية بمواجهة كافة المشاكل الناتجة عن الحصول على المواد والمعدات من الوحدات الأخرى، وتصريف ناتجها:

ويترتب على حقيقة أن الوحدة الإنتاجية هي أعلم المستويات بمشاكل التنفيذ، أن تطبيق مبدأ مسائلة الوحدة الإنتاجية ومديرها عن الانحراف يقتضي ترك الحرية التامة للوحدة الإنتاجية في التنفيذ وفي اتخاذ القرارات الملائمة لذلك، ذلك أن مستوى الوزارة قد لا يعلم علما تاما وواقعياً بظروف التنفيذ في مشروع يبعد آلاف الأميال عن مركز الوزارة. وقد كانت هذه أحد العيوب الأساسية في التنظيم الإداري الوزاري "Ministrial system" في الاتحاد السوفيتي قبل الإصلاح الاقتصادي لعام سنة 1957. ويعني ما سبق أن مسائلة الوحدة الإنتاجية ومحاسبتها عن أي قصور في التنفيذ حتى يكون فعالاً، يقتضي ترك الحرية لها في اتخاذ قراراتها بشأن تنفيذ الخطة واتساع نطاق القرارات التي تتخذها دون الرجوع للسلطات الأعلى وفسح مجال المبادأة لها في اتخاذ القرارات لمواجهة المواقف الجديدة المتجددة.

ولقد أشرنا فيما سبق عند الكلام على المبادئ العامة التي تحكم العملية التخطيطية إلى مبدأ المركزية الديمقراطية. ويقضي هذا المبدأ بضرورة سيادة اللامركزية في التنفيذ، مع تركيز القرارات الأساسية الخاص بالخطة إلى السلطة المركزية. ولقد اتضح عند مناقشة المراحل التي يمر بها تحضير الخطة الدور الأساسي والفعال الذي يلعبه المشروع في تحضير الخطة، فمن باب أولى أن يترك للمشروع دوراً أساسياً في تنفيذ الخطة خاصة أن المسائل الأساسية المتعلقة بالسياسات المتبعة قد تقررت بواسطة الهيئة المركزية للتخطيط عند إعداد الخطة.

ويثار في هذا الصدد مسألة حجم القرارات وطبيعتها المتروكة لمستوى المشروع وتلك القرارات التنفيذية التي عليه أن يرجع فيها إلى المستويات الأعلى، ومدى التنازل في اتخاذ القرار التنفيذي من المستويات العليا إلى المستويات الأدنى منها. ذلك أن رجوع المشروع إلى المستويات الأعلى منه في كل صغيرة وكبيرة من شأنه أن يعرقل عملية التنفيذ الفعال ويمنع بالتالي من القدرة على مسائلة المشروع عن أي انحراف في التنفيذ. والواقع أنه لا يمكن الجزم بحل حاسم في هذا الصدد، إذ يتوقف الأمر في النهاية على درجة النمو الاقتصادي ومدى تنويع الاقتصاد القومي ومدى توافر الكوادر الإدارية والفنية القادرة على اتخاذ القرارات. وهذا هو ما أشرنا إليه سالفاً من ضرورة البحث عن ذلك التنظيم الإداري الذي يضمن أكبر فعالية للقرار التخطيطي في التنفيذ. وتشير خبرة الاتحاد السوفيتي ودول أوربا الاشتراكية في هذا الصدد إلى أن المركزية الشديدة التي صاحبت بناء وتنفيذ الخطط في المراحل الأولى من عملية التنمية الاقتصادية في هذه البلدان أصبحت غير متلائمة مع مرحلة التقدم الاقتصادي ودرجة التنوع الاقتصادي التي وصلت إليه هذه الاقتصاديات.

وقد أدى هذا بالكثيرين إلى المطالبة بإصلاح التنظيم الإداري القائم بما يتلائم مع هذا الوضع الجديد وقد تركزت المناقشات حول دور المشروع بصفة خاصة في عملية إعداد الخطة وتنفيذها. ولا يمثل هذا في الواقع رجوعاً من أسلوب التخطيط في أي صورة من الصور، بل هو نتيجة طبيعية للطبيعة الدياليكتيكية لعملية التنمية الاقتصادية.

ذلك أن الوسائل والأدوات والتنظيمات التي كانت صالحة وضرورية في الماضي والتي أدت إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو في مراحل معينة لم تعد كذلك بعد أن وصلت اقتصاديات هذه الدول إلى درجة من التقدم الاقتصادي، ومن يجب البحث عن أدوات أخرى وتنظيم آخر يتلائم وهذه المستويات الجديدة من التقدم الاقتصادي.

ففي المراحل الأولى لعملية التنمية والتصنيع وللوصول إلى معدلات مرتفعة من النمو تزداد درجة المركزية في الإدارة والتوجيه ليس فقط فيما يتعلق بوضع الخطة بل في تنفيذها. ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية منها عدم توافر الكوادر السياسية المؤمنة بالتنظيم الجديد للاقتصاد القومي على كافة المستويات، عدم استقرار علاقات الإنتاج الجديدة بصورة راسخة، عدم وجود الكوادر الفنية القادرة على اتخاذ القرارات التنفيذية الفعالة، هذا مما يضطر إلى ارتفاع درجة المركزية. إلا أن هذه المركزية الشديدة لا تتلائم مع مراحل متقدمة من النمو والتنوع الصناعي حيث تزداد وتتضاعف عدد الوحدات الصناعية وحيث يتوافر الكادر الإداري، بل قد تؤدي المركزية الزائدة إلى فقد وضياع من الموارد في هذه الرحلة كما تؤدي إلى عرقلة تنفيذ الخطة. ولذا فنحن نرى أنه حتى في المراحل الأولى من عملية الإنماء يجب أن يتسع نطاق القرارات التنفيذية وحرية اتخاذها واتساع نطاق المبادأة المتروكة لمستوى المشروع لضمان التنفيذ الفعال للخطة. ويؤكد من هذا وجود أنواع عديد من الرقابة على التنفيذ تستطيع إذا كانت فعالة توجيه السلطة التنفيذية للتدخل إذا إنحرفت إدارة المشروع عن أهداف الخطة.

-2-الرقابة على تنفيذ الخطة

تقوم بالرقابة ومتابعة تنفيذ الخطة أجهزة عديدة تؤدي كل منها وظيفة محددة في عملية الرقابة على تنفيذ الخطة. ونرى من المستحسن قبل التعرض إلى أنواع الرقابة والأجهزة القائمة عليها، الإشارة بصورة سريعة إلى طبيعة العلاقة بين الأجهزة التنفيذية والأجهزة القائمة على الرقابة على التنفيذ، ذلك أن تعدد هذه الأجهزة وازدياد سلطتها قد يعرقل إلى حد ما تنفيذ الخطة تنفيذاً فعالاً، إذا مثلت هذه الأجهزة سيفاً مسلطاً على الأجهزة التنفيذية، ولا تقوم أجهزة الرقابة ولا يجب أن تقوم باتخاذ قرارات تنفيذية أو التدخل في عملية التنفيذ على وجه الإطلاق إنما ينحصر دورها في التنبيه إلى وجود قصور أو انحراف في مجال من المجالات وتطلب من الهيئات المختصة تعديل أوجه القصور والانحراف. فتقوم أجهزة الرقابة بدور التنبيه، إلى وجود قصور في التنفيذ أو انحراف عن الأهداف، ولا تتدخل في عملية التنفيذ. وتوجد أنواع متعددة من الرقابة على التنفيذ تقوم بها أجهزة متعددة، منها الرقابة التي يقوم بها الجهاز التخطيطي. ومنها الرقابة الإحصائية، يقوم بها جهاز الإحصاء المركزي، ومنها الرقابة المالية أو المصرفية ويقوم بها البنك المركزي، وهناك الرقابة السياسية ويضطلع بها التنظيم السياسي.

أولاً-رقابة الجهاز التخطيطي: وتقوم بها الهيئة العليا للتخطيط. ذلك أن هذه الهيئة هي التي تقوم بالتعديل اللازم للخطة أثناء تنفيذها سواء لطروء ظروف جديدة أو لعدم ملائمة الخطة في جانب من جوانبها مع الواقع أثناء التنفيذ. ويقوم الجهاز التخطيطي في إعداد تقارير دورية ربع سنوية أو نصف سنوية عن سير التنفيذ للخطة في مجالاتها المختلفة، الأسعار والاستهلاك والعمالة والتصدير والاستيراد... إلخ.

ويتم إعداد هذه التقارير الدورية عن متابعة تنفيذ الخطة بناء على التقارير التي ترد إلى هيئة التخطيط العليا من المستويات الأدنى. فتقوم وحدة التخطيط على مستوى المشروع بإعداد تقرير دوري عن سير تنفيذ الخطة ومدى العقبات التي يواجهها المشروع ونوعها وكيفية التغلب عليها. وتقوم هيئة التخطيط على مستوى المؤسسة بتجميع هذه التقارير الدورية وكتابة تقرير دوري مفصل على تنفيذ الخطة في فرع النشاط المسئولة عنه.

ويتم إرسال هذا التقرير إلى مستوى الوزارة التي تقوم بتجميع هذه التقارير الواردة إليها من الأنشطة المختلفة وكتابة تقرير دوري عن سير تنفيذ الخطة على مستوى القطاع ثم تقوم بإرساله إلى هيئة التخطيط العليا. وهذه بدورها تقوم بتجميع هذه التقارير الواردة إليها من مستويات الوزارات لتعد التقرير الدوري عن متابعة تنفيذ الخطة على المستوى القومي. وتتمكن الهيئة العليا للتخطيط عن طريق هذه التقارير الدورية التي تصل إليها من المستويات الأولى من التعرف على أوجه القصور والانحراف وتقوم بتنبيه السلطة التنفيذية بمواقع هذا القصور لتقوم السلطة التنفيذية بدورها للتدخل لتصحيح هذا القصور.

ثانياً-الرقابة الإحصائية: ويقوم بها الجهاز الإحصائي المركزي. وتتم هذه المتابعة للتنفيذ عن طريق النظر في سير المؤشرات التنفيذية الهامة للخطة، كالاستثمار، الإنتاج، الإنتاجية، العمالة، المواد الأولية المستخدمة، النفقات... الخ. فيقوم الجهاز الإحصائي بكتابة تقرير دوري إحصائي متضمنا سير المؤشرات السالف ذكرها ومدى انحرافها عن المستهدف في الخطة. ويقوم بإعداد هذه البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه المؤشرات الوحدة الإحصائية على مستوى المشروع ثم ترسله إلى إلى المؤسسة المشرفة على نوع النشاط الذي تعمل فيه (صناعة المنسوجات)،

وهذه تقوم بإرسال التقارير الإحصائية المجمعة إلى الوحدة الإحصائية التابعة للوزارة التي تقوم بإعداد بيان إحصائي بمؤشرات تنفيذ الخطة على مستوى القطاع التابع لها، وتقوم الهيئة المركزية للإحصاء بإعداد البيان الإحصائي النهائي لسير المؤشرات التنفيذية. ويوضح هذا التقرير للسلطة التنفيذية ولهيئة التخطيط مدى التنفيذ للخطة فيما يتعلق بالمتغيرات الرئيسية وتستطيع السلطة التنفيذية العليا وهيئة التخطيط الاستفسار من الوحدات التنفيذية المختلفة عن أسباب القصور وتخلف المحقق من هذه المتغيرات عن المستهدف منها في الخطة.

ثالثاً-الرقابة المالية: وهي أهم أنواع الرقابة وأكثرها فاعلية، ويقوم بها البنك المركزي أو البنوك الأخرى إذا اتبع نظام التخصص المصرفي بحيث يصبح كل من المصارف مسئولاً عن قطاع معين. وعن طريق هذه الرقابة يستطيع الجهاز التخطيطي التعرف على مدى تنفيذ الخطة وكيفية استخدام الموارد المتاحة للمشروعات والوحدات الإنتاجية وما إذا كانت نمط الإنفاق لهذه المشروعات متلائماً مع ما جاء في الخطة. وتتحقق هذه الرقابة الفعالة عن طريق حسابات المشروعات في البنك المركزي أو البنك الذي تتعامل معه. فتقوم كل وحدة بالاحتفاظ بأرصدتها في حساب لدى البنك المركزي (أو البنك الذي تتعامل معه) كما تعتبر البنوك هي المصدر الوحيد للائتمان قصير المدى للوحدات الإنتاجية. ويتم سحب وإيداع هذه الوحدة الإنتاجية عن طريق شيكات يوضح فيها هدف صرف الشيك، لأجور العاملين، لشراء مواد أولية... الخ. ويتم التعامل بين الوحدات الإنتاجية المختلفة في الاقتصاد القومي عن طريق شيكات تمر خلال البنك المركزي، وعند وضع الخطة تقوم كل وحدة كما أشرنا سالفاً بوضع خطة تفصيلية بمواردها وإنفاقها أي خطة مالية كاملة مقابل الخطة العينية على مستوى الشروع. ويوضح في هذه الخطة، وجوه الإنفاق المختلفة تفصيلاً في صورة أجور، مواد أولية، شراء معدات.. الخ،

وتودع صورة من هذه الخطة لدى البنك المركزي أو البنك الذي تتعامل معه، ويستطيع البنك عن طريق الشيكات التي تصدرها الوحدات الإنتاجية أن يتعرف على مدى استخدام الوحدة لمواردها ومدى تلائم هذا الاستخدام مع ما ورد في الخطة القومية وبالتالي التعرف على أوجه القصور ومدى الضياع. وتمكن هذه المتابعة البنك المركزي من معرفة حجم الأجور المدفوعة وبالتالي تحقيق خطة العمالة، المواد الأولية التي تم شرائها والمعدات والآلات ومدى مطابقتها للخطة.. كما تمكنه هذه الرقابة من التعرف على التزام الوحدة الإنتاجية بالأسعار، عن طريق إيراد الوحدة من بيع منتجاتها. ويقوم البنك المركزي بإعداد ميزانية تقديرية كل ستة أشهر عن الوحدة الإنتاجية توضح أوجه الإنفاق والإيراد وبالتالي يمكن عن طريق هذه الميزانية التعرف على سير تنفيذ الخطة ونمط استخدام الوحدات الإنتاجية لمواردها. إذ تساعد هذه الميزانيات الدورية على التعرف على تنفيذ التوسعات الجديدة في الوحدات الإنتاجية ومدى سير التنفيذ زمنيا طبقاً للخطة.

رابعاً-الرقابة السياسية: وهي أيضاً من أهم أنواع الرقابة التي تمارس في الدول الاشتراكية ويقوم بها التنظيم السياسي بوحداته وفروعه المختلفة. ولا تعني هذه الرقابة تدخل الجهاز السياسي في عمل الجهاز التنفيذي، إنما يمثل الجهاز السياسي الأمين على تحقيق الخطة القومية. ويلعب الجهاز السياسي دوراً فعالاً كما سبق أن أشرنا في تعبئة الجهود وخلق الحماس والوعي اللازم لتحقيق التنفيذ الفعال للخطة. ويقوم الجهاز السياسي بمتابعة ورقابة سير الخطة عن طريق وحداته وخلاياه في المشروعات الإنتاجية. إذ تقوم هذه الوحدات بتنبيه القيادة السياسية إلى وجود أوجه للقصور والانحراف في تنفيذ الخطة دون تدخل منها في عمل الوحدة الإنتاجية اليومي. وتقوم القيادة السياسية بتنبيه الجهاز التنفيذي إلى وجود قصور في تنفيذ الخطة وموقع هذا القصور الذي يقوم بدوره بالتدخل للتحقق من هذا القصور وتصحيحه.

3-مؤشرات التنفيذ والنجاح

يثير موضوع تنفيذ الخطة ومتابعة تنفيذها مسألة المؤشرات التي يستند إليها للحكم على مدى تنفيذ الخطة ومدى نجاح المشروع في تحقيق أهداف الخطة وما هو المؤشر السليم الذي يجب الالتجاء إليه في الحكم على كفاءة المشروع في تنفيذ أهداف الخطة. كما تثير قضية تنفيذ الخطة مسألة نظام الحوافز الذي يجب خلقه لدفع المشروع والعاملين فيه على السعي لتنفيذ أهداف الخطة بكفاءة عالية.

أما فيما يتعلق بمؤشرات التنفيذ والنجاح الخطة. فقد تمثلت خبرة الدول الاشتراكية في هذا الصدد في الماضي بظاهرتين أساسيتين يترتب على تطبيقهما عيوب متعددة أدت في النهاية إلى اقتراحات متعددة وتعديلات شتى على مؤشرات التنفيذ والنجاح. أما هاتين الصفتين فهما:

أولاً-التركيز بصورة أساسية على مؤشر الإنتاج أي مدى تحقيق المشروع لهدف الإنتاج المحدود في الخطة بوصفه المؤشر الأساسي لنجاح التنفيذ وقد جرت العادة على قياس مؤشر الإنتاج بطريقة كمية أطنان من الحديد أو أمتار من القماش أو أعداد من المسامير... الخ.

وقد كان تحقيق المشروع لخطة إنتاجه سبباً في تلقي العاملين فيه وإدارة المشروع لمكافآت تمثل نسبة معينة من أجورهم كما كان فشله في تحقيق خطته سبباً في توجيه اللوم إلى إدارة المشروع والعاملين فيه.

ثانياً-استخدمت بجانب هذا المؤشر الأساسي مؤشرات أخرى اتخذت كمعيار لنجاح المشروع في تنفيذ الخطة. ومن هذه المؤشرات، الانخفاض في النفقات، ارتفاع إنتاجية العمل، الاقتصاد في استخدام الموارد النادرة، حجم مخصص الأجور والعمالة.. الخ

وقد تعددت هذه المؤشرات إلى حد أن وصلت في بعض الحالات إلى ما يزيد عن العشرين مؤشراً. وتنفيذ أهداف الخطة معبرا عنه بهذه المؤشرات يعني كما سبق أن أشرنا تحقيق زيادة في مكافآت إدارة المشروع والعاملين فيه. ولذا أطلق على هذه المؤشرات مؤشرات النجاح Siccess Indicator" وقد ترتب على تعدد هذه المؤشرات زيادة الإعباء على كاهل المشروع دونما تحديد لأولوية لهذه المؤشرات أو لمدى أهمية كل منها. ويرجع هذا التعدد إلى محاولة السلطة المركزية إدخال مؤشر جديد حينما يفشل مؤشر قديم سبق إدخاله في تحقيق الهدف منه. ويترتب على فشل هذا المؤشر الجديد إبقائه وإدخاله مؤشر جديد إلى قائمة مؤشرات النجاح، مما ترتب عليه في النهاية تراكم إعداد هذه المؤشرات.

أما فيما يتعلق بمؤشر خطة الإنتاج كمؤشر لنجاح المشروع في تنفيذ الخطة فقد اتضح من تطبيقه ظهور عديد من العيوب لهذا المؤشر. فقد ترتب على التركيز على هذا المؤشر محاولة أغلب المشروعات عند إعداد الخطة، إلى التواضع في تحديد أهداف خطة الإنتاج، وبالتالي عدم تقرير الطاقة الحقيقية للإنتاج. ويترتب على ذلك زيادة قدرة المشروع على تجاوز أهداف الخطة الموضوعة ومن ثم تزداد مكافأة العاملين، بمعنى آخر كانت هناك محاولات من المشروعات للحصول على خطة سهلة للتنفيذ تمكنه من تجاوزها. ويترتب على هذا أن المشروعات التي لا تقوم بمثل هذا السلوك قد ينخفض حجم مكافأتها.

كذلك ترتب على قياس مؤشر الإنتاج بوحدات مادية أو عينية إلى ظهور كثير من المشاكل، فقد يترتب على ذلك أن يلجأ المشروع بكل الوسائل إلى تحقيق خطته من الناحية الكمية دون اهتمام بالنوع أو الصنف المطلوب في السوق أو الذي تحتاجه الوحدات الإنتاجية الأخرى. فإذا تحددت أهداف الإنتاج لمعمل المسامير في صورة كمية (آلات المسامير مثلاً)

فإن المسامير المنتجة تميل إلى أن تكون صغيرة. وإذا تحدد هدف الإنتاج بالاطنان فإن المسامير المنتجة تميل إلى الكبر أكثر من المعتاد والمطلوب. وهكذا يتضح أن التركيز على تحقيق الشروع لخطة إنتاجه معبراً عنها بوحدات مادية عادة ما تؤدي إلى فقد في الموارد وعدم التقيد باحتياجات السوق. ويمكن تلاقي هذا العيب عن طريق التعبير عن أهداف الإنتاج بطريقة قيمة (نقدية). إلا أن هذا الأسلوب يثير بدورة مشاكل جديدة. ذلك أن التغيير عن الإنتاج الإجمالي "**Gross production**" في صورة قيمية قد يؤدي إلى استخدام مواد أولية ومستلزمات إنتاج مرتفعة الثمن والتكاليف وإلى عدم الاقتصاد والتوفير في استخدام هذه المستلزمات، ذلك أن قيمة الإنتاج الإجمالي تتضمن قيمة المواد الوسيطة المستخدمة.

كذلك يترتب على اللجوء إلى مثل هذا المؤشر إلى قيام المشروع بإنتاج سلع لا تجد أي طلب عليها في السوق ولكنها تدخل في حساب مدى نجاح المشروع. ذلك أن مدى قدرة المشروع في تصريف منتجاته في السوق لم تكن تدخل في الاعتبار عند الحكم على مدى نجاح المشروع في تنفيذ الخطة.

أما فيما يتعلق بمؤشرات النجاح الأخرى فقد كان الغرض منها تصحيح الانحرافات التي تتم نتيجة لمحاولة تحقيق أهداف الخطة من الناحية الكمية. إلا أن هذه المؤشرات الأخرى قد خلقت انحرافات عديدة هي الأخرى. وبالتالي فإن محاولة تحقيق هدف الخطة في زيادة إنتاجية العمل بحوالي 4% قد تمنع المؤسسة أو المشروع من استخدام قوى عاملة جديدة بالرغم من الاحتياج إليها. كذلك اتخذت الإنتاجية مؤشراً وقيست الإنتاجية بنصيب العامل من الإنتاج وقد يكون هذا حافزا إلى زيادة الإنتاج من الناحية الكمية حتى يظهر وكأن المشروع قد تجاوز الهدف المحدد له.

وفي عام 1959 ادخل تعديل على نظام مؤشرات النجاح بموجبه لم يتم الربط بين تحقيق أهداف الإنتاج ونصيب المكافأة للعاملين. حقيقة أن تحقيق أهداف الإنتاج شرط للحصول على المكافآت التشجيعية. ألا أن حجم هذه المكافآت ارتبط بمدى التخفيض من النفقات أو تحقيق خطة التخفيض في النفقات، وترتبط هذه بتحقيق أهداف زيادة الإنتاجية، واستخدم الفنون الإنتاجية الجديدة كما ارتبطت المكافآت أيضا بمدى تصريف المنتج أي لم يعد يكفي مجرد تحقيق الإنتاج بصرف النظر عن تصريفه.

والواقع أن التنفيذ الفعال للخطة تقتضي البحث عن مؤشرات تعكس حقيقة الكفاءة في التنفيذ. ولعل أول الإصلاح في هذا الصدد وهو ما اقترحه الاقتصاديون السوفيت في أوربا الاشتراكية من ضرورة تخفيض عدد المؤشرات إلى أقل عدد يمكن حتى لا يتحمل المشروع باعباء محاولة تحقيق أعداد كبيرة من المؤشرات قد تعجزه عن تحقيق الكفاءة في التنفيذ – أضف إلى هذا ضرورة البحث عن مؤشر سليم يمكن به قياس كفاءة المشروع. وقد برز في هذا المجال اتخاذ الأرباح مؤشراً للنجاح في تحقيق الخطة ولقياس كفاءة المشروع. والواقع أن الأرباح قد استخدمت في الاتحاد السوفيتي قبل عام 1965 – وهو العام الذي ادخل فيه الإصلاح الاقتصادي – إلا أنه لم يركز عليه كمؤشر أساسي لقياس الكفاءة.

وقد اقترح البعض أن تقوم السلطة المركزية للتخطيط بتحديد هدف للإنتاج بصوره مادية للمشروع على أن يكون هذا الهدف الإنتاجي مصحوباً بخطة للمصنفات "Assortment Plan" بنوع المنتجات التي يجب على المشروع أن ينتجها، على أن يتخذ الربح كمؤشر لقياس كفاءة المشروع في تنفيذ الخطة وكفاءة هذا التنفيذ، دون الالتجاء لمؤشر آخر. ولا يعني استخدام الربح كمؤشر للتنفيذ الرجوع إلى نظام الاقتصاد الحر أو اللجوء إلى جهاز الأسواق، أو الرجوع عن الاشتراكية إلى الرأسمالية.

وذلك أن التخطيط هو وسيلة وأداة لتحقيق أهداف معينة وكذلك السوق هو وسيلة لتحقيق أهداف معينة واستخدام بعض أدوات السوق كأدوات لتحقيق أهداف معينة لا يعني الرجوع إلى جهاز الأسواق كموزع للموارد على الاستخدامات كذلك فإن استخدام الأرباح كمؤشر لنجاح التنفيذ لا يعني استهداف الربح في ذاته وكغاية كما هو الحال من المشروع الرأسمالي، بحيث تكون أربحية المشروع مؤشراً لتوزيع الموارد بل إن الأمر يختلف في هذه الحالة، فالغاية هي تحقيق أقصى إشباع للحاجات الاجتماعية. كل ما في الأمر أننا نريد الوصول إلى درجة عالية من الكفاءة في تحقيق هذا الهدف ومن ثم فنحن نتخذ الربح كمؤشر. ولا يعني استخدام الربح كمؤشر الغاء التوجيه الإنساني والإرادي لموارد المجتمع، بل لقد أشرنا إلى أن السلطة المركزية سوف تحدد أهداف الإنتاج وتوليفه المنتجات بطريقة عينية وتلجأ إلى الربح كمؤشر للتنفيذ. فماذا يعني استخدام الربح كمؤشر للتنفيذ؟ يعني استخدام معدل الربح الذي يحققه المشروع في أثناء تنفيذه وتحقيقه لأهداف الخطة الإنتاجية كمؤشر للكفاءة والنجاح. ونتيجة لتحديد الخطط لأثمان الإنتاج ومستلزمات الإنتاج وأثمان السلع النهائية فإن معدل الربح الذي يحققه المشروع إنما يعود إلى المجهود الذي تقوم به إدارة المشروع نحو تخفيض النفقات ورفع إنتاجه العاملين والاقتصاد في استخدام المواد الأولية وتحسين المستوى الفني للإنتاج واستحداث الآلات وتنظيم الإدارة... الخ. بل من المكن فيما يتعلق بأسعار السلع النهائية الموجهة للاستهلاك ترك بعض الحرية للمشروع في تحديد أسعاره في نطاق معين لا يتعداه حتى لا تستخدم الأسعار كوسيلة لزيادة الربح. وتقاس الأرباح كنسبة على رأس المال المستخدم الثابت أو الكلي أي الثابت والعامل، ويعتبر معدل الربح معبرا عنه.

وتقاس حجم الحوافز أو المكافآت التشجيعية للمشروع كنسبة من الأرباح حتى يجد العاملون في المشروع حافزا كافيا لتنظيم الإدارة ورفع الإنتاجية وتخفيض النفقات - وهكذا يزداد نصيب الحوافز كلما ارتفع معدل الربح.

أما فيما يتعلق بتلك المشروعات التي لا يكون الهدف منها تحقيق أرباح في بدايتها فإن كفائتها تقاس بأدنى خسارة ممكنة يمكن تحقيقها في أثناء تنفيذ أهداف الخطة.

غير أن اختيار الربح كمؤشر للتنفيذ تقتضي ضرورة توافر الحرية الكافية لمديري المشروعات في تنفيذ الخطة دون تدخل مستمر من المستويات الأعلى من شأنه تعقيد وعرقلة عملية التنفيذ.

-4-تقييم أداء الخطة

التخطيط عملية مستمرة لا تنتهي بانتهاء الخطة. ويقتضي هذا الأمر الدراسة المستفيضة لظروف تنفيذ الخطة وصعوبات التنفيذ وعقباته وأخطاء التنفيذ لتلاقي هذه الأخطاء في وضع الخطط المستقبلة. ولدراسة أخطاء التنفيذ علينا أن نبدأ بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المستهدفة في الخطة. أو النتائج المنفذة فعلا بالنتائج المخططة، ومن ذلك يستدل على مدى انحراف التنفيذ عن المستهدف في الخطة. ولكما اتسع مدى الانحراف في المنفذ عن المستهدف لكما كان ذلك أدعى إلى تساءلنا عن مدى الانحراف وأسبابه، هل هو راجع إلى قصور في التنفيذ وعقبات مادية واجهته لنقص اليد العاملة الماهرة، أو عجز في موارد النقد الأجنبي المتاحة ومن ثم الواردات، أما أن انحراف المحقق عن المستهدف إنما يرجع إلى خطأ في تقدير المخطط للواقع القائم وعدم قدرته على التنبؤ بسير المتغيرات الرئيسية في الخطة.

المحقق
―――――
المستهدف

أم أنه قد غالي في تقدير سير المتغيرات. ولعل أبسط الوسائل في هذه الحالة هو نسبة المحقق إلى المستهدف لمعرفة مدى الانحراف أي معامل التنفيذ = × 100. فإذا كانت معامل التنفيذ للاستثمار 60%

فإن هذا يعني عدم وصول خطة الاستثمار إلا إلى 60% من المستهدف منها ولابد من التساؤل عن إخفاق الخطة في تحقيق 40% من أهداف الاستثمار. ومن ثم يجب البحث في العوامل التي تحدد حجم الاستثمار في المجتمع وتتبع سيرها وعوامل تنفيذها هي الأخرى. وقد يعني هذا المعامل أن المخطط قد غالى في تقديره لقدرة الاقتصاد القومي على تحقيق حجم معين من الاستثمار. أما إذا كان معامل التنفيذ 120% فهذا يعني تجاوز الخطة لتحقيق أهدافها ولا بد أيضا من التساؤل عن الأسباب وراء ذلك. إذ أن هذا يعني أن تقدير المخطط كان أقل من حقيقة قدرة الاقتصاد القومي.

وقد حاول البعض وضع صيغة رياضية لقياس المجهود التخطيطي ومدى انحراف المحقق عن المستهدف، ويقاس ذلك بما يعرف بمعامل الأداء "Performance Coefficient". ويمثل هذا المعامل النسبة بين.

أ-متوسط مربعات الفرق بين القيم المستهدفة والمحققة لمتغير معين (البسط).

ب-متوسط مربعات الفرق الناتج عن تنبؤ المخطط بعدم حدوث أي تغيير في متغير معين وبين التغير الذي حدث فعلا لهذا المتغير.

بمعنى آخر فإن هذا المعامل يمثل النسبة بين متوسط مربعات الأخطاء التخطيطية للمتغير موضوع البحث (البسط) على متوسط مربعات الأخطاء التخطيطية في حالة ما إذا افترض المخطط عدم حدوث أي تغيير في المتغير موضوع البحث.

إذا افترضنا أن عدد سنوات الخطة هي (ن) من السنين وهي السنوات التي تقيس فيها سلوك المتغير موضوع البحث وليكن الاستثمار، وإذا افترضنا أن قيمة هذا المتغير المحققة في السنة (ز) (وليكن مثلا السنة الثالثة أو الرابعة أو الأولى هي (م ز)، وأن قيمة هذا المتغير المستهدفة في الخطة لهذه السنة هي (أ ز).

وبالتالي فإن الخطأ التخطيطي في السنة (ز) من سنوات الخطة هو

(م ز – أ ز)

فإذا رمزنا لمتوسط مربعات الفروق من القيم المخططة (المستهدفة) والقيم المحققة للمتغير موضوع البحث (الاستثمار) طوال سنوات الخطة (ن سنة) بالرمز (ل1)، فإن

$$ل_1 = \frac{1}{ن} \sum_{ز=1}^{ن} (م_ز - أ_ز)^2$$

وهذه القيمة في حقيقتها ليست سوى العزم الثاني للأخطاء التخطيطية حول الصفر. وتعتبر ل1 معيار أو مقياس للأخطاء التخطيطية ومدى خطورتها.

وبنفس الطريقة إذا رمزنا لقيمة المتغير موضوع البحث في حالة ما إذا افترض المخطط عدم حدوث أي تغير يذكر في قيمة هذا المتغير في السنة (ز) بالرمز (ع ز)، وإذا افترضنا أن القيمة فعلا لهذا المتغير (الاستثمار) في السنة (ز) هي (م ز)، وإذا افترضنا أن متوسط مربعات الفروق بين حالة افتراض عدم حدوث أي تغيير أي حالة توقع المخطط عدم حدوث أي تغيير في المتغير موضوع البحث خلال سنوات الخطة وبين التغيير الذي يحقق فعلا من قيمة هذا المتغير يساوي ل2 ، فإن:

$$ل_2 = \frac{1}{ن} \sum_{ز=1}^{ن} (م_ز - ع_ز)^2$$

وحيث أن (ع ز) تساوي دائماً صفر في كل سنة من سنوات الخطة، على أساس أننا مفترضين أن هذا المتغير لن تتغير قيمته خلال سنوات الخطة (كما توقع المخطط) ، فإن

$$ل_2 = \frac{1}{ن} \sum_{ز=1}^{ن} (م_ز - ع_ز)^2$$

ويمثل هذا المعيار مقياساً مبدئياً لصعوبة التخطيط. ومن المعادلة 1، 2 نحصل على النسبة بين ل1 ، ل2. وبتقدير التربيعي لهذه النسبة فإننا نحصل على الجزر معامل الأداء (ر) " Performance Coefficient,".

$$ر = \sqrt{\frac{ل_1}{ل_2}} = \sqrt{\frac{\sum (م_ز - أ_ز)^2}{\sum (م_ز)^2}}$$

ويتميز هذا المعامل بثلاثة خصائص أساسية.

1-إذا كانت ر = صفر فإن هذا يعني وجود حالة التخطيط الأمثل ذلك أن القيم المتحققة تساوي القيم التي استهدفها المخطط، أي أن م ز = أز حيث ز= (1 ، 2 ، 3 .. د) في جميع السنوات.

2-إذا كانت ر = 1 فإن هذا يعني أن المجهود التخطيطي محايداً. ذلك أن الأخطاء التخطيطية (متوسط مربعات الفروق في حالة تغير القيم المحققة عن المستهدفة)

تساوي الأخطاء التخطيطية في حالة عدم توقع تغير في قيمة المتغير موضوع البحث (أي تساوي مربعات الفروق بين افتراض عدم توقع حدوث تغير في قيمة المتغير والتغير الذي يتحقق فعلا في قيمته.

3-أن يأخذ ر قيمة أكبر من الواحد الصحيح وتقيس هذه القيمة مدى الخطأ التخطيطي. وبالتالي كلما زاد الخطأ في صياغة الخطة كلما ازدادت قيمة المعامل ر.

الباب الثاني

الحسابات القومية

الفصل الأول

الدخل القومي وكيفية قياسه

-1-بعض المفاهيم العامة في الدخل

أولاً: صافي الناتج القومي: صافي الناتج القومي = إجمالي الناتج القومي – الإهلاك.

ثانيا: الدخل المحلى والدخل القومي: الدخل المحلي هو مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج من المواطنين أو الأجانب خلال فترة سنة نتيجة استخدامها في الأنشطة الإنتاجية داخل حدود الدولة.

الدخل القومي هو مجموع العوائد التي تستحق لأصحاب خدمات عناصر الإنتاج الوطنية خلال سنة، نتية استخدامها في الانشطة الإنتاجية سواء كان ذلك داخل الدول أم خارجها.

العلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلى هو: الدخل القومي = الدخل المحلى + العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج العوائد المستحقة للأجانب في الداخل.

وهناك ثلاث أشكال للعلاقة بين الدخل القومي والدخل المحلى:

الشكل الأول: الدخل القومي أكبر من الدخل المحلى:

تحدث هذه الحالة إذا كانت العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج أكبر من العوائد المستحقة للأجانب في الداخل.

الشكل الثاني: الدخل القومي أقل من الدخل المحلى:

تحدث هذه الحالة إذا كانت العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج أقل من العوائد المستحقة للأجانب في الداخل.

الشكل الثالث: الدخل القومي يساوى الدخل المحلى:

تحدث هذه الحالة إذا تساوت العوائد المستحقة للمواطنين في الخارج مع العوائد المستحقة للأجانب في الداخل.

ثالثا: الدخل الشخصي: هو الدخل الجارى الذى يحصل عليه الأفراد أو القطاع العائلى من كل المصادر سواء نتيجة تقديم خدمات إنتاجية أو نتيجة للتحويلات التي يحصلون عليها نتيجة المساهمة في النشاط الإنتاجى الجارى.

الدخل الشخصي – الدخل القومي:

-أقساط التأمينات والمعاشات

-ارباح متجزة (أرباح غير موزعة)

+ المدفوعات التحويلية (الاعانات)

رابعا: الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه): يمثل الدخل المتاح الإمكانيات الفعلية التي يملكها الفرد ويمكن من خلالها التصرف داخل السوق، ويستبعد من الدخل الشخصي ما تحصل عليه الحكومة من ضريبة على الدخل وهو ما يطلق عليها الضريبة المباشرة.

الدخل المتاح (الممكن التصرف فيه) = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة ويقسم الدخل المتاح على عنصري الاستهلاك والادخار

الدخل المتاح = إنفاق استهلاكي شخصي + ادخار شخصي

العلاقة بين مقاييس الناتج القومي:

(1)الناتج القومي الإجمالي = القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية في الدولة خلال سنة.

(2)الناتج القومي الصافي = الناتج القومي الإجمالي – الإهلاك

(3)الدخل القومي = الناتج القومي الصافي – الضرائب غير المباشرة

(4)الدخل الشخصي = الدخل القومي – أرباح غير موزعة – أقساط التأمين والمعاشات + المدفوعات التحويلية

(5)الدخل المتاح = الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة

(الدخل الممكن التصرف فيه)

= الاستهلاك + الادخار

-2-أهمية قياس الدخل القومي

الأهمية الأولى: إمكانية قياس مستوى الرفاهية الاقتصادية للمجتمع، وبالتالي التعرف على حقيقة وضع الاقتصاد القومي.

الأهمية الثانية: إمكانية التعرف على قدرة الافراد على دفع الضرائب وتحمل المزيد منها – أي معرفة الحد الأقصى الذى يمكن أن يتحمله أفراد المجتمع من الضريبة.

الأهمية الثالثة: إمكانية قياس مقدرة الأفراد على تحمل أعباء القروض العامة، ويتم ذلك أما من خلال تقدير نسبة القروض العامة القائمة إلى مقدار الدخل القومي، وأما عن طريق تقدير نسبة الأقساط والفوائد إلى مجموع النفقات العامة في ميزانية الدولة.

الأهمية الرابعة: إمكانية الحكم على مدى نجاح السياسة الاقتصادية التي تطبقها الدولة.

الأهمية الخامسة: من خلال قياس الدخل القومي يمكن للدولة أن تضع الإطار العام لسياستها المالية سواء من ناحية الإنفاق الحكومي أو الضرائب وهناك حالتان:

الحالة الأولى: توقع بوجود حالة من التضخم (ارتفاع الأسعار) هنا تقوم الدولة باتخاذ خطوتين، الأولى تخفيض حجم الإنفاق الحكومي (العام) والثانية زيادة أعباء الضريبة حتى يقل الإنفاق وتخفيض الأسعار.

الحالة الثانية: توقع بوجود حالة من الكساد (انخفاض الأسعار) هنا تقوم الدولة باتخاذ خطوتين، الأولى تتمثل في زيادة حجم الإنفاق الحكومي (العام) والثانية تخفيض أعباء الضريبة وبذلك يمكن تجنب حالة الكساد المتوقعة.

الأهمية السادسة: قياس العدالة في توزيع الدخل:

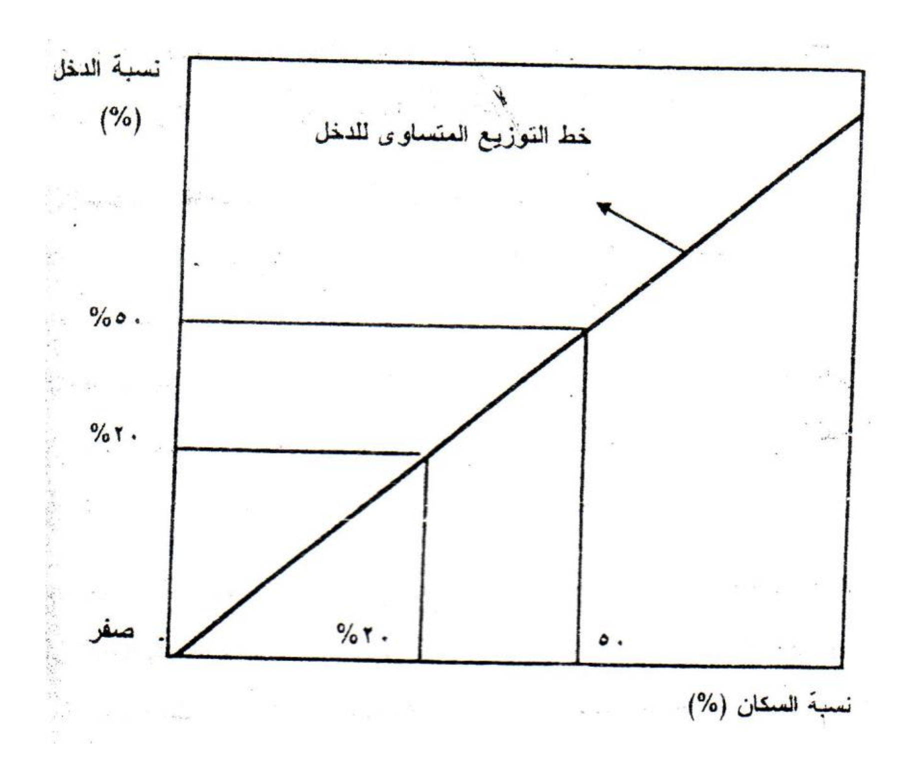
عند النظر إلى العدالة في توزيع الدخل نجد أن هناك حالتان:

الحالة الأولى: حالة وجود عدالة في توزيع الدخل.

الحالة الثانية: حالة وجود عدم عدالة في توزيع الدخل.

الحالة الأولى: حالة وجود عدالة في توزيع الدخل (المساواة في توزيع الدخل) تتحقق هذه الحالة إذا تعادلت النسبة بين السكان ونصيبهم في الدخل، بمعنى أن 30% من السكان يحصلون على 30% من الدخل، 50% من السكان يحصلون على 50% من الدخل وهنا نقول أن هناك توزيعا متساوياً تماماً للدخل ويعبر عنه بالرسم التالي:

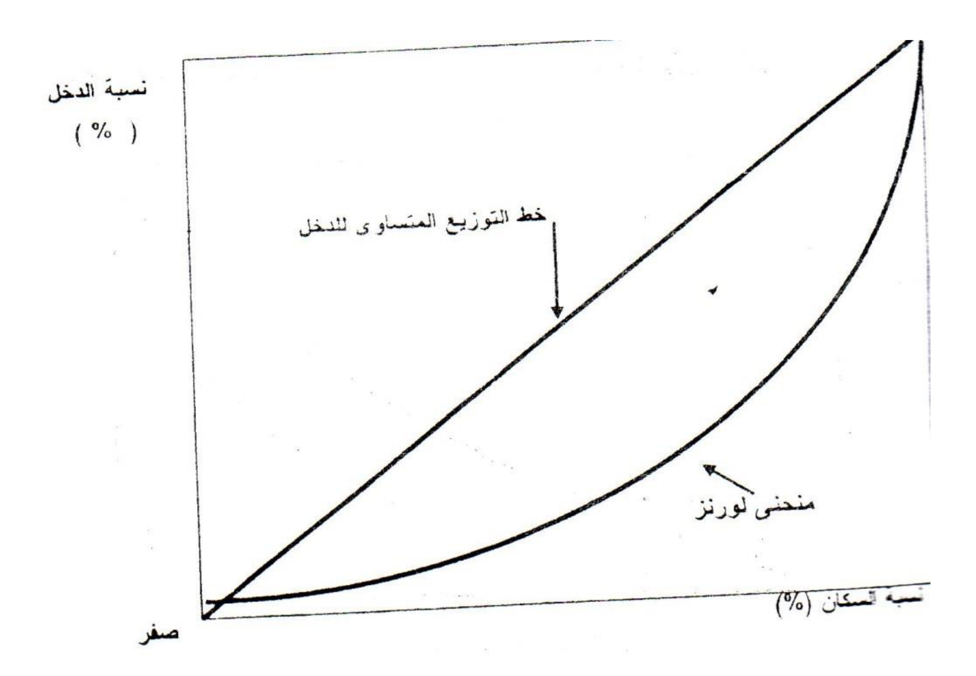
شكل رقم (6)



الحالة الثانية: حالة وجود عدم عدالة في توزيع الدخل:

تتحقق هذه الحالة إذا اختلفت النسبة بين السكان ونصيبهم في الدخل، بمعنى أن 25% من السكان مثلا يحصلون على 6% من الدخل، 40% من السكان يحصلون على 14% من الدخل وهكذا ... ويمكن توضيح حالة عدم العدالة في توزيع الدخل من خلال ما يسمى "بمنحنى لورنز" وتمثل المسافة بين خط التوزيع المتساوى للدخل ومنحنى لورنز مدى التفاوت في توزيع الدخل داخل المجتمع كما يتبين من الرسم التالي:

شكل رقم (7)

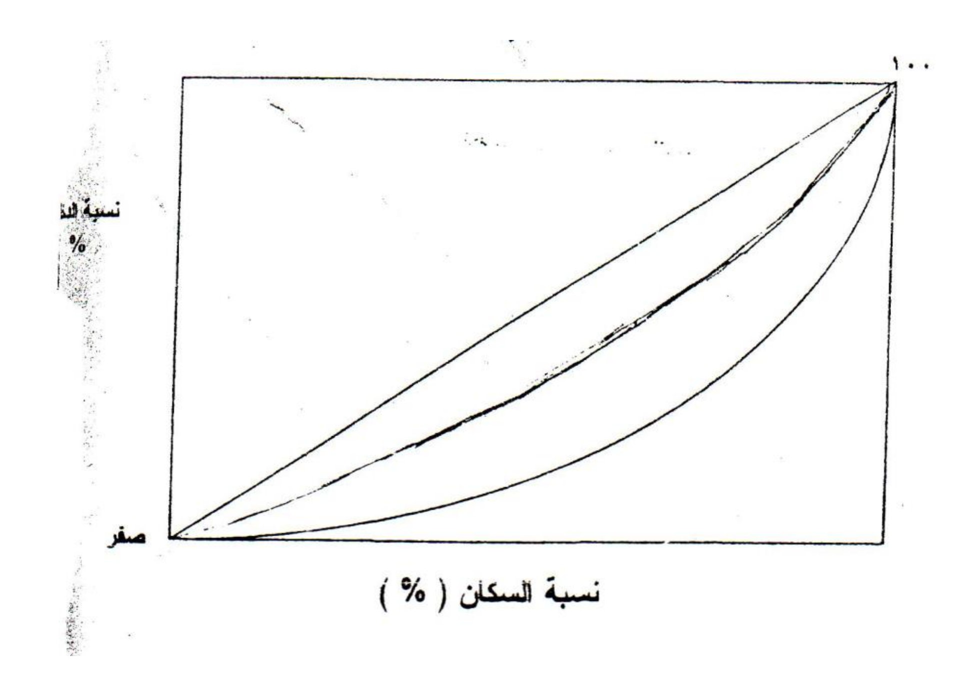


وكلما اتسعت المساحة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوى للدخل دل ذلك على زيادة حالة عدم العدالة في توزيع الدخل (زاد التفاوت في توزيع الدخل)، وكلما ضاقت المساحة بين منحنى لورنز وخط التوزيع المتساوى للدخل دل ذلك على حدوث نقص في حالة عدم العدالة في توزيع الدخل (قل التفاوت في توزيع الدخل).

ومن الممكن أن يتم علاج حالة عدم العدالة في توزيع الدخل من خلال قيام الحكومة باستخدام أدوات السياسة المالية وخاصة الضرائب، حيث أن الضرائب تستقطع من الدخول ويعاد استخدام حصيلتها لصالح أصحاب الدخول المحدودة وبالتالي فهي تحقق قدرا ما من العدالة في توزيع الدخل ويظهر ذلك من خلال نقص المسافة بين منحنى لورنز وخط التوزيع،

وبطبيعة الحال سيتم فرض الضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة وهي ما يعرف باسم الضرائب التصاعدية ويمكن توضيح ما سبق من خلال الرسم البياني التالي:

شكل رقم (8)



-3-تحديد المستوى التوازني للدخل القومي

هناك طريقتان للوصول إلى وضع توازن الدخل القومي وهما:

أولا: طريقة تساوى الادخار والاستثمار.

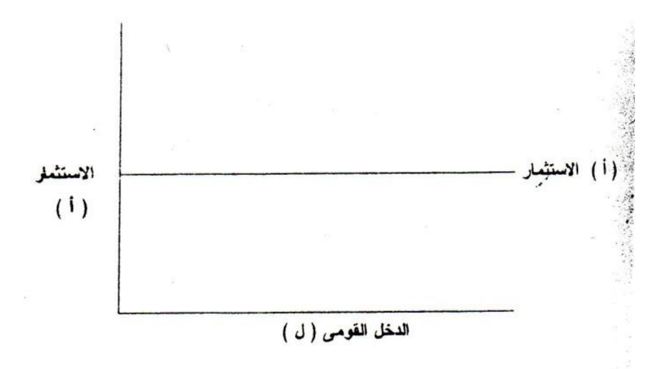
ثانيا: طريقة تساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى.

ونتناول كل طريقة بمفردها.

أولا: طريقة تحديد المستوى التوازني للدخل بتساوى (تعادل) الادخار والاستثمار:

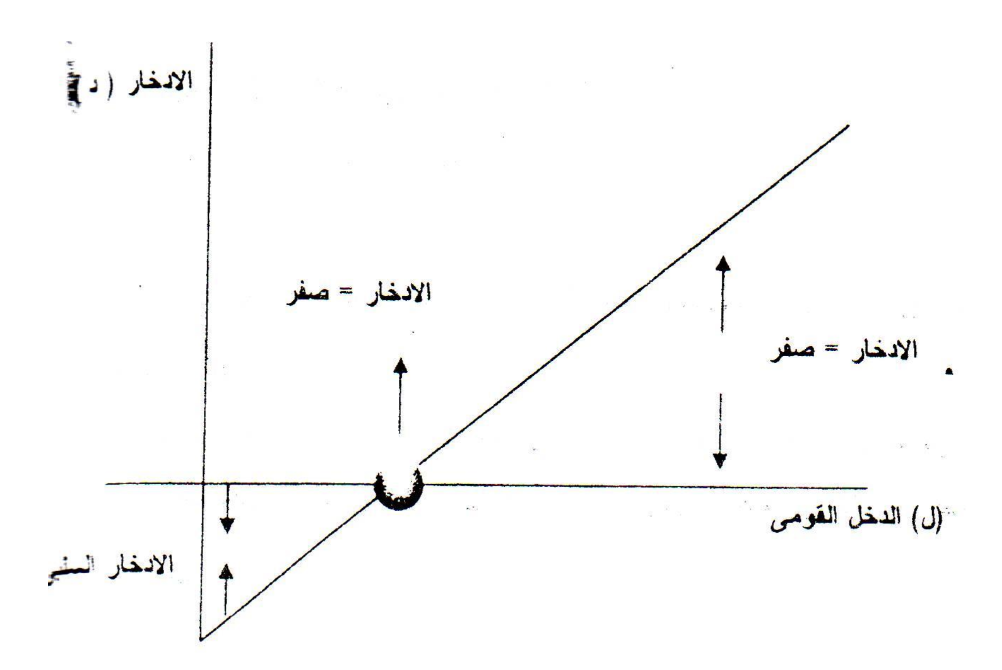
في البداية نفترض أن الاستثمار لا يتأثر بالدخل وهو ما يطلق عليه الاستثمار المستقل ولذلك يأخذ شكل خط أفقى يوازى المحور الأفقى الذي يمثل الدخل كالآتى:

شكل رقم (9)



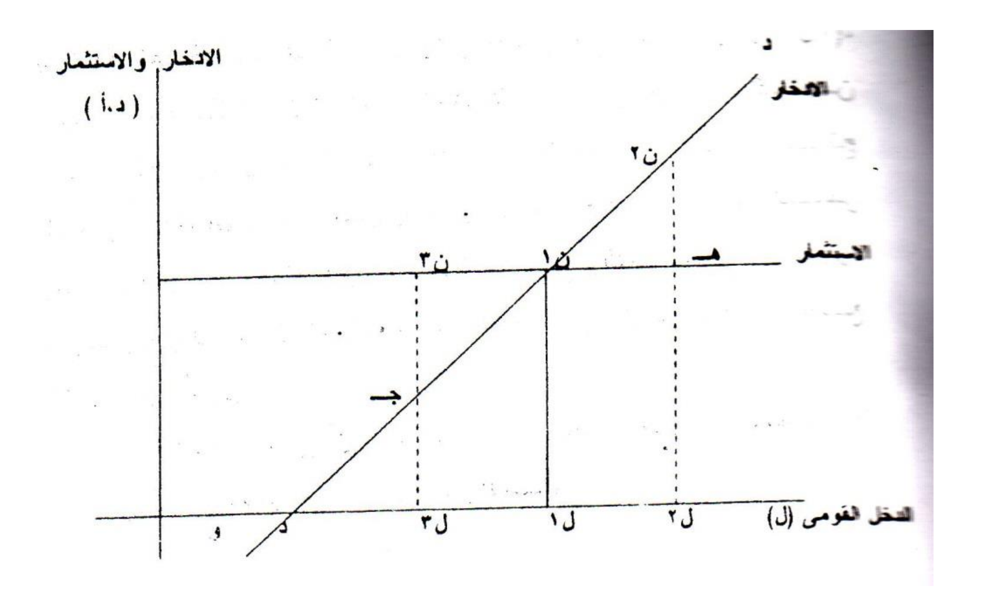
أما الادخار فقد يكون سلبيا إذا كان الانفاق على الاستهلاك أكبر من الدخل القومي ويكون إيجابيا إذا كان الانفاق على الاستهلاك أقل من الدخل، وقد ينفق كل الدخل على الاستهلاك وبالتالي لا يوجد ادخار ويمكن تمثيل الادخار بالرسم التالي:

شكل رقم (10)



وبالجمع ما بين كلا من الاستثمار والادخار نصل إلى المستوى التوازني للدخل القومي ويتبين ذلك من الشكل التالي:

شكل رقم (11)



ويتضح من الرسم أن أمامنا ثلاثة حالات وهي:

الحالة الأولى: تتمثل هذه الحالة عند تقاطع كلا من الاستثمار والادخار ويكون مستوى الدخل ممثلا بالمسافة (و ل 1)، ويسمى هذا المستوى التوازني للدخل.

الحالة الثانية: تتمثل هذه الحالة إذا كان مستوى الدخل ممثلا بالمسافة (و ل2) ونجد أنه عند هذا المستوى يكون الانفاق على الاستثمار (هـ ل 2) أقل من حجم الادخار (ن2 ل2).

وفي هذه الحالة يتجه رجال الأعمال إلى تخفيض حجم نشاطهم الإنتاجي مما يترتب عليه تناقص الناتج القومي وبالتالي نقص الدخل القومي والذي يؤدي بدوره إلى نقص في الادخار ليتعادل مع الاستثمار ويصل المجتمع إلى وضع التوازن.

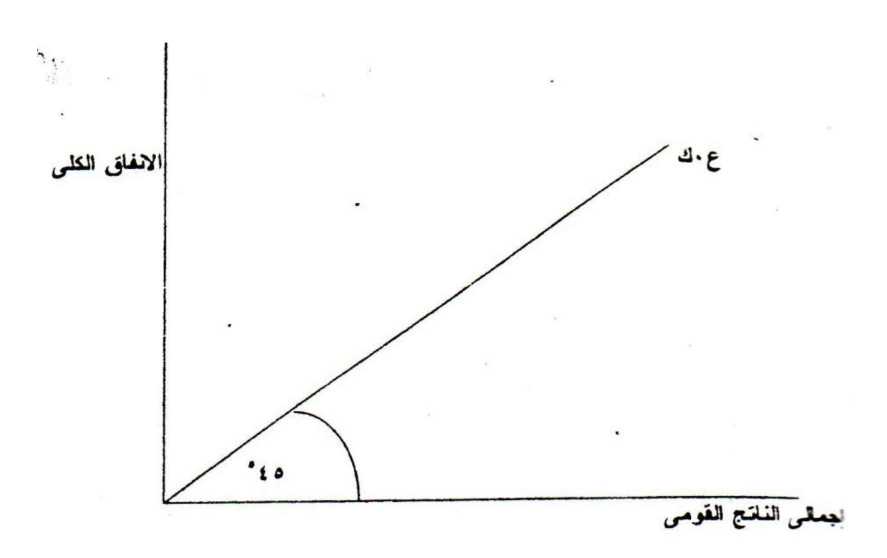
الحالة الثالثة: تتمثل هذه الحالة إذا كان مستوى الدخل ممثلا بالمسافة و ل3) ونجد أنه عند هذا المستوى يكون الانفاق على الاستثمار (ن3 ل3). ونجد أنه عند هذا المستوى يكون الانفاق على الاستثمار (ن3 ل3) أكبر من حجم الادخار (جـ ل3). وفي هذه الحالة يكون الانفاق الكلى أكبر من الناتج القومي، مما يجعل رجال الأعمال يتجهون إلى التوسع في نشاطهم الانتاجي وتزداد فرص العمل المتاحة ويرتفع مستوى الإنتاج والدخل مما يؤدي بدوره إلى حدوث زيادة في الادخار ليتعادل مع الاستثمار ويصل المجتمع إلى وضع التوازن مرة أخرى.

وخلاصة ما سبق أن المستوى التوازني للدخل القومي لايتحقق إلا عندما يتساوى (يتعادل) كلاً من الادخار والاستثمار.

ثانياً: طريقة تحديد المستوى التوازني للدخل بتساوى العرض الكلى مع الطلب الكلى:

العرض الكلى: يمكن تمثيل العرض الكلى بخط o45 مع المحورين ويبين العرض الكلى أن قيمة الناتج أو الدخل تتساوى مع الانفاق الكلى عند كل نقطة من نقاطه ويمثل خط o45 خط استرشادي للتوازن.

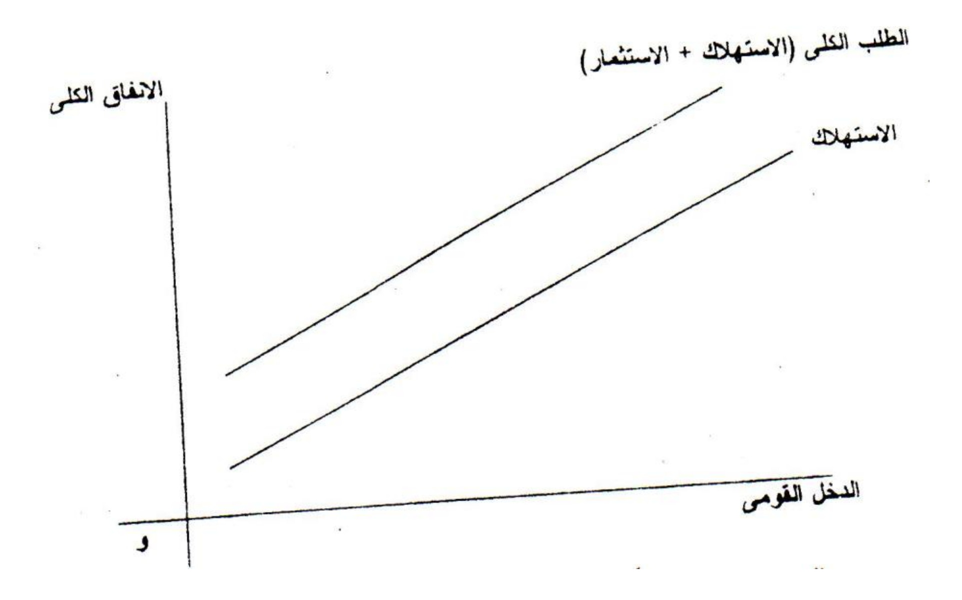
شكل رقم (12)



الطلب الكلى:

يتكون الطلب الكلى من إجمالي الانفاق على السلع الاستهلاكية والاستثمارية والانفاق من جانب الحكومة وصافي التعامل مع الخارج (الصادرات-الواردات) ويمكن توضيح الطلب الكلى من خلال الرسم البياني التالي:

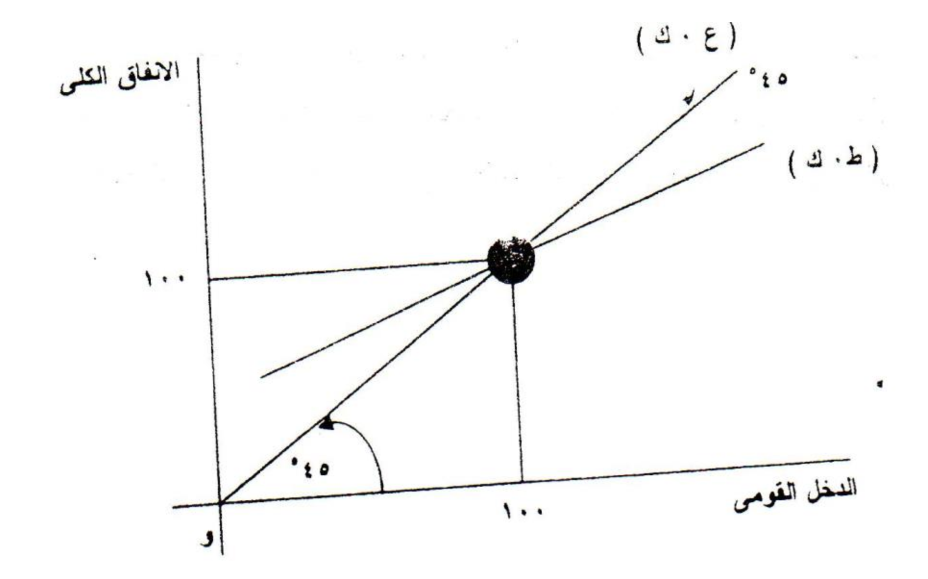
شكل رقم (13)



وبالجمع ما بين كلا من الطلب الكلى والعرض الكلى يمكن الوصول إلى المستوى التوازني للدخل القومي

من خلال الشكل التالي:

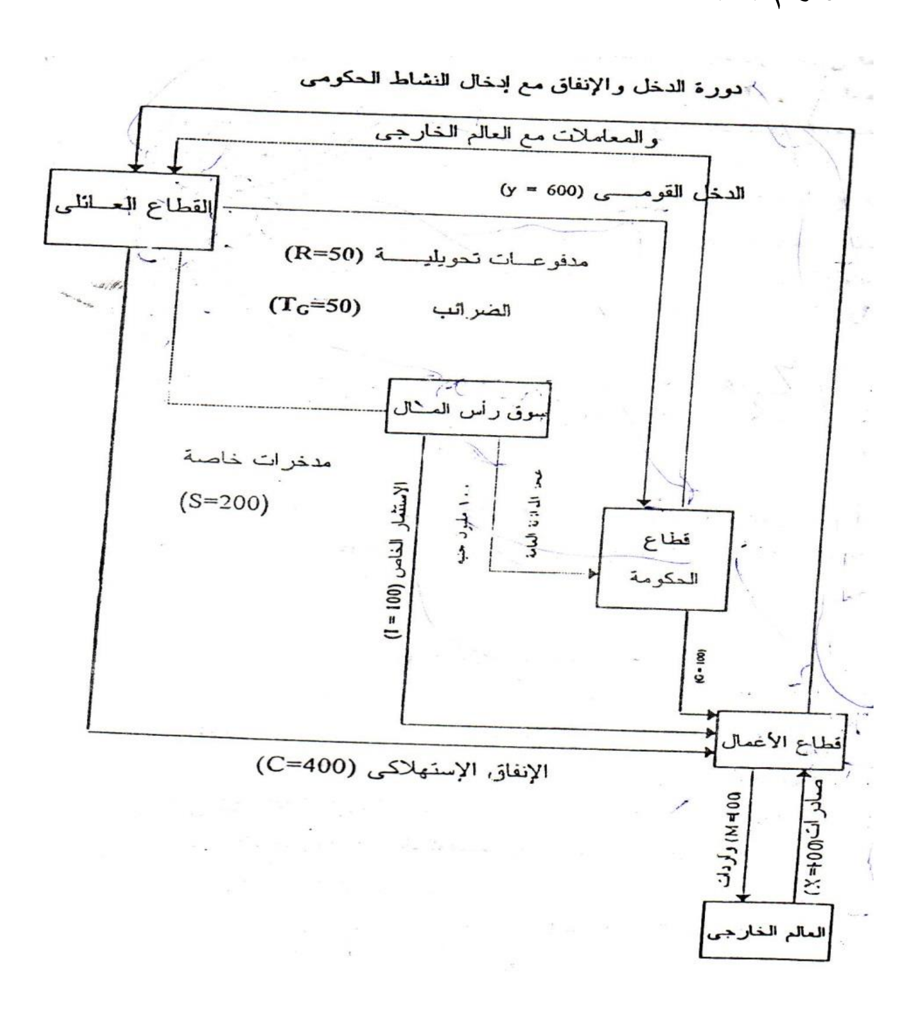
شكل رقم (14)



-4-دورة الدخل القومي والإنفاق لقومي

يوضح من خلال هذا الشكل رقم (15) دورة الدخل القومي والإنفاق القومي مع ادخال النشاط القومي.

شكل رقم (15)



نجد أن هناك أربعة أنواع من الإنفاق على السلع والخدمات النهائية هي: الاستهلاك الخاص (C) والاستثمار الخاص المحلى (I) ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات (G) وصافي الصادرات (Xn)، أي الصادرات (X) مطروحا منها الواردات (M) أي أن:

$$\mathbf{E = C + I + G + Xn} \qquad [I]$$

والدخل الشخصي الذي يتسلمه القطاع العائلي يتكون من الدخل المولد من الإنتاج (y) مضافا إليه المدفوعات التحويلية (R) من الحكومة. وهذا الدخل يكون متاحا لشراء السلع الاستهلاكية (c) وللادخار (s) ولدفع الضرائب (TG) أي أن:

$$\mathbf{Y + R = C + S + Tg}$$

$$\mathbf{Y = C + S + Tg - R}$$

$$\mathbf{= C + S + Tn}$$

حيث أن (T) هي صافي الضرائب أي عبارة عن الضرائب مطروحا منها التحويلات. وحيث أن: الدخل القومي (Y) – الانفاق القومي (E) خلال فترة الدراسة.

$$\mathbf{E = Y}$$

$$\mathbf{c + I + G + Xn = C + S + Tn} \qquad [2]$$

وبطرح (C) من الطرفين، نحصل على:

$$\mathbf{S + Tn = I + G + Xn} \qquad [3]$$

والمعادلة (3) تقول أن مجموع التسرب من دورة الدخل (الادخار وصافي الضرائب) لابد وأن يتعادل مع مجموع الحقن في دورة الدخل (الاستثمار الخاص والانفاق الحكومي وصافي الصادرات).

ويمكن كتابة المعادلة السابقة في الصورة:

$$\mathbf{Tn - G = I - S + Xn}$$

والطرف الأيسر يوضح وضع الموازنة الحكومية، أما الطرف الأيمن فيوضح حالة القطاع الخاص. ومن الواضح أنه لو كانت الموازنة العامة في حالة عجز، فإن الادخار الخاص يجب أن يفوق الاستثمار الخاص مضافا إليه صافي الصادرات حتى يمكن توفير التمويل اللازم لسد عجز الموازنة العامة. والعكس في حالة حدوث فائض في الموازنة. فإن المدخرات الخاصة يجب أن تقل عن الاستثمار الخاص مضافا إليه صافى الصادرات.

-5-تحديد مستوى توازن الدخل والناتج باستخدام المعادلات الجبرية

من العرض السابق لتحديد مستوى توازن الدخل والناتج وجدنا أنه باستخدام الرسوم البيانية، فإن مستوى توازن الناتج والدخل يتحقق عندما يتقاطع منحنى الانفاق الكلي (E) مع الخط المرشد – فعند نقطة التقاطع هذه فإن الناتج الكلى يتساوى مع الانفاق الكلى وبالتالي تتحقق المعادلة:

$$\mathbf{Y = E}$$

$$\mathbf{Y = C + I}$$

كما يمكن تحديد مستوى توازن الدخل باستخدام الجزء (ب) من الشكل (4-3). ويكون مستوى توازن الدخل والناتج عند النقطة التي تتقاطع فيها دالة الادخار مع دالة الاستثمار أي تتحقق المعادلة:

$$S = I$$

وباستخدام الجداول -إلى مستوى توازن الدخل والناتج عند ذلك المستوى من الناتج الذي يتساوى فيه أيضا الناتج الكلى مع الانفاق الكلى . والناتج الكلى (Y) يمكن قياسه بإضافة الادخار إلى الاستهلاك. والانفاق الكلى قمنا بقياسه عن طريق إضافة الاستثمار إلى الاستهلاك. وبذلك فإن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عندما.

$$C + S = C + I$$

$$Y = C + I$$

$$Y = Ca + cY + I$$

ويمكن أن نتوصل إلى مستوى الدخل والناتج في الجدول أيضا عن طريق معرفة مستوى الدخل والناتج الذى يتحقق عنده تساوى الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع.

$$S = I$$

$$Sa + sY = I$$

من هذا يكون قد وضح كيف يمكننا أن نتوصل إلى تحديد مستوى الدخل والناتج باستخدام المعادلات.

فمما سبق اتضح لنا أن مستوى الدخل والناتج يتحقق عندما يتحقق أي من المعادلتين الآتيتين:

$$Y = C + I$$

$$S = I$$

أو

فباستخدام المعادلة الأولى فإن (C) وهي دالة الاستهلاك لهذا المجتمع هي:

$$C = Ca + cY$$

$$\frac{3}{\ } \quad 20 + \quad Y$$

ومعادلة (I) هي:

$$I = 20$$

... مستوى توازن الدخل والناتج:

$$\frac{3}{\ } \quad 20 + \quad Y + 20$$

$$\frac{1}{\ } \quad Ye = 40$$

$$Ye = 160$$

وباستخدام المعادلات العامة:

$$Y = Ca + cY + I$$

$$Y - cY = Ca + I$$

$$\frac{1}{\ } \quad Ye = \quad [Ca + I]$$

وحيث أن (Ca, I) من الثوابت فعادة ما يرمز للثوابت بـ (A) أي أن (A) عبارة عن الانفاق المستقل

فتصبح معادلة توازن الدخل والناتج كالآتي:

$$Ya = \frac{1}{\quad} A$$

وباستخدام طريقة الادخار يساوى الاستثمار

$$Sa + sY = I$$

$$sY = - Sa + I$$

$$Ye = [- Sa + I]$$

وحيث أن $s = 1 - c$ **و** $Ca = - Sa$

... فإن المعادلة الأخيرة تؤول إلى نفس معادلة الطريقة الأولى:

$$Ye = \quad [Ca + I]$$

$$Ye = A$$

وباستخدام دوال هذا المجتمع – فإن مستوى توازن الدخل والناتج يكون:

$$- 20 + \; Y = 20$$

$$Y = 40$$

$$Y = 160$$

ومن معادلة الادخار ومن جدول (4 – 2)، فإن الادخار ينقسم إلى:

إدخار مستمال وهو (sY) وإدخار مستقل وهو (Sa) والذي يساوى (Ca-).

فمن الممكن القول بأن الادخار الكلى يساوى:

$$S = - Ca + sY$$

وكما سبق وأوضحنا فإن شروط توازن الدخل والناتج أن يتساوى الادخار المتوقع مع الاستثمار المتوقع

... يتحقق التوازن عندما: $- Ca + sY = I$

أو عندما: $sY = Ca + I$

أي أن شرط التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار المستمال المخطط مع الانفاق الثابت المخطط.

لتوضيح وضع توازن الدخل والناتج فإننا نستخدم شكل (16) . ويتحقق التوازن، كما هو موضح في الشكل، عند تقاطع منحنى الانفاق المستقل المتوقع (A) والذي يشمل (Ca+I) مع منحنى الادخار المستمال (sY) ويلاحظ أن المنحتى (sY) يبدأ من نقطة الصفر ذلك لأن الادخار المستمال يساوى (صفر) عندما يكون الدخل (صفراً). أما منحنى الانفاق المستقل المتوقع فيبعد عن المحور الأفقى بمقدار (40) – [(Ca = 20)] + (I = 20) = 40]. وواضح من شكل (16) أن مستوى توازن الدخل والناتج يتحقق عند مستوى ناتج (160).

ويلاحظ من شكل (16) أن مستوى دخل التعادل يتحقق عند تقاطع منحنى الانفاق الاستهلاكي المستقل (Ca) مع منحنى الادخار المستمال - . فعند نقطة التقاطع (B) فإن مستوى الدخل يكون (80). ذلك لأننا كما نعلم مستوى دخل التعادل هو مستوى الدخل الذي عنده ينفق كل الدخل على الاستهلاك أي يكون الادخار (S) يساوى (صفرا). فعندما تكون:

(Ca = sY) فإن الادخار (S) يكون صفرا. ذلك لأن الادخار هو عبارة عن:

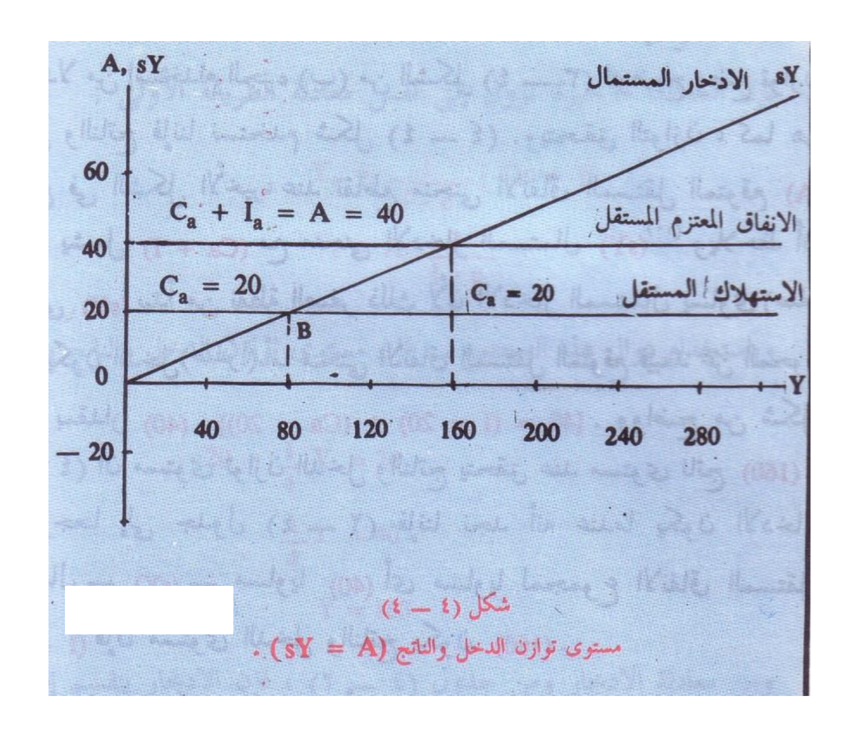
[sY - Ca]

$$sY = Ca$$

$$sY - Ca = o$$

$$S = sY - Ca = o$$

شكل رقم (16)



-6-الاستثمار والادخار

أولاً: أنواع الاستثمار: الاستثمار هو ذلك الجزء من السلع النهائية الذي يضاف إلى رصيد السلع الرأسمالية أو الذي يحل محل السلع الرأسمالية التي أهلكت. فهو ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك.

ويتكون الاستثمار الخاص من:

1-الاستثمار في المخزون: فالخبز الذي يشترى بواسطة محل البقالة والذي لا يعاد بيعه إلى المستهلكين في الفترة الجارية. والمخزون من المواد الأولية، قطع الغيار، والسلع النهائية إنما يعتبر جزءا رئيسيا من الأصول الرأسمالية لمنشآت الأعمال.

وهي تعتبر جزءا من الأصول الرأسمالية التي تدر دخلا لمنشآت الأعمال ذلك لأنها سلع جاهزة على الأرفف تساعد في استيفاء حاجات المستهلكين ومشترواتهم. والتغير في المخزون بين بدأ الفترة الجارية ونهايتها إنما يدخل كجزء من الناتج القومي الاجمالي.

2-الاستثمار الثابت:

وهذا يشمل جميع السلع النهائية المشتراه بواسطة منشآت الأعمال بخلاف تلك التي تضاف إلى المخزون. وأهم أنواع الاستثمار الثابت هي التشيدات من مصانع، مباني المكاتب.

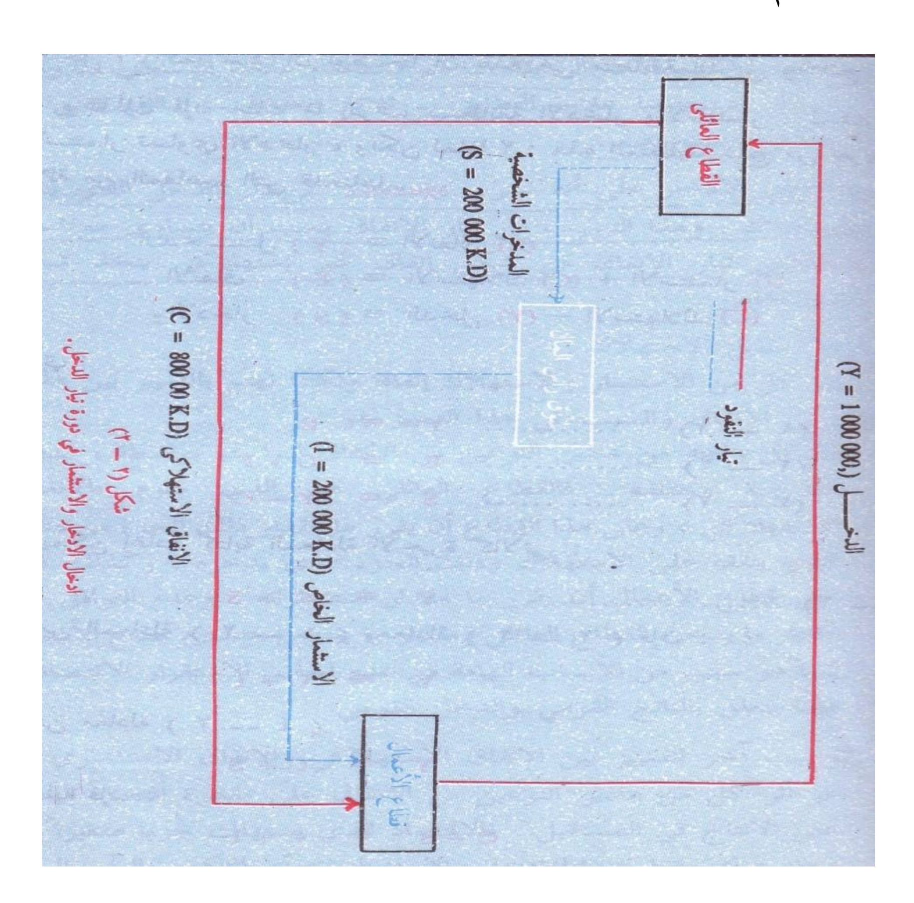
ثانياً: العلاقة بين الاستثمار والادخار: فيدخل الاستثمار في الاقتصاد. فالانفاق الكلي على السلع النهائية مرة ثانية يبلغ (1.000.000) دينار ولكن في هذه المرة ينقسم الانفاق الكلي إلى (800.000) دينار عبارة عن انفاق استهلاكي شخصي أي مشتريات سلع وخدمات بواسطة القطاع العائلي (C) و(200.000) مشتريات منشآت الأعمال من السلع الرأسمالية (I) والانفاق الكلي البالغ (1.000.000) دينار والذي هو بمثابة تيار يحصل عليه قطاع الانتاج إنما يتولد عنه دخل للقطاع العائلي (Y = 1.000.000). فالقطاع العائلي يحصل على دخل مقداره (1.000.000) دينار وينفق (800.000) دينار في شراء سلع استهلاكية. ولكن أين يذهب الجزء المتبقى من الدخل البالغ قدره (200.000) دينار؟.

إن الجزء من دخل القطاع العائلي الذي لا يستهلك إنما يسمى الادخار الشخصي. فما الذي يحدث لذلك الجزء من الدخل الذي يدخر؟، إن هذا الرصيد ينفذ إلى منشآت الأعمال بطريقتين أساسيتين:

1-أن القطاع العائلي يقوم بشراء أسهم وسندات تصدرها منشآت الأعمال وتقوم منشآت الأعمال باستخدام حصيلة النقود في شراء سلع استثمارية.

2-أن القطاع العائلي يترك ذلك الجزء من الدخل غير المنفق (الادخار) في البنوك. وتقوم البنوك باقراض النقود إلى منشآت الأعمال التي تقوم بدورها باستخدامها في شراء السلع الاستثمارية.

شكل رقم (17)



وكذلك فإن هناك ما يعرف بمتطابقة الادخار والاستثمار. فمشتريات الاستثمار تساوي الادخار، ولكن لماذا؟: هذه المتطابقة تنتج من تعريفات ثلاثة من المفاهيم التي قدمناها.

الدخل (Y) = الانفاق (E)

الانفاق (E) = الاستهلاك (C) + الاستثمار (I)

والادخار (S) = الدخل (Y) – الاستهلاك (C)

أي:

$$Y = E \quad \text{.......... (1-2)}$$

$$E = C + I \quad \text{........ (2-2)}$$

$$S = Y - C \quad \text{........ (3-2)}$$

ويمكن إعادة كتابة المعالة الأخيرة كالآتي:

$$Y = C + S \quad \text{........... (4 - 2)}$$

ومن المعادلة (2 - 1) ومعادلة (2 - 2) فإن:

$$Y = C + I$$

ومن معادلة (2 – 4)

$$Y = C + S$$

وعليه فإن:

$C + S = C + I$

...

$S = I$ .... (5 - 2)

ويلاحظ من المعادلات السابقة أننا لم نستخدم علامة التساوي- وهي خطين- بل إستخدمنا علامة التطابق – ثلاثة خطوط – والتي تعني أن العلاقة صحيحة بالتعريف.

وينظر إلى الادخار على أنه "تسرب Leakage" من تيار الدخل الذي ينفق على الاستهلاك. وهذا التسرب من تيار الانفاق يجب أن يتساوى مع "حقن Injection" في تيار الانفاق في شكل إنفاق غير إستهلاكي يتخذ شكل الاستثمار الخاص.

ثالثاً: مفهوم معدل الاستثمار ومعدل النمو الاقتصادي: يوضح معامل رأس المال – الدخل – العلاقة بين ما يستثمر وبين ما ينتج عنه من دخل، أي بين ما يستثمر من رأس مال وبين ما يتولد عنه من دخل. فإذا كانت معامل رأس المال / الدخل يساوي 4 : 1 فهذا معناه أن كل أربعة جنيهات تنفق يتولد عنها جنيه واحدا. فإن رجال التخطيط يهتمون اهتماما كبيرا بهذا العامل على أساس تحديد معدل النمو الاقتصادي اللازم لاقتصاد دولة ما. ولما كانت الادخارات استثمارا فإنه من الأساس تحديد معدل النمو هذا على أساس معدل الاستثمار الذي يتوقف على معدل الادخار ونموذج هارولد دومار.

ن = معدل النمو

د = معدل الادخار

ل = الدخل القومى في فترة الخطة

ر = معامل رأس المال / الدخل

معدل النمو = (معدل الادخار / [illegible]) × (1 / معدل رأس المال/ الدخل)

= معدل الادخار × (1 / [illegible])

معدل الادخار = (1 / [illegible])

د = (ن / [illegible])

وعلى ذلك فإن الذي يتحكم في معدل النمو هو معدل الاستثمار والذي يتحكم في الأخير هذا هو معدل الادخار. فلو افترضنا أن رجال التخطيط يرغبون في تحقيق معدل للنمو السنوي 3% وكان معدل رأس المال / الدخل 5: 1 فإن معدل الاستثمار في هذه الحالة يكون وفقا للمعادلة التالية كالآتي:

ن = (د / [illegible]) × (1 / [illegible])

... = ×

1 د 1

٠

د

بفرض أن = ى

٠

ى 3

... =

... ى - 15

د

وهذا يعني أن أي نسبة الاد... ...ل تساوي 15% أي أن الاستثمار يجب أن يكون 15% من الدخل المحقق إذا ما كان يرغب في تحقيق معدل للنمو يبلغ 3%.

ويختلف خبراء الاقتصاد في تحديد معدل النمو الاقتصادي اللازم تطبيقه في الدول المختلفة، فبينما يرى خبراء الأمم المتحدة أنه بين 2 : 1، 5 : 1 فإن هـ سنجر يقدر أنه يجب ألا يقل في قطاع الزراعة عن 4: 1 ويجب ألا يقل عن 6: 1 في غير قطاع الزراعة. أما روذان فيقدر أنه يجب أن يتراوح بين 3: 1 و4: 1.

والعامل الثاني المؤثر على العملية الإنمائية هو نسبة الادخار إلى الدخل حيث أنه يتوقف اصلا على الدخل من حيث كبره أو صغره، ومن حيث معدل أفراد الأسرة وبالتالي معدل النمول السكاني. فإذا ما افترضنا أن معدل النمو السكاني س مع استعمال الرموز السابقة كالتالي:

س = معدل النمو السكاني د = معدل الادخار في فترة الخطة

ل = الدخل القومي في فترة الخطة س = معامل رأس المال / ل

ن = معدل النمو ن = معدل النمو الاقتصادي الصافي

د = نسبة الادخار إلى الدخل = (رأس مال / دخل).

(معدل الادخار 1)

الدخل القومي (فترة × معامل رأس المال/ الدخل

الخطة)

- معدل النمو السكاني

= (×) - س

د

1

نسبة الادخار إلى الدخل

أو =

= - س س

تساوى الادخار والاستثمار:

دون الدخول في تفاصيل معقدة في هذه المرحلة الأولية من الدراسة نكتفي بتوضيح العلاقات البسيطة التالية:

مكونات الناتج القومي لا تخرج عن كونها سلع استهلاك وسلع استثمار، أي الناتج القومي = الاستهلاك + الاستثمار (1)

ونعلم أن الدخل القومي هو الوجه الآخر للناتج القومي، أي:

الناتج القومي = الدخل القومي (2)

ومن حيث أوجه التصرف في الدخل القومي، فقد رأينا أنها لا تخرج عن أمرين: استهلاك وادخار، أي:

الدخل القومي = الاستهلاك + الادخار (3)

إذن يتضح من (1) ، (2) ، (3) أن:

الاستهلاك + الاستثمار = الاستهلاك + الادخار

أي:

الاستثمار = الادخار

ولتوضيح ما سبق، نفترض أن الناتج القومي = 100 وحدة نقدية. إذن سيقابله دخل قومي بنفس القيمة (100).

ولنفترض أن المشروعات حينما قامت بهذا الإنتاج، كان ما قيمته (80) سلع استهلاك، وما قيمته (20) سلع استثمار، أي أن:

الناتج القومي (100) = استهلاك (80) + استثمار (20) (4)

ومن ناحية أخرى، لنفرض أن أفراد المجتمع الذين حصلوا على جملة دخول قيمتها (100)، أنفقوا منها (70) فقط على سلع الاستهلاك، وادخروا (30)

أي:

الدخل القومي (100) = استهلاك (70) + ادخار (30) (5)

وبمقارنة (4) ، (5) يتبين أن المستهلكين لم يشتروا كل سلع الاستهلاك كما توقع المنتجون، وبالتالي سيتبقى في مخازنهم ما قيمته (10) من سلع الاستهلاك.

إذن تعاد صياغة (4) على النحو التالي:

الناتج القومي = استهلاك + مخزون سلعى + استثمار

100 = 70 + 10 + 20 (6)

وطبقا للقواعد المحاسبية فإنه عند جرد المخزون في آخر المدة يعتبر جزءا من مكونات الاستثمار "المحقق".

أي يصبح الاستثمار المحقق (10 + 20 = 30).

وبذلك نعيد كتابة المعادلة (6) على النحو التالي:

الناتج القومي = استهلاك + استثمار محقق

100 = 70 + 30 (7)

وبمقارنة المعادلتين (5) ، (7) يتضح أن:

الادخار = الاستثمار "المحقق

30 = 30 (8)

والخلاصة إذن أن الادخار لا بد وأن يتساوى محاسبيا مع الاستثمار المحقق فعلا في آخر المدة عند تقدير حسابات الدخل والانتاج والادخار والاستثمار. ويرجع ذلك إلى أن تغيرات المخزون من السلع الاستهلاكية تضاف إلى الاستثمار (إذا كانت بالزيادة)، وتخصم منه (إذا كانت بالنقص).

7-الاستهلاك

يمكن تعريف الاستهلاك بأنه ما يستهلكه المجتمع من دخله في صورة سلع وخدمات خلال فترة زمنية تحدد لذلك أو بواسطة الانماط الاستهلاكية.

والاستهلاك هو الصورة المكملة للادخار منقوصا قيمتها من الدخل وقيم الاستهلاك وفقا للصورتين التاليتين:

أولاً: الاستهلاك الوسيط: وهو استهلاك بعض السلع الوسيطة في انتاج غيرها كاستهلاك القطن الزهر في إنتاج الغزل، واستهلاك الغزل في انتاج الأنسجة واستهلاك القمح في إنتاج الدقيق، وهذا ما يعبر عنه بالسلع الوسيطة أو مستلزمات الإنتاج.

ثانياً: الاستهلاك النهائي: وهو صورة الاستهلاك النهائي للسلع استهلاكا تاما ونهائيا كاستهلاك الخبز أو النسيج أو الأغذية والمشروبات وخلاف ذلك وتعرف هذه الصورة من الاستهلاك بأنها استخدام السلع والخدمات لاشباع الحاجات المباشرة على مستوى القطاع العائلى خلال فترة زمنية تقدر بسنة.

ويتوقف الاستهلاك النهائى على عنصرين:

1-الاستهلاك الخاص: وهو استخدام أفراد القطاع العائلى للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمال، ويطلق على هذا العنصر "استهلاك الأفراد أو الاستهلاك العائلى".

2-الاستهلاك العام: وهو إستخدام واستهلاك جميع أفراد المجتمع لمجاميع من السلع والخدمات التي يقدمها المجتمع لهم في نظير ثمن رمزي ويطلق عليه "الاستهلاك الجماعي".

وتشمل الخدمات العامة ثلاثة أنواع من الخدمات هي كالتالي:

أولا-الخدمات التنظيمية: وتشمل الخدمات الرئيسية وخدمات الأمن والعدالة والدفاع والرقابة، وخدمات تنظيم المجتمع اجتماعية وصناعيا وزراعيا وتجاريا.

ثانيا- الخدمات المباشرة: مثل الخدمات التعليمية والصحية والثقافية والدينية وخدمات المرافق العامة من كهرباء ومياه وخلافه.

ثالثا- الخدمات الغير مباشرة: وهي تلك الخدمات التي تفيد كلا من الاقتصاد القومي والعائلى وتشبع رغبات كليهما مثل خدمات الابحاث العلمية وخدمات الرى والصرف وخدمات الزراعة والادخار وخدمات المواصلات والطرق والكبارى وخلافه.

قيمة الخدمات الاستهلاكية:

تقدر قيمة خدمات الاستهلاك الخاص كالتالي:

سعر السلعة المستخدمة (سعر السوق) = سعر المنتج (التكلفة)

+ صافي الضرائب الغير مباشرة

+ الهامش التجارى

= قيمة الأجور والمرتبات

سعر السلعة العامة (باب أول)

+ قيمة مستلزمات الخدمات

س: الاستهلاك

ل : الدخل

والتعبير اللفظي لهذه العلاقة هو: "الاستهلاك دالة في الدخل" أي أن الاستهلاك يتوقف على الدخل، حيث الاستهلاك متغير "تابع" أي "متوقف على" المتغير الآخر "المستقل"، والذي هو الدخل، والعلاقة بين هذين المتغيرين طردية.

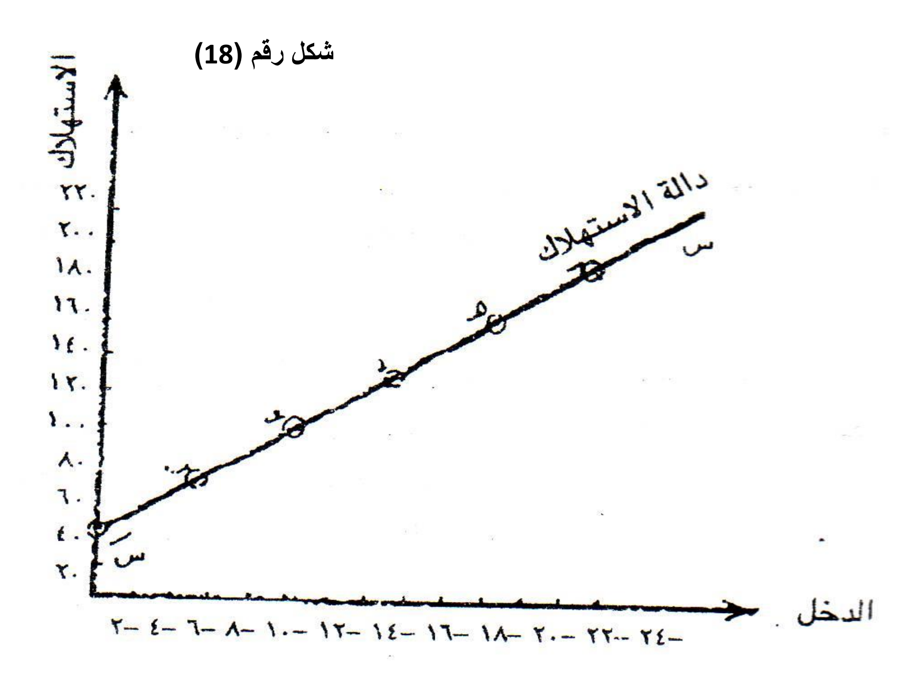
فكلما زاد الدخل زاد الاستهلاك، والعكس صحيح، ويمكن توضيح مضمون دالة الاستهلاك بالأرقام كما يلي:

جدول (٣) : دالة

(١)	(٢) الدخل (ل)	(٣) الاستهلاك (س)
أ	صفر	٤٠
ب	٥٠	٧٠
جـ	١٠٠	١٠٠
د	١٥٠	١٣٠
هـ	٢٠٠	١٦٠
و	٢٥٠	١٩٠

وباستخدام هذه الأرقام يمكن رسم دالة الاستهلاك كما فى الشكل التالى :-

شكل رقم (18)



في هذا الرسم - حيث تقاس وحدات الاستهلاك على المحور الرأسي ووحدات الدخل على المحور الأفقى - تتضح العلاقة الطردية بين الدخل والاستهلاك من شكل الخط س س (دالة الاستهلاك)؛ فكلما تحركنا يمينا على المحور الأفقي - أي كلما زاد المدخل - اقترن ذلك بالتحرك إلى أعلى على المحور الرأسي (أي زاد الاستهلاك).

ويلاحظ أن دالة الاستهلاك لا تبدأ من نقطة الصفر حيث يلتقى المحور الرأسى مع المحور الأفقى. ومعنى ذلك، أننا نفترض أنه يمكن أن يكون هناك استهلاك موجب - الارتفاع (صفرا) على المحور الرأسى - عندما يكون الدخل مساويا للصفر. فعلى أى أساس يقوم هذا الافتراض؟

اذا تصورنا أن الإنسان - أو المجتمع الإنساني بصفة عامة - لا يستطيع أن يحقق لنفسه البقاء دون أن يقوم بحد أدنى ضرورى من الاستهلاك، أصبح افتراضنا السابق مقبولا. فالإنسان قد يتعطل أو يعجز عن العمل بعض الوقت، بما قد يؤدي إلى هبوط دخله إلى الصفر.

ولكن طالما بقى هذا الإنسان على قيد الحياة، لا يمكن أن يهبط استهلاكه أيضا إلى الصفر. ومعنى ذلك إذن، أنه لا بد وأن يدبر أموره "مؤقتا" للوفاء بحاجاته الاستهلاكية الضرورية، سواء ببيع جزء من ممتلكاته، أو بالسحب من مدخراته السابقة، أو بالاقتراض من الغير... إلخ.

وهذا التدبير "المؤقت" ينصرف إلى ما يطلق عليه في الاقتصاد اصطلاح "الأجل القصير". وفي حصرنا للتحليل الحالي في هذا "الأجل القصير"، نطبق أيضا نفس العلاقة بين دخل الفرد واستهلاكه على دخل المجتمع واستهلاكه الكلى.

التغير في الاستهلاك (أو الادخار):

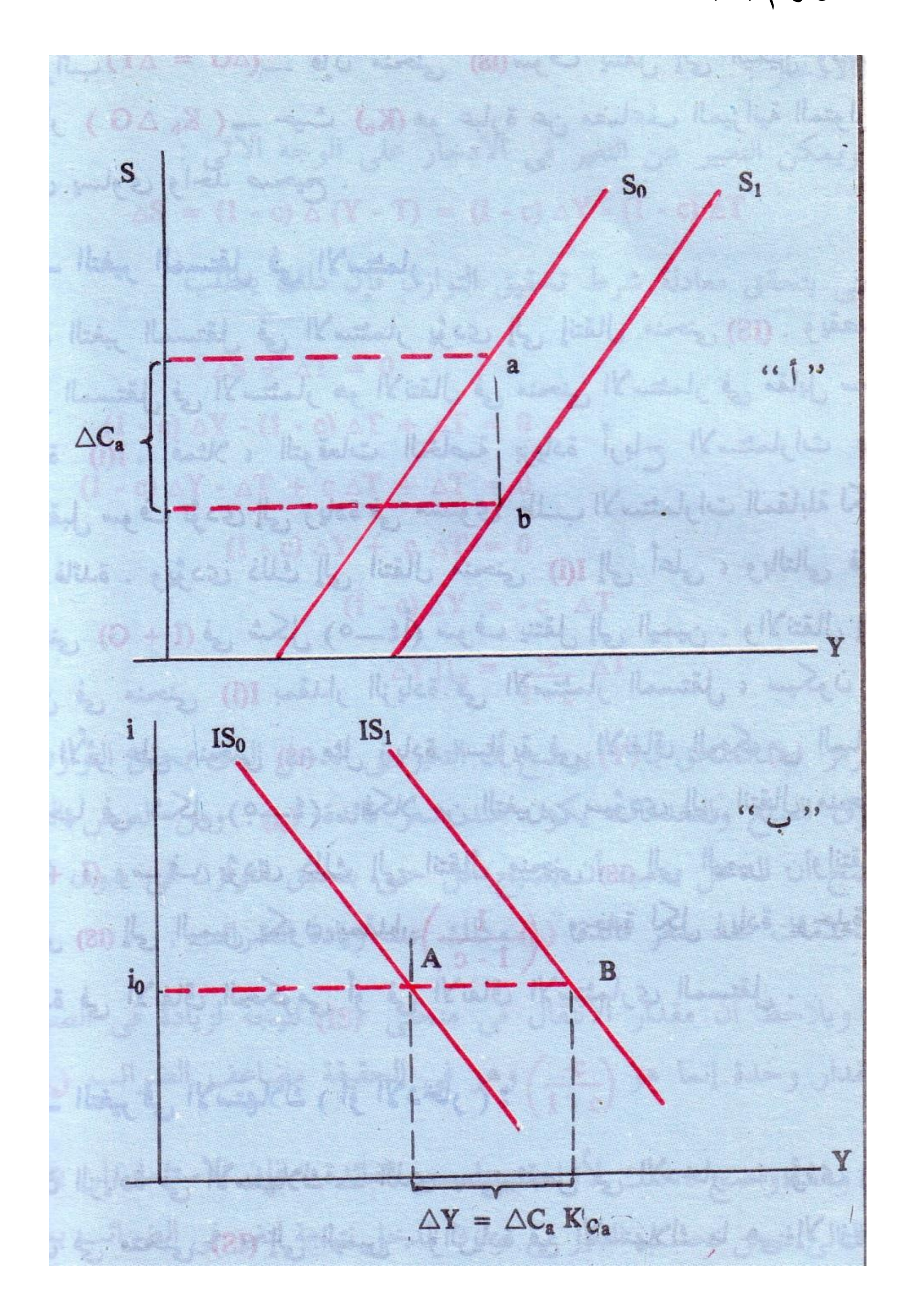
ان الزيادة في الاستهلاك - الذي يعني نقص في الادخار - يؤدي إلى انتقال في منحنى (IS) إلى اليمين.

والزيادة في الاستهلاك ما هي إلا زيادة في الانفاق مثلها مثل الزيادة في (G) أو الزيادة المستقلة في (I).

وبالتالي فإن الأثر المترتب على تغير الاستهلاك على منحنى (IS) ممتثل للأثر المترتب على (G) أو (I).

ومقدار الانتقال في (IS) - إنما يكون بمقدار ($\frac{1}{\quad}$ Ca)

شكل رقم (19)



كما هو موضح في شكل (19) والمسافة (ab) هي عبارة عن النقص في المدخرات الذي ترتب على انتقال منحنى الادخار من (So) إلى (S1). وهذا يعني زيادة في الاستهلاك بنفس القدر أي [(ab) = (Ca)]. والانتقال الافقى لمنحنى (IS) من (ISo) إلى (IS1) – المسافة (AB)- إنما تساوى (Ca × k) – حيث (Kca) هو مضاعف الانفاق.

نخلص مما تقدم إلى:

1-زيادة الانفاق التي قد تتخذ شكل زيادة في الاستهلاك (c) أو زيادة في الاستثمار (I) أو زيادة في الانفاق الحكومي (G) تؤدي إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين. كما أن نقص الانفاق يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار.

2-مقدار الانتقال الافقى في منحنى (IS) نتيجة لتغير الانفاق يساوى مقدار التغير في الانفاق (E) مضروبا في مضاعف الانفاق (Ke).

3-زيادة الضرائب تؤدي أيضا إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليسار ونقص الضرائب تؤدى إلى إنتقال منحنى (IS) إلى اليمين.

4-مقدار الانتقال الأفقى في منحنى (IS) نتيجة لـ (T) يكون بمقدار (T × Kr) حيث (Kr) هي مضاعف الضرائب.

الفصل الثاني

إعداد الخطة القومية

لإعداد الخطة القومية تتطلب توافر ما يلي:

-1-البيانات الأساسية اللازمة للخطة القومية

لا يقتصر دور الاقتصاد على فترة إعداد الخطة بل لا بد من متابعة التنفيذ وتعديل البرامج والتنسيق بينها وعمل المقارنة بين التوقعات والنتائج العملية حتى تتحقق الأهداف.

-وحتى يساهم الاقتصاد بدور فعال في كل هذه الدراسات يلزمه بيانات مختلفة والتي يتوقف على درجة دقتها تحديد استخدام النتائج المترتبة على هذه البيانات ومن هذه البيانات المستلزمة:-

أولاً-رأس المال: يجب تحديد رأس المال اللازم لتحقيق أهداف الخطة، أي رأس المال اللازم لإضافة طاقة إنتاجية معينة، في هذه الحالة يجب تقسيم رأس المال اللازم بالنسبة للمعدات التي أنتجها الاقتصاد القومي والمعدات المستوردة من الخارج وكذلك الأموال المنفقة على القوة العاملة وكذلك الأموال المنفقة على النقل.

ثانياً-القوى العاملة والكفاية الإنتاجية: ويحتاج المخطط إلى بيانات عن القوى العاملة والتوظف والأجور وساعات العمل اللازمة لإضافة طاقة إنتاجية معينة. هناك أربعة عوامل تؤثر على قياس الكفاية الإنتاجية وهي:

(1)التغير في تأثير ساعة العمل بسبب التغيرات في نوعية العمل وسلوك العاملين والإجهاد ورغبة العامل نفسه.

(2)التغير في الكفاية النسبية نتيجة التغيرات في طابع نوع المواد الأولية المستعملة.

(3)التغير في الكفاية النسبية نتيجة استعمال رأس المال.

(4)التغير في تكوين الإنتاج.

ثالثاً-معامل دخل رأس المال: يحتاج المخطط لمعرفة معامل دخل رأس المال حتى يستطيع تخصيص استثمارات إلى حالة التعاون أو الدرجة العظمى للدخل.

رابعاً-جداول المحاسبة القومية: يمكن استخدام هذه الجداول اللتنبؤ بالتغيرات التي تحدث في قطاع ما عند حدوث تغيرات في القطاع الخاضع للتخطيط وتهدف هذه الجداول إلى التمهيد لميزانية الاقتصاد القومي.

خامساً-جداول الاستخدام – الإنتاج: يلزم تحديد جداول الاستخدام – الإنتاج ولتعيين أهداف الإنتاج من كل قطاع. في تحديد هذا النوع من الجداول يؤخذ في الاعتبار أحجام مختلف المقاولات ونماذج الإدارة الأيدي العاملة المتوافرة ومجالات توظيفها... الخ.

سادساً-تكوين رأس المال: يجب معرفة مقدار رأس المال الممكن الحصول عليه عن طريق القروض الداخلية مثل معرفة مقدار كمية المدخرات التي يمكن الحصول عليها عند المستويات المختلفة للدخل القومي وكذا رأس المال الممكن الحصول عليه عن طريق القروض الخارجية وكذا صافي الفائدة نتيجة للاستثمارات الأجنبية.

كما يجب العناية بها هي معرفة مستوى تدفق رأس المال في المجالات المختلفة.

سابعاً-احصاءات الاستهلاك: يجب الاهتمام بدراسات الاستهلاك لمعرفة نمط الاستهلاك.

ثامناً-الإحصاءات الزراعية: يجب عمل تقديرات لمقادير الاستثمارات الإضافية لزيادة الإنتاج الزراعي بكميات معينة حتى يقوم المخطط لعمله على الوجه الأكمل ويجب توافر ما يأتي:

(1)جداول الهيكل الإنتاجي الزراعي (2)جداول الإنتاج

(3)الجداول المالية (4)جداول القوى العاملة

تاسعاً-الاحصاءات الصناعية: يلزم المخطط بيانات معينة عن الصناعات المختلفة مثل:

(1)جداول الهيكل الإنتاجي (2)جداول العمالة وساعات العمل والأجور

(3)جداول الأصول الثابتة (4)جداول الإنتاج الصناعي (5)جداول الاستثمار الصناعي (6)جداول المواد الداخلة في الإنتاج:

عاشراً-ما البيانات الخاصة بالتجارة الخارجية:

(1)يجب معرفة الواردات من حيث الكمية والقيمة والمصدر.

(2)يجب الحصول على نفس البيانات بالنسبة للصادرات.

(3)يجب دراسة الاتجاهات الماضية وتقدير الاتجاهات المحتملة. وبحث إمكانيات النفاذ إلى أسواق جديدة.

حادي عشر-معرفة الامكانيات:

(1)البيانات الخاصة بالمساحات المنزرعة والمستصلحة والمستزرعة والمساحات القابلة للزراعة مع معلومات بقدر ما يمكن عن طبيعة الأرض ونوع المحصولات التي يمكن أن تزرع.

(2)البيانات الخاصة بسقوط الأمطار وبالظروف الجوية بصفة عامة.

(3)كشف بالمواقع المائية التي يمكن استغلالها في إقامة محطات توليد الكهرباء أو خزايات للري.

(4)كشف بمناطق آبار المياه الجوفية التي يعتمد عليها في تعمير الصحاري.

ثاني عشر-البيانات الخاصة بالموارد والاستخدامات: يشمل مجموع الإنتاج المحلي والواردات في فترة معينة، سنة مثلا ما يسمى بالموارد المتاحة الجارية لهذه الفترة. في مقابل معرفة تلك الموارد لابد من معرفة الاستخدامات التي استخدمت فيها. وتقسم تلك الاستخدامات إلى أنواع أربعة أساسية هي:

(1)الاستهلاك النهائي الجاري: (2)الاستهلاك الوسيط:

(3)الاستثمارات: (4)الصادرات:

ثالث عشر-بيانات التكاليف: يجب حصر التكاليف الفعلية والتكاليف التقديرية للمشروع وقياس الانحرافات ونسبتها أي عمل الموازنة التخطيطية.

رابع عشر-بيانات عن الإيرادات: يجب حصر الإيرادات الفعلية والمقدرة للمشروع.

خامس عشر-تداول المنتجات وتوزيع الدخول: يجب معرفة معدلات دور المنتجات وطرق تعريفها وأي المنتجات سريعة الدوران وأيهما أقل دوراناً. والمنتجات الراكدة التي لم تتداول.

وعوامل الإنتاج تنقسم بدورها إلى: الأرض، رأس المال، العمل وتشمل المؤسسات كلا من: القطاع العائلي، قطاع الأعمال القطاع الحكومي، وقطاع العالم الخارجي. ويمكن، وحسب ظروف اقتصاد كل بلد، إقامة تقسيمات فرعية لعوامل الإنتاج والمؤسسات بما يناسب "الأوضاع للمؤسسية" ودرجة تطور قوى الإنتاج في الاقتصاد الوطني فعلى سبيل المثال يمكن تقسيم الأرض إلى "أراضي قديمة" و"أراضي جديدة"

وكذلك يمكن تقسيم عنصر رأس المال إلى "مادي" "وبشرى" أو حسب الصيغة المؤسسية إلى: أجنبي، مختلط، محلة ويمكن تقسيمه حسب الصيغة الاجتماعية إلى عام وخاص وعنصر العمل يمكن تقسيمه إلى: عمالة ماهرة وعمالة غير ماهرة. وعلى المستوى المؤسسي يمكن تقسيم القطاع العائلي إلى ريفي وحضري وبدوى، وقطاع الأعمال إلى عام وخاص ومختلط. وهكذا يمكن إعداد مصفوفة الحسابات القومية لكي تلائم أوضاع وخصائص الاقتصاد موضع الدراسة.

ونلاحظ أنه، في أغلب الدول النامية يوجد ميل مرتفع "للاكتناز" مثل الاكتناز في شكل "ذهب ومجوهرات" وسجاد وانتيكات وما شاكله. وبالتالي يكون هناك هامش خطأ كبير في حساب الميل الحدي للإدخار، وتكون المعادلة.

الميل الحدى للاستهلاك + الميل الحدى للادخار = الواحد الصحيح هي مجرد صيغة تقريبية، قد لا تتحقق إلا في حالة الاقتصاديات المتقدمة، التي يقل فيها الميل للاكتناز.

ونلاحظ أن "النماذج ما بعد الكينزية (Post-keynesian) ساعدت في ادخال "التصنيف الطبقي" ومتغير "توزيع الدخل" في تكوين المدخرات وتحديد قيمة وآثار "المضاعف" multiplier Effect كما يوضح المثال الآتي:

الفئات الاجتماعية	الميل الحدى للاستهلاك	الميل الحدى للادخار	الميل الحدى للاكتناز
الطبقة الغنية	0.50	0.35	0.15
الطبقة المتوسطة	0.70	0.20	0.10
الطبقة الفقيرة	0.85	0.10	0.05

وإذا انتقلنا من "النظرة التحليلية" إلى "الرؤية التنبؤية – التخطيطية" نقوم بإعادة تبويب الحسابات

إلى نوعين من الحسابات:

1-حسابات داخلية Endogenous Accounts

2-حسابات خارجية Exogenous Accounts

كما يتضح مما يأتي:

تقسيم حسابات مصفوفة الحسابات القومية للأغراض التخطيطية

1-حسابات داخلية: ***عوامل الإنتاج** ***مؤسسات داخلية** ***الأنشطة الإنتاجية**	**عمليات بين الحسابات الداخلية** **Endogenous Transactions**	**حقن** **(Exogenous)**

2-حسابات خارجية:	تسربات من الدورة الاقتصادية	عمليات بين الحسابات الخارجية
*الحكومة	(Ieakages)	Endogenous
*الضرائب غير المباشرة		Transactions
*حساب رأس المال		
*العالم الخارجي		

1-أنه يساعد على فتح الطريق أمام عمليات "النمذجة".

2-كما أنه يساعد على تتبع عناصر الحقن الخارجي والداخلي، إذا كان "مصدر الحقن" هو المعونات الأجنبية أو الدخل السياحي، فإن تقسيمات المصفوفة تساعدنا في تتبع لمن تذهب المعونات والعائد السياحي: إلى أي "قطاع" وإلى أية "مجموعة أو شريحة دخلية؟ وما آثار "المضاعف" الخاصة بالإنفاق بالنسبة لكل نوع من الدخول والتدفقات.

-2-عناصر الخطة القومية

أولاً-الإنتاج: يمكن النظر إلى الإنتاج من جانبين:

الجانب الأول: الإنتاج كعملية إقتصادية، وهو في ذلك الجانب الذي يمارسه أفراد المجتمع وهو العملية الناجمة عن تفاعل عناصر الإنتاج من تفاعل الطبيعة مع العمل ورأس المال والتنظيم.

الجانب الثاني: الإنتاج كتدفق اقتصادي: إن الإنتاج كتدفق اقتصادي بأنه مجموعة السلع والخدمات التي تخرجها العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة على أساس أن العملية هي عملية إضافة إلى قيمة الموارد.

ويوجد مقياسان للتقييم النقدي وهما كالتالي:

1-القيمة السوقية للموارد: قيمة الإجمالي من الإنتاج الكلي وهو ما يسمى إجماليا قيمة الإنتاج، وهو قيمة ما تنتجه المنشأة أو الوحدات الإنتاجية من السلع والخدمات مقومة بالسعر.

2-تكلفة ما ينفق لتوفير الموارد: ويمكن تقييم الإنتاج بسعر التكلفة وذلك بخصم الضرائب المفروضة على كل من السلع والخدمات وإضافة قيمة الإعانات الحكومية. وهنا يقيم الإنتاج بالعائد على العوامل الإنتاجية أو بسعر تكلفة الإنتاج في المشروعات الصناعية والزراعية بقيمة إنتاج تلك الوحدات بسعر السوق.

أما قيمة الإنتاج بالنسبة للمشروعات التجارية فهي قيمة المبيعات مطروحاً منها قيمة المشتريات أما قيمة الإنتاج بالنسبة للخدمات الحكومية فإنها تحتسب على أساس ما تتحمله الدولة وما تتكلفه فعلا في إنتاج تلك الخدمات.

ثانياً- دالة الإنتاج: تعتبر دالة الإنتاج الكلية Aggregate Production Function علاقة مركزية في النموذج الكلاسيكي. وتعبر هذه الدالة عن العلاقة بين مستوى الناتج وبين مستوى عوامل الإنتاج من المدخلات. ويمكن كتابة دالة الإنتاج على الوجه الآتي:

$$Y = F(k, N)$$

حيث (k) هي رصيد رأس المال و(N) عبارة عن مقدار العمل، فإن رصيد رأس المال يفترض أنه ثابت، فإن الإنتاج يتغير فقط مع التغير في مقدار العمالة المستخدمة (N) وذلك من تعداد السكان الثابت.

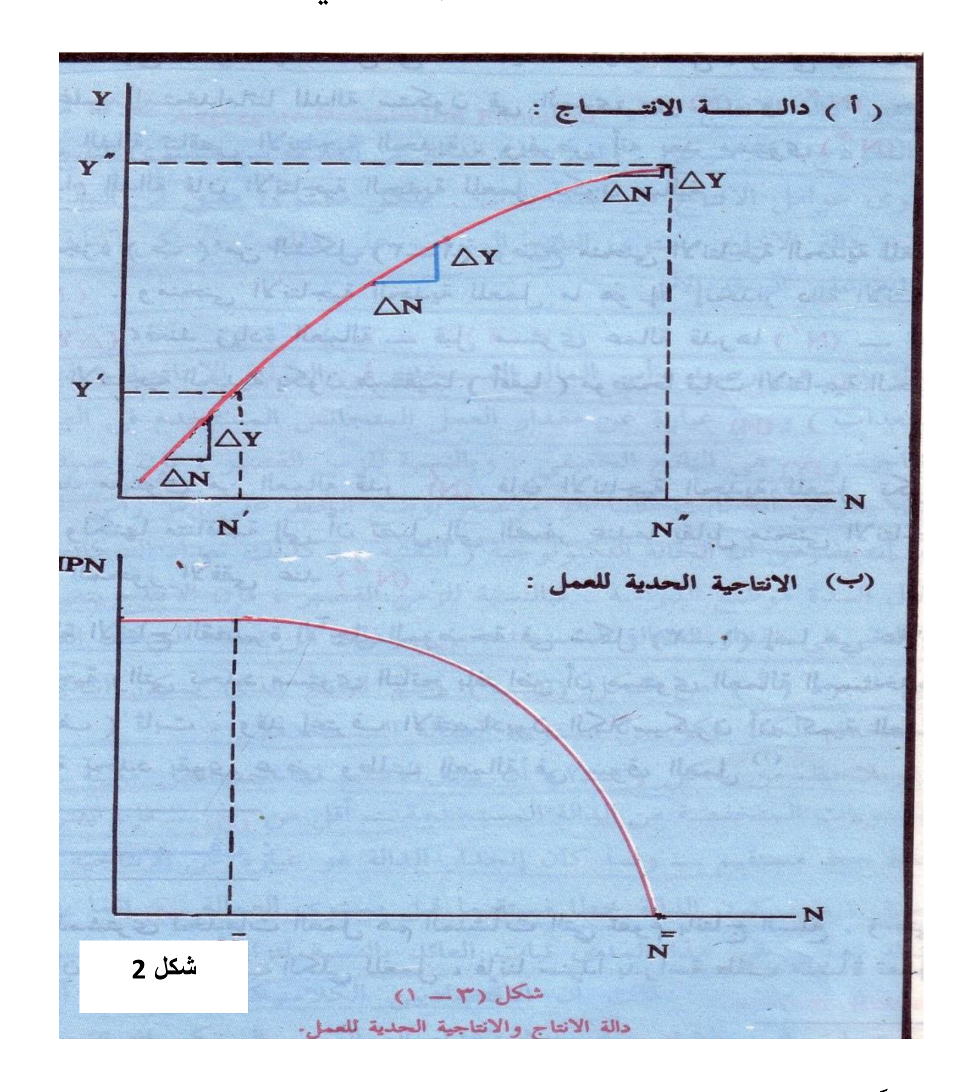
وفي الجزء (أ)

ويلاحظ من الشكل (2) أن دالة الإنتاج لها خصائص معينة. فعند المستويات المنخفضة من الدالة المستخدمة – أقل من (N) – فإنه يفترض أن الدالة خط مستقيم – ولما كان إنحدار الدالة هو عبارة عن الإنتاجية الحدية للعمل، فإن كون الدالة خطا مستقيما قبل مستوى العمالة (N) إنما يعني أن الدالة تعكس في هذا المدى ثبات العائد بالنسبة لتزايد العمالة المستخدمة Constant Return. الاقتصاديين الكلاسيكيين افترضوا المستويات المنخفضة جدا من إستخدام العمالة من الممكن إفتراض أنه من الممكن إستخدام عمالة إضافية لعدد ثابت من المصانع والمعدات دون أن يؤدي ذلك إلى حدوث إنخفاض في الإنتاجية الحدية للعمل. وعلى أية حال، إستخداماتنا للدالة ستكون في المدى بين (N) و (N ") حيث تعكس الدالة تناقص الإنتاجية الحدية. وبفرض أنه بعد مستوى (" N) من استخدام الدالة فإن الإنتاجية الحدية للعمل تكون سالبة.

ويلاحظ في الشكل (2) الذي يوضح منحنى الانتاجية الحدية للعمل (MON). ومنحنى الانتاجية الحدية للعمل ما هو إلا انحدار دالة الانتاج (Y/N)، فعند زيادة العمالة – قبل مستوى عمالة قدرها (' N) – فإن منحنى الانتاجية الحدية يكون مستقيما (أفقيا) موضحا ثبات الانتاجية الحدية للعمل.

وبعد مستوى من العمالة قدر ('N) فإن الانتاجية الحدية للعمل تكون موجبة ولكنها متناقصة إلى أن تصل إلى الصفر عندما يقابل منحنى الانتاجية الحدية المحور الأفقي عند ("N).

ودالة الإنتاج القصيرة الآجل الموضحة في شكل (2) إنما هي علاقة تكنولوجية والتي تحدد مستوى الناتج بافتراض أن مستوى العمالة المستخدمة (التوظف) ثابت. وقد إعترف الاقتصاديون الكلاسيكيون أن كمية العمل الموظفة تحدد بقوى عرض وطلب العمالة في سوق العمل.



شكل 2

شكل (٣ — ١)
دالة الانتاج والانتاجية الحدية للعمل.

ثانياً: مستلزمات الإنتاج: السلع الوسيطة كالآلات والمعدات الثابتة والقوى المحركة والمباني والأيدي العاملة وكافة السلع الوسيطة التي أستخدمت في إنتاج منتج نهائي أو سلعة أو خدمة في صورتها النهائية.

أن مفهوم مستلزمات الإنتاج هو المعدات الرأسمالية والأصول الرأسمالية وتتكون مستلزمات الإنتاج في الصناعة من الخامات والمواد الأولية، والمواد نصف المصنوعة والطاقة والوقود ومصاريف الصيانة والإصلاح ومصاريف التخزين والتأمين على أصول المنشأة ومصاريف النور والمياه والدعاية والتعبئة.

أما مستلزمات الإنتاج الزراعي فتتكون من البذور والتقاوى والأسمدة والمصروفات العامة ومصروفات التشغيل اللازمة لإنتاج الخدمة الحكومية أن قيمة مستلزمات الإنتاج تختلف من سنة تخطيطية إلى أخرى.

ثالثاً: القيمة المضافة: لا يمكن أن يدخل في العمليات الإنتاجية ألا باستعمال السلع والخدمات الوسيطة وباستخدام هذه السلع الوسيطة تدخل عليها بعض التعديلات والتغيرات التي تجعلها صالحة للإشباع الاستهلاكي النهائي فالفرق بين قيمة الموارد بعد أن تجرى عليها العمليات الإنتاجية (قيمة الإنتاج) وقيمة الموارد التي تستخدم في إنتاج هذه الموارد (مستلزمات الإنتاج) هي الإضافة إلى قيمة الموارد التي تنتج عن توظيف عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية.

أن قيمة الإنتاج الكلي توزع إلى قيمتين: أولهما قيمة مستلزمات الإنتاج، وثانيهما القيمة المضافة:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج – قيمة مستلزمات الإنتاج.

وتعبر القيمة المضافة عن القيمة المضافة الإجمالية لأنها تشمل في مضمونها، فإذ ما خصمت قيمة الأصول الثابتة تكون القيمة المضافة الصافية- ويقصد بإهلاك الأصول الثابتة قيمة استهلاك الآلات والمعدات الرأسمالية والمباني وتشمل القيمة ما يأتي:

(1)الأجور (عائد العمل). (2)الفوائد (عائد رأس المال).

(3)الريع والإيجارات (عائد الأرض ريع – عائد المساكن إيجار).

(4)الأرباح (عائد منظم المشروع).

أن هناك خلافا بين مفهوم الإنتاج الكلى وقيمة الناتج القومي إذ أن قيمة الإنتاج الكلى تنطوى على إزدواج يتمثل في مستلزمات الإنتاج المتكررة في مختلف المراحل الإنتاجية للنشاط المعين.

أما قيمة الناتج القومي – وهي مجموع القيم المضافة المتولدة بين جميع الأنشطة الاقتصادية للدولة – فإنها تستبعد مستلزمات الإنتاج لاستبعاد الازدواج العالق بقيمة الإنتاج الكلي.

وهناك مقياسا لهذا التقييم، إما سعر السوق أي السعر الذي يدفعه المستخدم (المستهلك النهائي)، وإما (سعر التكلفة) أي تكلفة عناصر الإنتاج، ويزيد عن الناتج القومي بسعر التكلفة بمقدار صافي الضرائب غير المباشرة (الضرائب المباشرة- الضرائب الغير مباشرة – الإعانات التي تقدمها الحكومة لقطاع الأعمال).

رابعاً: عائد العمل: عائد العمل يشمل الأجور والمرتبات، وفي مفهوم التخطيط هي مجموع ما يستحق للمشتغلين في العملية الإنتاجية من الموظفين والعمال نظير عملهم خلال السنة سواء كان المشتغل يتقاضى أجرا نقديا أو عينيا أو ضميا، العمل ما يتقاضاه العاملين في مقابل ما يبذلوه من نشاط ذهني وبدني في العمليات المختلفة خلال فترة زمنية معينة تشمل سنة.

وعائد العمل يشمل المكونات الآتية:

1-الأجور النقدية التي تدفع للعاملين نقدا.

2-الأجور التكميلية التي تدفع للعاملين نقداً وتشمل غلاء المعيشة والمكافآت التشجيعية ومكافآت الأبحاث وعلاوة الإنتاج وبدل التخصص وكافة البدلات الأخرى.

3-الأجور العينية كالخدمات الطبية والكسائية مثل ما يقدم للسعاة ولبعض العمال من ملابس وخلافه.

4-أقساط التأمينات الاجتماعية التي تدفعها أجهزة الحكومة مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصناديق المعاشات.

5-عوائد الملكية: عوائد الملكية بأنها العوائد التي تستحق لأصحاب الأصول الرأسمالية مقابل مساهمة خدمات هذه الأصول في العمليات الإنتاجية وقد يكون هذا العائد في صورة إيجار يدفعه الساكن أو أرباح تؤل لأصحاب رؤوس الأموال في مقابل المخاطرة بأموالهم وحماية سلطة اتخاذ القرارات.

خامساً-الناتج القومي: يعرف الناتج القومي الإجمالي بأنه مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة عناصر الإنتاج المقيمة خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة واحدة فالناتج القومي يشمل مشتريات المستهلكين من السلع والخدمات ومشتريات منشآت الأعمال ومشتريات الحكومة من السلع والخدمات وفائض الصادرات والناتج القومي الإجمالي يمكن أن ينظر إليه على أساس أنه القدر الكلي من الإنتاج الجاري.

ويمكن حساب الناتج القومي الإجمالي من خلال جمع هذه الأنواع من الناتج الجاري ويسمى الناتج القومي الإجمالي الاسمي (Nominal GNP) وكلمة اسمى (Nominal) تعني الكمية الفعلية المشتراه عند الأسعار الجارية وللوصول إلى قيمة الناتج القومي دون مبالغة نستخدم احدى الطرق:

سبق أن أوضحنا أن الناتج القومي إنما يعبر عن مجموع القيم السوقية للسلع والخدمات النهائية. أي أننا لابد وأن نستخدم النقود للتغلب على صعوبة الجمع المادي لسلع وخدمات مقيسة بوحدات قياس مختلفة. وعلى ذلك، فإن عملية الجمع تتم عن طريق تحويل السلع والخدمات من القياس المادي إلى القياس النقدي.

ولكن المشكلة التي تواجهنا عند المقارنة بين الناتج القومي لدولة ما عبر فترات زمنية مختلفة هي تغير مستوى أسعار السلع والخدمات من فترة زمنية إلى فترة أخرى. وعليه، فإن التغير في قيمة الناتج القومي قد لا يعكس فقط التغير في الكميات المنتجة، ولكنه يعكس بالإضافة إلى ذلك التغير في الأسعار. ولما كان مستوى معيشة ورفاهية أي دولة يعتمد أساسا على كميات السلع والخدمات التي يتم إنتاجها وليس على مستوى الأسعار، فإن الذي يهمنا في المقام الأول هو الحصول على الناتج القومي الحقيقي وهو عبارة عن الناتج القومي بالأسعار الجارية بعد استبعاد تغيرات الأسعار، ويسمى الناتج القومي بالأسعار الثابتة. وهذا المتغير هو الذي يعبر عن مستوى المعيشة في الدولة موضع الاهتمام، والتغيرات فيه هي التي تعكس التغيرات في مستوى المعيشة (بافتراض بقاء السكان على حالهم). ونلاحظ أن:

$$\text{الناتج القومي الحقيقي (أو بالأسعار الثابتة)} = \frac{\text{الناتج القومي بالأسعار الجارية}}{\text{الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار}}$$

مثال:

إذا كانت لديك البيانات الآتية عن دولة ما:

السنة	الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون جنيه)	الرقم القياسي للأسعار
1990	1000	100
2000	3000	200

نلاحظ أن الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية قد ازداد في نهاية العقد (1990-2000) إلى ثلاثة أمثال ما كان عليه في بداية العقد، ولكن الأسعار ازدادت في نفس الوقت إلى ضعف ما كانت عليه عام 1990. ومعنى ذلك أن

الناتج القومي الحقيقي لعام 2000 (أي الناتج القومي لعام 2000 بأسعار 1990) هو:

$$= \frac{100\times3000}{\ } \qquad 1500$$

ومعنى ذلك أن الناتج الحقيقي قد ازداد فقط من (1000) عام 1990 إلى (1500) عام 2000 أي ازداد فقط بـ 50%. أما باقي الزيادة فتعود إلى تغيرات الأسعار التي ازدادت بـ100% عما كانت عليه عام 1990.

وهناك العديد من الصيغ التي تستخدم في تركيب الأرقام القياسية للأسعار سواء كانت بسيطة أو مرجحة. ولكننا نترك معالجة هذا الموضوع إلى الكتب المتخصصة في مادة الإحصاء.

سادساً-الإنفاق القومي الإجمالي: الإنفاق القومي الإجمالي هو عبارة عن مجموع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية بواسطة عناصر الإنتاج المقيمة خلال فترة زمنية معينة هي في العادة سنة كاملة وفي العادة يتم تقسيم القطاعات المشترية للسلع والخدمات النهائية إلى أربعة قطاعات هي:

1-الإنفاق الاستهلاكي الخاص (C): وهو الذي يقوم به القطاع العائلي لإشباع الحاجات بشكل مباشر. وهو يتكون من ثلاثة بنود فرعية هي: المشتريات من السلع المعمرة كالسيارات والثلاجات والأدوات الكهربائية الأخرى.

2-الاستثمار الإجمالي الخاص (I) أن هناك صعوبة في الوصول إلى الاستثمار الصافي والذي يمثل إضافة فعلية للطاقة الإنتاجية للمجتمع حيث نلاحظ أن بعض الآلات والمعدات الجديدة تشترى بقصد الإحلال محل الآلات التي أصابها البلى والهلاك خلال الفترة بينما البعض الآخر من الآلات والمعدات تمثل زيادة في الطاقة الإنتاجية للاقتصاد.

3-الانفاق الحكومي على السلع والخدمات (G): وفي العادة لا تميز الحسابات القومية بين الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق على الأصول الرأسمالية. حيث تتم معالجة الإنفاق الحكومي كله بنفس الطريقة سواء كان هذا الإنفاق عبارة عن أجور الموظفين الحكوميين أو تكلفة شراء مبني جديد أو شق طريق جديد.

4-صافي الصادرات من السلع والخدمات (X-M): وتمثل قيمة الصادرات (X) الإنفاق الذي يقوم به الأجانب على المنتجات الوطنية، بينما تمثل قيمة الواردات (M) ذلك الجزء من إنفاق القطاعات المحلية الذي يخصص لشراء منتجات من العالم الخارجي. ولذلك فإننا نقوم بإضافة الصادرات وطرح الواردات -أي نضيف صافي الصادرات- للوصول إلى الإنفاق على الناتج القومي الإجمالي.

ويجب التمييز بين نوعين من الإنفاق الحكومي:

أ-الإنفاق الحكومي الذي تتلقى الحكومة مقابله سلعا أو خدمات ويناظر هذا الانفاق نشاط إنتاجي.

ب-الإنفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة في مقابله أي سلعة أو خدمة ولا يناظر هذا الانفاق نشاط إنتاجي.

والذي يدخل في حساب الإنفاق الحكومي الداخل في الناتج القومي الإجمالي هو ذلك الإنفاق الحكومي الذي يقابله نشاط إنتاجي.

ويتكون هذا الانفاق من سلع وخدمات مشتراه من قطاع الأعمال بالإضافة إلى خدمات عمل مشتراه مباشرة من موظفي الحكومة.

وتقاس خدمات العمل المذكورة بمقدار ما تدفعه الحكومة من أجور ومرتبات لمقدمي هذه الخدمات.

أما الانفاق الحكومي الذي لا تتلقى الحكومة مقابله أي سلعة أو خدمة وبالتالي لا يناظره نشاط إنتاجي فإنه لا يدخل في حساب الناتج القومي الإجمالي ويتمثل ذلك في المدفوعات التحويلية الحكومية وصافي الفائدة المدفوعة من الحكومة.

الأولى: أن الإنفاق القومي يقتصر على الطلب النهائي فقط.

الثانية: أن الإنفاق القومي يشمل السلع والخدمات التي تستخدم بطريق مباشر أو غير مباشر.

الثالثة: أن الإنفاق القومي يمثل الاستخدام النهائي للسلع التي يتم إنفاقها داخل الدولة.

الرابعة: أن الإنفاق القومي يكون مقوما بسعر السوق.

ويشمل الانفاق القومي مجموعات ثلاثة يتكون منها الانفاق القومي وهي:

(أ)الاستهلاك النهائي بشقيه (الاستهلاك الخاص والاستهلاك الجماعي).

(ب)الاستثمار بشقيه (تكوين رأس المال الثابت والإضافة إلى المخزون السلعي).

(ج)فائض الصادرات.

وتتمثل العناصر السابقة في المعادلات التالية:

الناتج المحلى + الواردات = الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات

الناتج المحلى = الاستهلاك النهائي + الاستثمار + الصادرات – الواردات

= الاستهلاك + الاستثمار + فائض الصادرات

سابعاً-الدخل القومي: الدخل القومي لمجتمع ما هو "قيمة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها خلال فترة زمنية تقدر بسنة مقوما بالأسعار الجارية".

طريق قياس الدخل القومي:

هناك ثلاث طرق متعارف عليها لقياس حجم الدخل القومي هي:

الطريقة الأولى: طريقة الناتج القومي.

الطريقة الثانية: طريقة عوائد عناصر الإنتاج.

الطريقة الثالثة: طريقة الانفاق القومي.

الطريقة الأولى: طريقة الناتج القومي: أي أنه حتى يمكن تقدير الدخل القومي بهذه الطريقة يجب أن نقوم بالخطوات الآتية:

1-تحديد كميات السلع والخدمات المنتجة: في البداية علينا أن نحدد الكميات التي تم إنتاجها من السلع والخدمات داخل المجتمع، ونفرض وجود الكميات الآتية:

100 وحدة من السلعة س

200 وحدة من السلعة ص

500 وحدة من الخدمة ع

ما يهمنا فقط هو السلع والخدمات التي تم إنتاجها في الفترة الجارية فقط.

2-تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة: عند تحديد أسعار السلع والخدمات المنتجة يجب أن تعتمد على أسعار نفس السنة التي يتم فيها القياس وهو ما يطلق عليه "الأسعار الجارية". أي إننا عندما نقوم بحساب الدخل القومي لعام 1990 علينا أن نحسب القيم بأسعار سنة 1990 أما إذا قمنا بقياس القيم تبعا لأسعار سنة أخرى بخلاف سنة 1990 فيطلق على هذه السنة "سنة الأساس".

3-استنتاج قيمة ما تم إنتاجه من سلع وخدمات: تتم هذه الخطوة من خلال حاصل ضرب الخطوة الأولى والثانية كالآتي: قيمة ما تم إنتاجه من السلعة س في عام 1990 بأسعار سنة 1990 =

= 100 × 10 = 1000 جنيه

قيمة ما تم إنتاجه من السلعة ص في عام 1990 بأسعار سنة 1990=

= 200 × 5 = 1000 جنيه

قيمة ما تم إنتاجه من السلعة ع في عام 1990 بأسعار سنة 1990=

= 500 × 4 = 2000 جنيه

4-بجمع استنتاجات الخطوة السابقة تحصل على الدخل القومي لعام 1990 بأسعار سنة 1990 (الأسعار الجارية).

الدخل القومي = 1000 + 1000 + 2000 = 4000 جنيه

صعوبات قياس الدخل القومي بطريقة الناتج القومي:

الصعوبة الأولى: إنتاج لا يدخل في حساب الدخل.

الصعوبة الثانية: إنتاج يدخل أكثر من مرة في حساب الدخل (الازدواج المحاسبي).

الصعوبة الأولى: إنتاج لا يدخل في حساب الدخل وهي:

هناك بعض المنتجات لا تدخل في الحساب وهي:

1-الاستهلاك الذاتي من جانب المزارع لجزء من إنتاجه، وهو لا يباع في السوق وبالتالي من الممكن أن يتم إضافة قيمة تقديرية إلى القيمة الممثلة للمبيعات من إنتاج المزارع تعويضا عن الاستهلاك الذاتي للمزارع.

2-بالنسبة للخدمات تنقسم إلى نوعين:

أ-خدمات شخصية: مثل الخدمات التي يقوم الافراد بتأديتها لانفسهم مثل انتفاع الفرد بخدمات شيء مملوك له مثل عدم قيام الفرد بدفع القيمة الايجارية للمسكن الذي يملكه.

ب- خدمات غير شخصية (الخدمات العامة): مثل خدمة الدفاع والأمن والتعليم والقضاء وهي خدمات تؤديها الدولة دون مقابل من الأفراد، ويمكن أن يتم تقييم هذه الخدمات حسب ما تتكلفه الحكومة في تقديمها.

الصعوبة الثانية: الناتج القومي الإجمالي لا يقيس في واقع الأمر قيمة كافة السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد القومي، ولكنه يقيس فقط السلع والخدمات النهائية لمختلف الأنشطة الاقتصادية، وبالتالي تهمل هذه الطريقة في حساب الدخل ما يعرف باسم الاستهلاك الوسيط.

مثال رقمي:

إذا فرضنا أن هناك وحدة إنتاجية (س) تستخدم ما قيمته 20 جنيها كمادة خام، ثم تقوم هذه الوحدة بتصنيع هذه المادة الخام وتجهيزها وبيعها بمبلغ 50 جنيها إلى وحدة إنتاجية أخرى (ص) والتي تقوم بإجراء عملية تحول على نفس المادة وتجهيزها وبيعها بمبلغ 70 جنيه في شكل سلعة نهائية ويقوم تجار التجزئة ببيعها بمبلغ 80 جنيه.

إذا قمنا بحساب الناتج القومي طبقا للمراحل السابقة وطبقا للتعريف نجد أن ثمن السلعة النهائية =

80 + 70 + 50 + 20

= 220 جنيها

ولكن هناك تكرار في حساب بعض القيم، مما يجعل القيمة الممثلة لثمن السلعة النهائية غير حقيقية، ولكي يتم القضاء على هذا العيب نلجأ إلى استخدام طريقة جديدة تسمى طريقة "القيمة المضافة" أي حساب الناتج القومي بجمع القيمة المضافة الفعلية لكل مرحلة من المراحل التي يمر بها الإنتاج.

أي أنه لتلاقى الازدواج (التكرار) في حساب القيم فأنه يأخذ قيمة السلع النهائية فقط ولا يأخذ قيمة السلعة الوسيطة في الحسبان.

القيمة المضافة = إجمالي الناتج = الاستهلاك الوسيط (قيمة المستلزمات والمواد التي استخدمت لانتاج السلعة أو الخدمة).

القيمة المضافة للمرحلة الأولى = 20 جنيها

القيمة المضافة للمرحلة الثانية = الناتج الإجمالي للمرحلة الأولى -

الاستهلاك الوسيط، = 50 - 20 = 30 جنيها

القيمة المضافة للمرحلة الثالثة = الناتج الاجمالي للمرحلة الثانية –

الاستهلاك الوسيط، = 70 – 50 = 20 جنيها

القيمة المضافة للمرحلة الرابعة = الناتج الإجمالي للمرحلة الثالثة –

الاستهلاك الوسيط، = 80 – 70 = 10 جنيها

ويجمع القيم المضافة تصل إلى القيمة النهائية للسلع والخدمات التي تم إنتاجها وهي = 20 + 30 + 20 + 10 = 80 جنيها،

الطريقة الثانية: طريقة عوائد عناصر الإنتاج: هناك أربعة عناصر للإنتاج وهي الأرض والعمل ورأس المال والتنظيم. ومعروف أن لكل عنصر عائد لصاحبه يدفعه مستخدم العنصر مقابل استخدام العنصر في الإنتاج.

الأرض يدفع مقابل استخدامها الإيجار أو الريع، العمل يدفع مقابل استخدامه ما يعرف باسم سعر الفائدة، أما التنظيم فيحصل المنظم على عائد الربح.

فإذا فرضنا أن قيم الإيجار، والأجور، والفائدة، والأرباح خلال عام 1990 تقدر بـ 1000، 5000، 2000، 1000 على الترتيب.

اعتمادا على المعلومات السابقة يمكن استنتاج الدخل القومي من المعادلة الآتية:

الدخل القومي = الإيجار، الريع) + الأجور + الفائدة + الأرباح الدخل القومي في عام 1990 = 1000 + 5000 + 2000 + 1000

= 9000 جنيها

الطريقة الثالثة: طريقة الانفاق القومي:

الانفاق القومي يتكون من:

الانفاق الاستهلاكي + الانفاق الاستثماري الخاص + الانفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج (الصادرات – الواردات).

1-الانفاق الاستهلاكي الخاص: يشمل هذا الانفاق انفاق الأفراد على السلع غير المعمرة (الطعام والشراب)، والاتفاق على السلع المعمرة (الأجهزة الكهربائية) والانفاق على خدمات الطبيب والمحامي.

2-الانفاق الاستثماري الخاص: يشمل هذا الانفاق اتفاق المشروعات المملوكة للافراد على كلا من: المعدات والآلات والبناء والتشييد والتغير في المخزون.

3-الانفاق الحكومي: يشمل هذا الانفاق كل ما تنفقه الحكومة على شراء السلع والخدمات حتى تتمكن من أداء وظائفها بالأمن والدفاع والتعليم والقضاء.

حساب الدخل القومي بطريقة الاستهلاك = الانفاق على الاستهلاك+ الانفاق على الاستثمار + الانفاق الحكومي + صافي التعامل مع الخارج الصادرات – الواردات.

4-صافي التعامل مع الخارج (الصادرات – الواردات): صادرات الدولة للخارج تمثل طلب العالم الخارجي على الإنتاج الوطني، أما واردات الدولة من الخارج فهي تمثل الطلب الوطني على إنتاج العالم الخارجي، هناك حالتان:

حالة زيادة الصادرات عن الواردات مما يعني إضافة إلى الدولة.

حالة نقص الصادرات عن الواردات مما يعني التأثير سلبيا على الدولة.

5-التدفق الدائري: التدفق الدائري يوضح لنا العلاقة بين قطاعات النشاط الاقتصادي وهناك صورتان للتدفق الدائري:

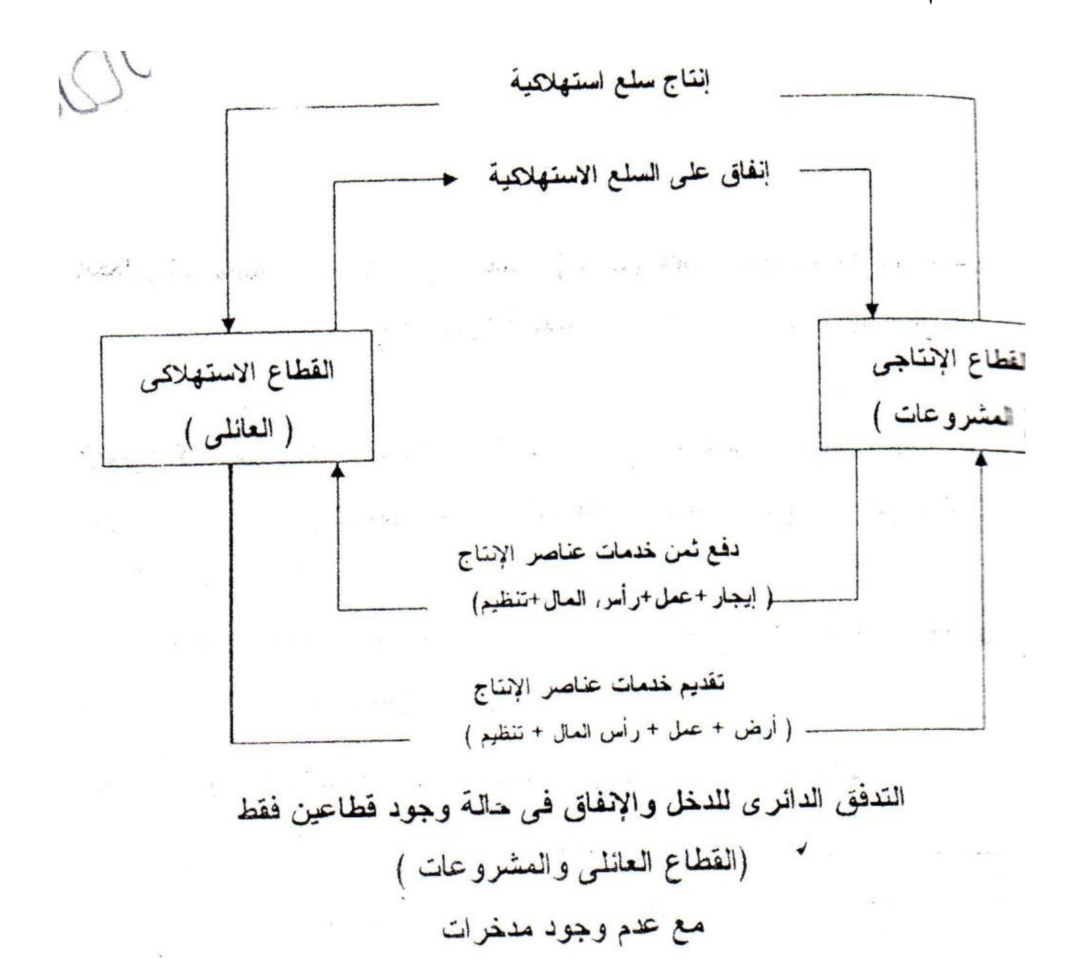
الصورة الأولى: تدفق دائري لقطاعين فقط.

الصورة الثانية: تدفق دائري في نموذج من ثلاث قطاعات.

الصورة الأولى: تدفق دائري لقطاعين فقط:

نعرض في هذه الصورة في حالتين، الأولى مع عدم وجود مدخرات، والثانية مع وجود مدخرات.

شكل رقم (3)



التدفق الدائرى للدخل والإنفاق فى حالة وجود قطاعين فقط
(القطاع العائلى والمشروعات)
مع عدم وجود مدخرات

وتسير الدورة السابقة كالآتي:

الخطوة الأولى: يقوم القطاع الاستهلاكي (العائلي) بتقديم خدمات عناصر الإنتاج التي يملكونها وهي:

الأرض، العمل، ورأس المال، والتنظيم.

وتمثل هذه الخطوة تيارا عينيا:

الخطوة الثانية: يقوم القطاع الانتاجي (المشروعات) يدفع ثمن استخدام عناصر الإنتاج التي قدمها القطاع الاستهلاكي (العائلي) وهي على الترتيب:

الإيجار (الريع) ثمن استخدام لعنصر الأرض، الأجور ثمن استخدام عنصر العمل، الفائدة ثمن استخدام عنصر رأس المال الربح ثمن استخدام عنصر التنظيم، وتمثل هذه الخطوة تياراً نقديا.

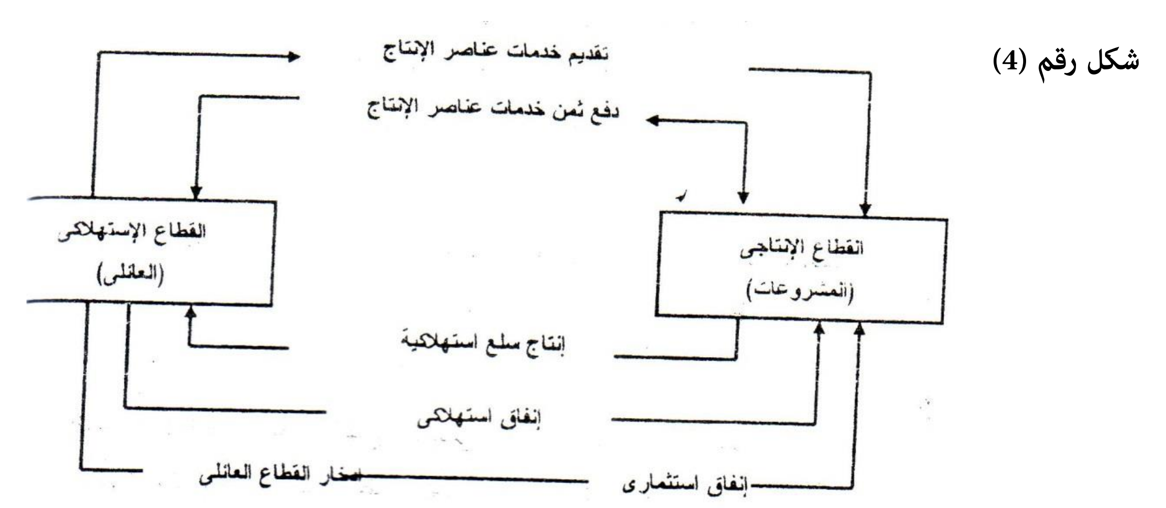
الخطوة الثالثة: يقوم القطاع الإنتاجي (المشروعات) باستخدام ما لديه من عناصر إنتاج في إنتاج سلع استهلاكية نهائية، وتمثل هذه الخطوة تيارا عينيا.

الخطوة الرابعة: يقوم القطاع الاستهلاكي (العائلي) بإنفاق ما تحقق لهم من دخل في شراء السلع الاستهلاكية النهائية التي أنتجها القطاع الإنتاجي، وتمثل هذه الخطوة تيارا نقديا.

وبعد الخطوة الرابعة تعود الدورة من جديد ليبدأ القطاع الاستهلاكي بتقديم خدمات عناصر الإنتاج للقطاع الإنتاجي وهكذا . . .

التدفق الدائري في نموذج اقتصادي مكون من قطاعين وبه مدخرات.

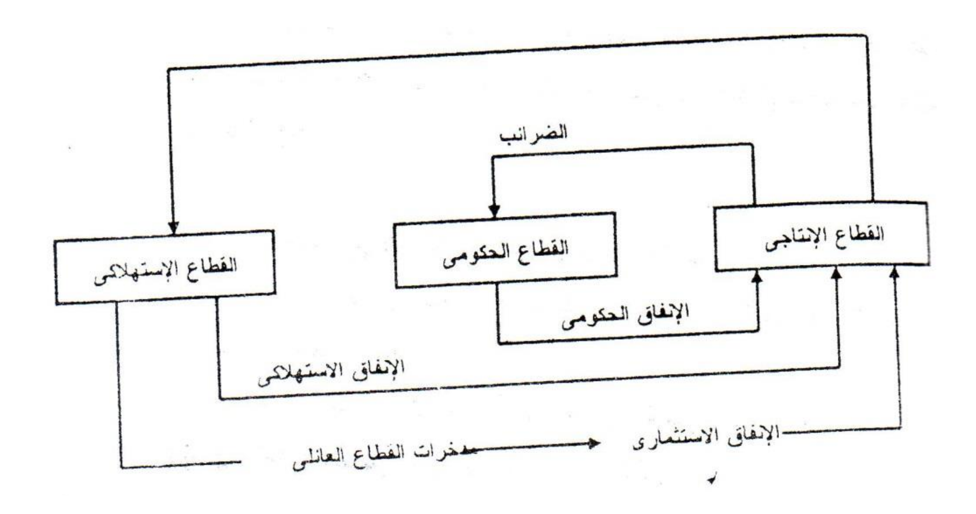
شكل رقم (4)



الصورة الثانية: التدفق الدائري في نموذج اقتصادي مكون من ثلاث قطاعات (القطاع العائلي، قطاع المشروعات، القطاع الحكومي).

الدخل النقدي المتاح (قيمة الإنتاج مطروحا منها الضرائب)

شكل رقم (5)



عندما تقوم الحكومة بفرض الضرائب وتقديم النفقات، فأن الضرائب تخفض من التدفق النقدي للقطاع العائلي، وبصفة عامة تتوقف قيمة الإنتاج على الإنفاق العائلي وإنفاق القطاع الإنتاجي على عنصر الاستثمار وأدوات الحكومة في جانب فرض الضريبة وجانب الإنفاق.

المراجع

1-عمرو محيي الدين- التخطيط الاقتصادي- مكتبة النهضة المصرية- القاهرة 1982.

2-أحمد سعيد حسنين- أصول التخطيط الاقتصادي – دار القومية العربية- القاهرة 1971.

3-العشري حسين درويش – التخطيط الاقتصادي ، 1996م.

4-علي لطفي، التخطيط الاقتصادي – دراسة نظرية وتطبيقية.

5- Charles Bettelheim, Studies in The Theory of Planning , Asia Publishing House, London 1961.